الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
Université Kasdi Merbah Ouargla

مذكـرة ماستـــر

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص: دراسات الأمنية والإستراتيجية
الموضـــوع:

دور المتغير البيئي في إثارة النزاعات الدولية
دراسة حالة في إقليم دارفور

من إعداد الطالبة:
حجاجي فطيمة

- إشراف الأستاذ:
كافي عبد الوهاب

لجنـة المناقشـة:

الإسم واللقب	الصفـــة	الرتبـة	الجامعـة
-	رئـيـسا	.....	.....
-	مقـــررا	.....	.....
-	مشرفا مســـاعدا	.....	.....
-	الممتحـن 1	.....	.....
-	الممتحـن 2	.....	.....

دفعة سبتمبر 2020

الملخص

مع بداية القرن العشرين شهدت القضايا الأمنية وبالأخص البيئية منها إهتماما لدى المجتمعات العلمية ووحدات المجتمع الدولي، فقد صنفت المسائل البيئية كالمتغيرات المناخية والتدهور البيئي ومشكلة المياه مع توليفة واسعة من التهديدات والمخاطر اللامتماثلة ضمن التهديدات الجديدة للأمن الدولي فربط المسائل البيئية بالأمن وإعتبارها كتهديد لأمن الدول والمجتمعات والأفراد قد شكل أحد المجالات المهمة للنقاش في دراسات الأمن الدولي.

كما أن النزاعات الدولية ظاهرة قديمة تميزت بها العلاقات الدولية وقد إختلفت النزاعات الدولية وتعددت وهو ما زاد من درجة تعقيدها.

كما أن النزاعات على البيئة قديمة قدم الإنسانية حيث عرف العالم حروبا كان أغلبها بسبب الموارد البيئية.

ومن هذا المنطلق ركزت دراستنا على تأثير العوامل البيئية على العلاقات الدولية ودور الصراع على الموارد البيئية وكذلك أهم الإتجاهات النظرية التي تناولت المسائل البيئية وعلاقتها بالنزاع.

الكلمات المفتاحية: *البيئة/الأمن البيئي/النزاع/الموارد الطبيعية/النزاع على الموارد*

Résumé

Au début du vingtième siècle, les affaires sécuritaires notamment celles environnementales ont connu un grand intérêt auprès des communautés scientifiques et les unités de la communauté internationale.

Les questions environnementales telles que le changement climatique, la pollution environnementale et la crise d'eau ainsi qu'un grand nombre de risques et menaces ont été classées parmi les nouvelles menaces de la sécurité internationale, car la relation entre ces questions et la sécurité considérée comme une menace directe à la sécurité des états, des sociétés et des individus constitue l'un des domaines importants de discussions dans les études sur la sécurité internationale.

Les conflits internationaux est un phénomène ancien qui distingue les relations internationales.

Ces conflits sont différents ce qui à augmenté le taux de son intensification.

Les mots clés: L'environnement, Environnement, Conflit, Les ressources naturelles, Différend sur les ressources.

شـكـر وتقديـر

أولا وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني

إلى ما كنت أطمح إليه ثم أتوجه بالشكر الجزيل

إلى كل من علمني حرفا إلى أستاذتي المحترمين

وعلى رأسهم الأستاذ المشرف " كافي عبد الوهاب "

الذي أرشدني وتحمل معي مشقة إنجاز هذا العمل إلى غاية اكتماله.

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في سبيل إنجاز وإتمام هذا العمل في أحسن وجه.

إلى كل الزملاء والأصدقـاء.

الإهــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل إلى المرأة الشامخة منبع العطف والحنان أمي الغاليـة.

وإلى أبي العزيز حفظه الله ورعاه والذي ساعدني في مشوار حياتي

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل من قدم لي يد العون والدعم والمساندة وشجعني لإتمام هذا البحث إليهم جميعا أهدي هذا البحث العلمي المتواضع.

فطيمة

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**VIII**
مقدمة	**ب-خ**
الفصل الأول: النزاع والأمن البيئي الماهية والعلاقة بينهما	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية النزاع ووسائل إدارته	**3**
المطلب الأول: مفهوم النزاع والمفاهيم المتقاربة	**3**
الفرع الأول: تعريف النزاع والمفاهيم المتقاربة	**8-3**
الفرع الثاني: تصنيفات النزاعات الدولية	**9**
المطلب الثاني: مفهوم إدارة النزاع ووسائل إدارته	**10**
الفرع الأول: تعريف إدارة النزاع	**10**
الفرع الثاني: آليات إدارة النزاع	**13-10**
المبحث الثاني: ماهية البيئة والأمن البيئي	**13**
المطلب الأول: مفهوم البيئة والموارد البيئية	**13**
الفرع الأول: مفهوم البيئة	**17-13**
الفرع الثاني: تعريف الموارد الطبيعية	**18-17**

المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي	**18**
الفرع الأول: تعريف الأمن	**21-18**
الفرع الثاني:تعريف الأمن البيئي	**22-21**
الخلاصة الفصل الأول	**23**
الفصل الثاني: المقاربات البيئية للنزاع	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: النظريات المفسرة للبيئة	**26**
المطلب الأول: البيئة وفق النظريات الوضعية	**27-26**
الفرع الأول: النظرية الواقعية	**29-27**
الفرع الثاني: النظرية الليبرالية	**35-29**
الفرع الثالث: النظرية الماركسية والنيو ماركسية	**36-35**
المطلب الثاني: المطلب الثاني: البيئة حسب النظرية النقدية والنظرية النسوية	**36**
الفرع الأول: حسب النظرية النقدية	**42-36**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنزاعات البيئية	**42**
المطلب الأول: النزاع البيئي وفق مقاربة مالتوس البيئية الجديدة ومقاربة ENCOP	**43-42**
الفرع الأول: المقاربة المالتوسية البيئية الجديدة	**46-43**
الفرع الثاني: مقاربة ENCOP	**49-46**
المطلب الثاني: النزاع البيئي حسب مقاربة الناتو ومايكل كولير واللجنة الدولية لبناء السلام	**49**
الفرع الأول: مقاربة الناتو لجنة تحديات المجتمع الحديث (CCMS)	**51-49**
الفرع الثاني: مقاربة مايكل كولير الموارد البيئية والنزاعات	**53-51**
الفرع الثالث: مقاربة اللجنة الدولية لبناء السلام UNEP	**54-53**

خلاصة الفصل الثاني	**55**
الفصل الثالث: دور الفواعل الدولية والإقليمية لإدارة النزاعات البيئية	
تمهيد	**57**
المبحث الأول: دور الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي في إدارة النزاعات البيئية	**58**
المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات البيئية	**58**
الفرع الأول: نشر البعثات	**59-58**
الفرع الثاني: مبادرة الأمم المتحدة لإدارة الموارد البيئية	**62-59**
المطلب الثاني: دور الإتحاد الأوربي في إدارة النزاعات البيئية	**63-62**
الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي	**64-63**
الفرع الثاني: وسائل إدارة النزاعات	**65-64**
المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية الأفريقية والوطنية في إدارة النزاع	**65**
المطلب الأول: دور المنظمات الأفريقية	**65**
الفرع الأول: دور الإتحاد الأفريقي	**69-65**
الفرع الثاني: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي	**70-69**
الفرع الثالث: الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الإكواس	**71-70**
الفرع الرابع: الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي السادك	**71**
الفرع الخامس: الجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا (الإيكاس)	**72-71**
الفرع السادس: المجلس الأعلى للسلم والأمن في إفريقيا الوسطى	**72**
المطلب الثاني: الآليات الوطنية لإدارة النزاعات البيئية	**73-72**
الفرع الأول: آلية تقاسم السلطة	**74-73**
الفرع الثاني: آلية الحكم الراشد	**75**

الفرع الثالث: آلية التنمية المستدامة	**76-75**
الفرع الرابع: دور المجتمع المدني	**76**
الخلاصة الفصل الثالث	**77**
الفصل الرابع:النزاع البيئي في إقليم دارفور ومستقبل النزاع	
تمهيد	**79**
المبحث الأول: عوامل البيئة في النزاع في إقليم دارفور	**80**
المطلب الأول: تطور النزاع في دارفور	**80**
الفرع الأول: دراسة جيوبوليتكية لإقليم دارفور	**82-80**
الفرع الثاني: التطور التاريخي لإقليم دارفور	**83-82**
الفرع الثالث: تطور النزاع في إقليم دارفور	**87-83**
الفرع الرابع: أطراف النزاع المسلح في إقليم دارفور	**93-87**
الفرع الخامس: الآثار المترتبة عن النزاع	**94**
المطلب الثاني: دور العوامل البيئية في النزاع	**94**
الفرع الأول: الصراع حول الموارد الطبيعية والأرض	**94**
الفرع الثاني: النزوح	**95**
الفرع الثالث: الصراع القبلي والنهب المسلح وغياب التنمية	**98-96**
الفرع الرابع: الآثار البيئية للنزاع	**101-98**
المبحث الثاني: آليات إدارة النزاع في إقليم دارفور ومستقبل النزاع	**101**
المطلب الأول: الآليات الوطنية والإقليمية لإدارة النزاع في إقليم دارفور	**101**
الفرع الأول: الآليات الوطنية	**104-101**
الفرع الثاني: الجهود الإقليمية الرامية لحل الأزمة في دارفور	**114-104**

المطلب الثاني: دور المجتمع الدولي في تسوية النزاع في إقليم دارفور	**114**
الفرع الأول: دور الإتحاد الأوربي	**115-114**
الفرع الثاني: دور الأمم المتحدة في جهود التسوية في إقليم دارفور	**117-115**
الفرع الثالث: مستقبل النزاع في إقليم دارفور	**119-117**
خلاصة الفصل	**120**
الخاتمة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	النزاعات الدولية	09
02	الفروقات المفاهيم السلامية	62

المقدمة العامة

مقدمة

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة، الذين إعتبروا ضمان ظروف البقاء والإستمرار من أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء.

ويشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية ومتسارعة سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية وحتى المفاهيم والقيم ومن أهم هذه التحولات، الإتجاه نحو عالمية العلاقات الدولية، في إطار عولمة شاملة.

فقد إرتبط بنهاية الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن القائم على الأمن العسكري، فلم يعد مفهوم الأمن يقتصر على الجانب العسكري فقط بل تعداه إلى أبعد الحدود ولم تعد هناك دولة في حالة أمن مطلق، ومن بين هذه المفاهيم الأمن البيئي.

إذن المرحلة الحالية شهدت تغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها، الأمر الذي كان له تأثير على الأمن القومي فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون والتبسيط والتحديد السابق، إنما صار مفهوما مركبا متعدد الأبعاد والمستويات.

فقد صنفت المسائل البيئية كالمتغيرات المناخية والتدهور البيئي ومشكلة المياه مع توليفة واسعة من التهديدات والمخاطر اللامتماثلة ضمن التهديدات الجديدة للأمن الدولي فربط المسائل البيئية بالأمن وإعتبارها كتهديد للأمن الدول والمجتمعات والأفراد قد شكل أحد المجالات المهمة لنقاش في دراسات الأمن الدولي التي تطورت على قاعدة التساؤل حول إمكان توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليضم تهديدات عدا التهديد الدولتي/ العسكري وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة.

وفي ظل التطورات الحديثة التي يمر بها المجتمع الدولي شهدت السنوات القليلة الماضية إهتماما عالميا بالمسائل المتعلقة بحماية البيئة، ولم يعد الحديث عن العلاقات الدولية دون أن يكون لحماية البيئة مكان في الصدارة.

ولم يعد أيضا إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة مجددا بنطاق الحدود الإقليمية للدولة بل تعدى هذا الإطار ليشمل دول الجوار الجغرافي ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي إذ أنه يمكن للتهديدات البيئية أن تصبح أحد مهددات الأمن العالمي ومقتبسة في إثارة النزاعات الدولية مقارنة بتزايد تداعياتها العالمية، فقد يكون الإختلال في النظام البيئي العالمي ناتجا عن إستغلال إنساني خاطئ لموارد هذه البيئة وعناصرها.

فالقضايا البيئية من أهم عوامل النزاعات والصراعات، وتحديدا المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تعرف أيضا بالسلع والخدمات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي والطاقة والمياه، هذا بالإضافة إلى العوامل التي تتأثر بالمتغيرات البيئية كالنمو السكاني والمستوى المعيشي والتنمية المستدامة التي تشكل مصدرا خطيرا لعدم الإستقرار المحلي والإقليمي والدولي فالبيئة جزء لا يتجزأ من مفهوم السلام العالمي وقد إتضح أن السلام والأمن يرتبطان إرتباطا وثيقا بالرفاهية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية وإستقرار البيئة، كما أن إرتباط البيئة بالنزاع لا يكون مباشرا بالضرورة فهو غالبا ما يعمل في موازاة ضغوط إجتماعية وسياسية وإقتصادية أخرى.

فهناك من يؤكد بشكل متزايد بالصلات بين التغير البيئي والصراع العنيف، وإلى الدور المحتمل للحفاظ على البيئة من خلال التعاون وتعزيز السلام البيئي، مع التركيز على العلاقات المحتملة بين التغير البيئي والأمن الإنساني وكذا طرق معالجتها.

تنشأ النزاعات في كثير من الأحيان من الأفكار التي يكونها كل جانب عن الجانب الآخر أو ربما تحدث نتيجة للإختلاف الشديد في الطرق التي يحاول بها الأفراد حل مشاكلهم فعادة ما يبدأ النزاع في شكل صراع على الموارد ولكنه يتطور ليأخذ شكل الصراع السياسي ثم صراع ثقافي ثم نزاع على الهوية.

لذلك الدراسة جاءت للتدريس لتبين علاقة البيئة بالصراع والنزاع من خلال التطرق إلى مختلف الأبحاث المتعلقة بالبيئة ودورها في إثارة أو إدارة النزاعات الدولية.

إشكالية الدراسة

ما مدى إسهام المتغير البيئي في التصعيد والتهدئة للنزاعات الدولية من خلال إقليم درافور؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم كل من النزاع والأمن البيئي والعلاقة بينهما؟
- كيف قوربت مسألة البيئة والنزاع من مختلف الإسهامات النظرية ؟
- ما هي الأطر والآليات المتبعة لحل وإدارة النزاعات البيئية؟ وما هي معوقات وفرص النجاح؟ وكيف يمكن تحقيقها؟
- كيف عملت الهيئات الدولية في معالجة النزاعات البيئية؟
- ما واقع التهديد البيئي في إقليم دارفور في إذكاء النزاعات الإقليمية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الواردة في مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- كلما كان توزيع الموارد بشكل غير متساوي كلما كان الوضع أقرب منه إلى النزاع البيئي؛
- هناك إرتباط بين ندرة الموارد والنزاع؛
- كلما إزداد عجز الجهاز الدولاتي، كلما إزداد النزاع على الموارد البيئية؛
- تقاطع المصالح الدولية حول الموارد في إقليم دارفور يزيد من تفاقم النزاع إقليميا.

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية

تتحدد الأهمية العلمية فيما يلي:

- إثراء البحث في الدراسات الأمنية ذات التهديدات الجديدة من خلال ربطها بالعوامل البيئية؛
- عرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة الأساسية المتمثلة في الأمن البيئي والصراع على الموارد الطبيعية من منظور الإرتباط القائم بينهما؛
- كما يعد مهما من حيث أنه يعالج ظاهرة الصراع على الموارد الطبيعية خاصة في القارة الإفريقية كأحسن نموذج لدراسة النزاعات البيئية الحاصلة فيها مع تسليط الضوء على دول إقليم دارفور السودان كما تحاول الدراسة فهم عوائق تحقيق تفاهم دولي بشأن حماية البيئة وكذا معرفة معوقات التحول نحو الحد من الصراعات الدولية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- الحد من الصراع على الموارد الطبيعية من خلال الكشف عن الآثار التدميرية للصراعات والحروب على البيئة
- إبراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا البيئة والنزاع
- طرح أهم الرهانات المستقبلية والمتغيرات المتحكمة بتطور المسار النزاعي حول البيئة
- محاولة فهم الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات في العالم
- فهم مختلف المتغيرات التي لها علاقة بالنزاع والبيئة والفواعل المتسببة لهذه المتغيرات
- تقدم هذه الدراسة ثمارها إلى المهتمين والممارسين وصناع القرار في معالجة وإدارة النزاعات

مبررات إختيار الموضوع

- مبررات ذاتية

تتمثل في الرغبة في تناول الجانب الأمني في العلاقات الدولية، وعلاقته بالبيئة خاصة بعد بروز حقائق وآليات جديدة تتحكم في الواقع وتسيره من أجل التوسع والتعمق في الموضوع، وإبراز علاقته التفاعلية مع مواضيع كالنزاع البيئي، فالدراسة هذا الموضوع تعتبر محاولة لشرح تصورات الأمن البيئي في ظل إنتشار الصراعات على الموارد الطبيعية.

- مبررات موضوعية

تتلخص في كون أن الإتساع والتطور الحاصل في إستغلال البيئة على المستويات التجارية وإستغلال الموارد الطبيعية أدى بالنتيجة إلى إزدياد الإحتكاك بين الدول وبالتالي التنافس عليها والتي قد تصل إلى التدخل العسكري لحماية هذه المصالح.

حدود الدراسة

تضمنت الدراسة مجموعة من حدود الموضوعية وحدود المكانية والزمانية تمثلت فيما يلي:

- حدود الموضوعية: يندرج موضوع الدراسة ضمن تخصص الدراسات الأمنية وقد تم تناول الموضوع على أرضية التصورات والخطابات الأمنية الموسعة من خلال التطرق إلى ماهية الأمن البيئي والمساهمة النظرية للعلاقات الدولية حول البيئة وتأثير الصراع على البيئة ومحاولة إيجاد حلول سلمية من أجل بناء سلام بيئي.

- حدود المكانية: يشمل الإطار المكاني للدراسة إقليم درافور في دولة السودان والذي يعتبر من أكثر المناطق في إفريقيا عرضة للأخطار البيئية نظرا لإختلال في توازن النظم البيئية وبالمقابل كثرة الصراعات الأهلية حول الموارد البيئية مخلفة وراءها تدهورا في البيئة.

- حدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة النزاع البيئي في دولة السودان كدراسة حالة بالتركيز على النزاع في إقليم دارفور منذ 2003 إلى 2020.

منهج الدراسة

تم الإستعانة بالمناهج التالية:

- المنهج الوصفي: من خلال جمع ودراسة المعطيات حول ظاهرة النزاعات الدولية؛

- منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال القيام بدراسة تفصيلية لحالة تظهر فيها العلاقة بين الصراعات والمشاكل البيئية وهو إقليم دارفور في دولة السودان؛

- المنهج التاريخي: إستخدم المنهج التاريخي لرصد بعض الأحداث والوقائع التي وقعت في الماضي ومناقشتها لوصف وإستيعاب الواقع الحالي.

الدراسات السابقة

يتميز موضوع الدراسة بقلة المراجع باللغة العربية التي تناولت علاقة البيئة بالنزاع، فحين نجد العديد من الدراسات حول موضوع آليات إدارة النزاعات البيئية وذلك راجع للإهتمام الأكاديمي بهذا الموضوع وذلك بسبب الإنقلابات الأمنية التي شهدتها كل من منطقة البلقان ومنطقة القرن الإفريقي التي تطرح تحديات كبيرة حول إمكانية إيجاد الحلول الناجعة للحد من الإنتهاكات الإنسانية الواقعة فيها.

يمكن أن تذكر إسهامات كل من توماس يارس (1990) في دراسة بعنوان حروب الموارد، والنزاعات الإفريقية حيث حاول تورنر من خلال خبرته الطويلة في المنطقة الإفريقية خاصة الكونغو أن يقدم تصور حول النزاع في إفريقيا والأدوار المباشرة لدول الجوار مع عجز الأمم المتحدة في تحقيق سبل السلام في المنطقة.

نجد أن ماليبا في 1992 قدم أيضا دراسة بعنوان الخطاب البيئي والعلاقات الدولية رغم الفائدة الكبيرة التي قدمها في دراسة حول دور البيئة في النزاع إلا أنه لم يبرز دور العوامل البنائية والنسقية كمتغير تفسيري للنزاعات.

أما سارسي قواسيس حاول إدخال دور العوامل السياسية في إثارة النزاعات البيئية في دراسة له بعنوان الدبلوماسية البيئية إحتوائها وحلها في سنة 1996.

غير أن هذه الدراسة تفتقر إلى الآليات الإقليمية لإدارة النزاعات البيئية.

ونجد أيضا لدراسة فرناندا فريا المنشورة تحت عنوان إدارة النزاع في إفريقيا جنوب الصحراء دور الإتحاد الأوربي من أكثر الدراسات التي حاولت إبراز دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات البيئية في إفريقيا.

وهو نفس الإتجاه الذي سلكه سارقان نايدو في دراسة له حول دور المنظمات غير الحكومية بعنوان دور الدبلوماسية الدرب الثاني في الناع في جمهورية الكونغو بالإضافة إلى جهود كل من كارن بوقلاند وروبرت إيغنبل وماريا لاغستروم سنة (2008) في دراسة منشورة تحت عنوان الإتحاد الإفريقي دراسة حول إدارة النزاع.

دون أن ننسى بالذكر إسهامات فليب ريا نتجتر في كتابه الذي صدر سنة 2009 بعنوان الحروب الإفريقية الكبرى الذي كان له إسهامات كبيرة في هذا الموضوع.

صعوبات الدراسة

إن من أكثر الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة قلة المراجع باللغة العربية خاصة حول موضوع البيئة وعلاقتها بالنزاع بالإضافة إلى عدم توفر الوقت الكافي لترجمة المراجع.

تجدر الإشارة إلى رغبة الطالب لتناول النزاع البيئي من خلال أكثر من دولة (البحيرات الكبرى) إلا أن الظروف الإستثنائية (جائحة كورونا) حالة دون ذلك لتقتصر الدراسة على إقليم دارفور.

هيكل الدراسة

قدمت الدراسة إلى أربعة فصول

خصصت الفصل الأول لضبط التعاريف والمصطلحات التي إستخدمت في موضوع الدراسة ففي المبحث الأول تطرقت إلى تعريف النزاع وعلاقته بالمفاهيم الأخرى-الحرب-الأزمة-التوتر بالإضافة إلى الآليات التي إستعملت في إدارة النزاع، فحين تناولت في المبحث الثاني مفهوم البيئة والنظام البيئي وذلك عن طريق وضع تعريف لكل من البيئة والموارد البيئية، ومكونات النظام البيئي.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد خصص للحديث عن البيئة في العلاقات الدولية وذلك من خلال التطرق إلى المقاربات النظرية في العلاقات الدولية المفسرة للبيئة كمتغير فعال/ غير فعال في العلاقات الدولية.

فقد كان المبحث الأول مخصص حول البيئة من منظار كل من المقاربة الواقعية والليبرالية وكذا الإتجاه الرادكالي-الماركسي والنيوماركسي.

في حين تطرق المبحث الثاني إلى البيئة من خلال المقاربة النقدية (كوبنهاجن، أنصار النظم الإيكولوجية...) بالإضافة إلى الإتجاه النسوي.

أما الفصل الثالث فقد كان حول دور الفواعل في إدارة النزاعات البيئية من خلال الوقوف عند أهم الآليات الوطنية والإقليمية والدولية.

أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى النزاع في إقليم دارفور كحالة للدراسة وذلك بالتركيز على النزاع البيئي حيث كان للعامل البيئي دور فعال في النزاع وذلك من خلال دراسة أسباب ودوافع النزاع وآليات إدارته، بالإضافة إلى مستقبل النزاع البيئي بصفة عامة.

الفصل الأول

النزاع والأمن البيئي الماهية والعلاقة بينهما

تمهيد

إن النزاعات الدولية ظاهرة قديمة تعود إلى ظهور الدول القومية ولقد تميزت العلاقات الدولية بهذه الظاهرة عبر الفترات الزمنية المختلفة فلقد إختلفت النزاعات الدولية وتعددت وهو ما زاد من درجة تعقيدها، فعرف الحقل المعرفي لتحليل النزاعات الدولية العديد من المحاولات الفكرية التي حاولت أن تدرس الظاهرة بجميع جوانبها المختلفة من نزاع إلى آخر فإختلف المنظرين والباحثين في دراسة النزاعات الدولية وتعددت الأفكار والمفاهيم والأطر التحليلية من باحث إلى آخر محاولين تفسير السلوك النزاعي عن طريق نماذج مختلفة كما تتميز النزاعات الدولية بأنها ظاهرة إجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك بسبب حركيتها وديناميكيتها، وتعدد أطرافها وتنوعهم بين الداخلي والخارجي مما أدى إلى تعدد أسبابها ومظاهرها وأبعادها.

المبحث الأول: ماهية النزاع ووسائل إدارته

المطلب الأول: مفهوم النزاع والمفاهيم المتقاربة

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا الوقوف على بعض المفاهيم والمصطلحات من خلال شرحها وإستضاح مفهومها ومدلولها اللغوي والإصطلاحي خاصة في موضوع مثل النزاعات الدولية لتعقيد الظاهرة من جهة وإستخدام نفس المصطلح لمدلولات مختلفة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف النزاع والمفاهيم المتقاربة

تعد النزاع في العلاقات الدولية ظاهرة فريدة من نوعها حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا راجع إلى كثرة وتنوع أبعادها واعقد وتقاطع الأسباب المؤدية لها.

ولهذا يرى بعض المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية معروفة في النظام الدولي بإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية وكذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي.[1]

وهذا ما يجعل عملية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة ومعقدة إن لم تكن مستحيلة.

فحين يذهب ريمون أرون إلى تعريف النزاع على أنه "ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح".[2]

بحيث يظهر هذا التعريف الدوافع الحقيقية للنزاع بإعتباره تضارب في المصالح بين دولتين في المقام الأول،كما يعتبر قديم قدم الإنسان على الأرض.

وفي تعريف آخر للنزاع الدولي أنه "تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، هذا التنازع والتصادم يكون ناتجا عن الإختلاف في دوافع الدول وتصورتها وأهدافها وحتى مواردها وإمكانياتها مما يؤدي إلى تصريحات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، وعلى الرغم من كل ذلك تبقى أغلب النزاعات بعيدة عن الحرب"[3].

أما نيكولاس سواستروم "فيربط النزاع بتعارض مصادر الإهتمام وإنحراف وتشعب الأهداف كما يرتبط بخيبة الأمل والإحباط لأحد أطراف النزاع، ولا يربط النزع بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات والأبعاد السلوكية بشكل أساسي".[4]

كما يدرج فيه كل من التوجهات الإقتصادية والأمن الإنساني والبيئة والخلفيات التاريخية.

حيث نجد أن النزاع إرتكز على نقطة جوهرية وهي مسألة الخلاف بين وجهات النظر للأطراف أو الفواعل الدولية قد يأخذ أبعاد قانونية أو سياسية حسب طبيعة الخلاف.

ولقد قام ماك سنايدر بوضع جملة من الخصائص على النحو الآتي:

- ✓ يحدث النزاع نتيجة موقع وندرة الموارد؛

---

[1] دوراتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحي، ط1، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985، ص 140.

[2] نفس المرجع، ص 94.

[3] الحديثي عباس غالي، أنماط الصراعات البيئية :/http://omu.edu.ly

[4] Niklass wanstrom, mikeal weissenn, conflict conflict prevention sweden : central asian Caucasian Instutes,2005,p07.

- ✓ يتورط في النزاع طرفين على الأقل؛
- ✓ يتشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة (التصادم المباشر بين الأطراف وإستخدام القوة).
- ✓ للنزاع الدولي نتائج مهمة، والمقصود منه ما يترتب عليه من آثار هل حقق هذا النزاع الأهداف التي كانت تطمح لها دولة أم لا.

أما بالنسبة لأركان النزاع فهي تتمثل فيما يلي:

- ✓ الأطراف بحيث تشرط في النزاع الدولي أن يكون طرفين على الأقل لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد لأنه يكون في هذه الحالة صراعا داخليا؛
- ✓ الدولية يعني أن تكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي كما يمكن أن يكون للأشخاص الآخرين المعنويين كانوا أن يكونوا أطراف في هذا النزاع ما لم يتم نزع صفة الدولة عنها كما يعتبر النزاع بين أعضاء الإتحاد الفيدرالي هو نزاع داخلي وليس دوليا؛
- ✓ المنازعة تعني المعارضة وإبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولي في مسألة معينة محل النزاع أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يناقض تفسير الدولة الأولي.

فحين نجد توماس شيلينغ T. SHELLING النزاع على أنه "مواجهة يسعى كل طرف أثناءها جاهدا لتحقيق الربح ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح".[5]
أما مايكل نيكلسون في كتابه "confilict analyses" يقول "يوجد النزاع عندما يقوم شخصان بأفعال متناقضة".[6]

يركز مايكل نيكلسون على متغير الأفراد، وهو يعتبر أن الشخص عند قيامه بفعل ما يناقض نظيره، فهو يخلق ثورة التوتر بينهما والذي ينطبق على الدول فإذا إختلفت دولتان في أمر ما، فذلك يؤدي إلى أزمة سياسية لكون نتيجتها نزاع.

أما هولستي "فقد ربط النزاع بإختلاف دوافع الدول ففي حالة التنافس تكون فيها الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين أو يكون هناك في بعض الأحيان إنكار طرف دولي حقوق طرف دولي آخر حول مسائل معينة تثير النزاع فيما بينها".[7]

فحين كانت نظرة آلن فيرجيسون ALLEN VERGISION للنزاع "تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفة كبيرة للدولة أخرى أو في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الجولة الأولي التي بدأت بالمبادرة بالفعل".[8]

أما لويس كوسير يرى "أنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، ويكون الهدف بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم".[9]

---

[5] Thomas schelling, stratégie du conflit, traduit par Raymond manicacci.

[6] Abdel krim kibech, general theories of international conflict, unpublished work Constantine, 2005,p12.

[7] غاستون بوثول آخرون، الحروب والحضارات، ترجمة أمد عبد الكريم، دار طلاسم للدراسات والنشر والترجمة، سوريا 1984، ص 24.

[8] حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة والتحليل، منشورة خير جليس، باتنة 2007، ص 11.

[9] أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986، ص 18.

أما الدكتور ناصف يوسف حي يعرف النزاع على "أنه تصادم أو تعارض بين إتجاهات مختلفة، أو عدم توافق المصالح بين الطرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره".[10]

من خلال هذا لاحظنا عدم وجود إتفاق جامع حول تعريف موحد للنزاع الدولي وهذا يرجع إلى عدم وجود تفسير عام للظاهرة فأغلبية الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسات حالة فنجد على سبيل المثال النزاع الإسرائيلي العربي يختلف عما يحدث في العراق.

وهناك تصورين للنزاع حسب العديد من المفكرين:

- التصور الموضوعي يعتبر النزاع بأنه وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى؛

- التصور الذاتي يعني إدراك الوضع الموضوعي إدراك مشبوها وخاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.

فالنزاع في التصور الموضوعي قائم على إعتبارات واقعية ومدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها، فحين يصبح ذاتيا إذا ما إعتمد في فهم وتفسير النزاع على دوافع ذاتية للأطراف وليس لما هو موجود على أرض الواقع.

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن تقدم تعريفا إجرائيا للنزاع الدولي هو وصول دولتين أو أكثر إلى نقطة تماس بينهما تتدخل فيها الحدود الفاصلة لمصالحها مما يدفع بالأطراف المتنازعة التي تبني موقف ضد الطرف الآخر من أجل حماية مصالحه.

لا بد أن نتطرق إلى المصطلحات الأخرى التي تتقاطع مع النزاع الدولي وتصب في سياق هذا الموضوع كالآتي:

1- الحرب: ظاهرة الحرب ليست جديدة بل قديمة قدم الإنسان إلا أن أشكالها إختلفت مع تطور الوقت.

يعرف كلاوزفيتش الحرب على "أنها أزمة تمس المصالح الكبرى وتتم تسويتها بالدم".[11]

فقد ربط كلاوزفيتش بين هذه التسميات وجعل من النزاع كمرحلة يمكن أن تبدأ بتوتر ثم أزمة قم حرب حتى يصبح النزاع مسلحا.

فحين يرى بتراند راسل أن الحرب هي "بمثابة النزاع بين مجموعتين تحاول كل منهما قتل أو تشوية أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل من أجله".[12]

أما كارل دوتش عرف الحرب "أنها درجة عالية من العنف المنظم، يخطر له، وتقوم به معتبرا ذلك عملا شرعيا، يدخل في نطاق أبسط حقوقها".[13]

إذن فالحرب هي أعلى مستوى للنزاع حيث يتصادم فيها الطرفان أو الأطراف عسكريا، فالنزاع إذن يشمل التوتر والأزمة، والحرب فهو أشمل وأوسع وأطول أمدا من هذه الحالات الفرعية، فقد يمتد أكثر من نصف قرن على غرار النزاع العربي الإسرائيلي.

---

[10] حتى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت 1985، ص 293.

[11] كارل كلاوزفيتش، عن الحرب، ترجمة: سليم شاكر الأماسي، المؤسسة العربية للدراسات، عمان 1997، ص 735.

[12] عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار محدلاوي للنشر، الأردن 2006، ص 123.

[13] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة، ج1، الجزائر2003، ص 121.

أما قاموس العلاقات الدولية "فيعرف الحرب على أنها نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل حكومة واحدة تستخدم فيها القوات المسلحة" وتأخذ صورتين:

1-1- الحرب الهجومية: تتمثل في إنتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو الإعتداء على إستقلالها السياسي لغرض تحقيق هدف قد يكون شاملا أو الإستسلام الكامل غير المشروط للدولة المستهدفة قد يكون هدف محدودا الذي يراه الطرف الآخر على الرضوخ لمطلب معين مثل الحرب الإسرائيلية 1967.[14]

2-1- الحرب الدفاعية: ويقوم بموجبها طرف ما بمبادرة الحرب من أجل حماية نفسه.

أما ريمون أرون يرى أن السلام ما هو إلا فترة راحة بين حربين.[15]

أما دافيد سينغر وسمول "فيعرف الحرب بإعتماده على معايير كمية أي أن قيام الحرب سيتوجب ثلاثة شروط":[16]

- ✓ وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة لنزاع مسلح؛
- ✓ تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة؛
- ✓ وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة تعتبر ما تقوم به ليس جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية.

2- التوتر: يعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة[17]، والتوتر حسب مارسيل ميرل هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة"[18]، إنما يعود إلى ميل الأطراف لإستخدام أو إظهار سلوك الصراع[19]، فالتوتر ليس كنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض.

في حين لا يعد التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، فالتوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما تربط أسبابه بأسباب النزاع.[20]

3- الأزمة: تعبر عن موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى درجة الحرب، على الرغم من إشتداد العداوة والحرب الكلامية بين الأطراف.

لقد ركز الباحثون في تحديد لمفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول من هذه الخصائص:

- ✓ المفاجأة فالأزمة غير متوقعة؛
- ✓ تعقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة وكذا تعدد الأطراف والقوى، والتي تؤثر في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها؛

---

[14] فوللرج.ف.س، إدارة الحرب (من عام 1789 حتى أيامنا هذه)، ترجمة أكرم الديرى، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت ، سبتمبر 1971، ص ص 92-93.

[15] بوتول غاستون، الحرب والمجتمع (تحليل إجتماعي للحروب ونتائجها الإجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة عباس الشربيني، دار النهضة العربية، بيروت 1983، ص ص 48-49.

[16] حتى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 294.

[17] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية: مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب ،القاهرة مصر 1988 ، ص 8.

[18] ميرال مرسيل، مرجع سابق، ص 499.

[19] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، نفس المرجع ، ص 8.

[20] داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق، ص ص 140-141.

- ✓ نقص المعلومات؛
- ✓ ضيق الوقت.

أما NORTH نورث فقد عرف الأزمة "أنها عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي من عملية إنشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إنكار درجة التهديد و الإكراه".[21]

ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما.

إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعادة وإتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة،ويتصف النزاع بالإستمرار.

وهو ما يختلف عن الأزمة التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

الفرع الثاني: تصنيفات النزاعات الدولية

يصنف الحلف الأطلسي النزاعات كالتالي:

- ✓ النزاع المنخفض الحدة: الإرهاب الدولي، الإجرام، الهجرة السرية؛
- ✓ النزاع المتوسط الحدة: قضية تقرير المصير الصحراء الغربية؛
- ✓ نزاع أشد حدة: حرب الخليج العربية الإسرائيلية والحروب الأهلية في إفريقيا وحروب البلقان وحرب أفغانستان.

أطلقت مسميات عديدة على هذه النزاعات خاصة مع تنامي النزاعات الداخلية ذات أبعاد خارجية فلا توجد معايير ثابتة فنجد سنغر singer إعتمد على الوضع السياسي لأطراف النزاع حيث يصنف النزاعات بين الدول والحروب الأهلية والنزاعات الداخلية حيث يأتي التحدي في هذه الحالة من جماعة ثقافية معينة تميز نفسها بين الجماعات الأخرى بخصائص عرقية أو لغوية أو دينية، في حين هولستي holisti فحصر النزاعات في خمس وهي نزاعات تتعلق بإقليم ونزاعات تتعلق بالثروة الإقتصادية ونزاعات أقرتها عملية بناء الدولة الحديثة ونزاعات إيديولوجية وأخيرا نزاعات التعاطف الإنساني والتي تمثل الدين والعرقية.

نزاعات ذات طابع سياسي فهي لا تخضع للقضاء بل تنشأ من طلب أحد الأطراف بتعديل الوضع القائم.

نضع في هذا الجدول تصنيف بسيط للنزاعات الدولية:

المعيار	أنواع النزاعات
داخلية أو خارجية	هناك تداخل في تحيد أنواع النزاعات من حيث الداخلية أو الخارجية، حيث يوجد نزاع داخلي بحيث توجد مجموعة معارضة أو أكثر دون تدخل الأطراف الدولية. أو هناك نوع آخر نزاعات داخلية للدولة ذات أبعاد دولية حيث تكون شبيهة بالنزاعات الداخلية لكن الأطراف المتنازعة تتلقي الدعم من الدول الأخرى.
من حيث الخطورة	يتم تصنيفها على أساس عدد لضحايا الناتجة عن هذه النزاعات بين المسلحة الصغيرة يصل عدد القتلى فيها 100 قتيل في العام إلى مسلحة متوسطة يصل عدد القتلى فيها إلى 1000 قتيل في العام

[21] في خصائص الأزمة أنظر:

* عليوة السيد إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية- أساليب وقائية)، مركز القرار للإشتشارات، القاهرة، 1997، ص 6.

*عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، ط1، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر 2004، ص 124.

من حيث طبيعتها	نزاعات ذات طبيعة قانونية ومعناه أنها تخضع للقضاء تتعلق بتفسير المعاهدات أو أحد موضوعات القانون الدولي أو طرق التعهد الدولي

المصدر: كمال حداد، النزاعات الدولية، دار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان 1997، ص 17.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة النزاع ووسائل إدارته

الفرع الأول: تعريف إدارة النزاع

1- مفهوم إدارة النزاع ومضمونه الأساسي

يتمثل في أنه "عملية تهدف إلى الحد من النزاع أو التهدئة أو الإحتواء أو منع تصاعد النزاع والعنف، فهو عملية تسعى في غالب الأحيان للوصول إلى تسوية".

كما يرى جلين سنايدر أن إدارة النزاع "يقوم على ممارسة التحكم المفصل بواسطة زعماء الحكام المتورطين في أزمة ما، وذلك بهدف تقليل فرص إنفجار هذه الأزمة ووصولها إلى حالة الحرب".[22]

كما يرى أيضا نيكلاس بأن إدارة النزاع هي "الإجراءات التي تستخدم للتعامل مع الإختلافات والمواقف تجاه القضايا بدون حل النزاع، ولكن تهدف تغيير وضع التفاعلات النزاعية من السلوك السلبي أو المدمر إلى السلوك الإيجابي أو البناء".[23]

الفرع الثاني: آليات إدارة النزاع

1- الوسائل الدبلوماسية

فهي تميل إلى التوفيق بين مختلف وجهات النظر المتعارضة لقبول حل مشتركة وهي تتمثل في:

1-1- التفاوض

هو عملية إتصال بين شخصين أو أكثر يدرسون فيها البدائل المختلفة للتوصل لحلول مقبولة لديهم أو بلوغ أهداف مرضية لهم.

ويعرف مارسيل ميرل التفاوض على "أنه منافسة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية مسألة عن طريق الإتفاق، وذلك بأن يكون على إستعداد لدفع ثمن يتمثل في قبول حل وسط بين المواقف الأولية".[24]

وقد تكون المفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة كما قد تكون في إطار مؤتمر يجمع الدول المتنازعة وغيرها.

أو يرى دكتور إبراهيم الراوي "أن هذه الطريقة تمتاز بالمرونة والسرية التي تؤدي إلى تضييق الخلاف إذا كانت القوى المتنازعة متكافئة، في حين أنها تؤدي إلى ضرر يصيب الدولة الضعيفة إذا كانت هذه القوى غير متكافئة".[25]

ونذكر بعض الأمثلة عن منازعات الدولية التي تمت تسويتها عن طريق المفاوضة مثل إتفاقيات إيفيان بين ممثلين فرنسيين وممثلي الثورة الجزائرية على منح الجزائر إستقلالها (عام 1961) والمفاوضات بين سوريا ولبنان في عام 1973 لحل المشاكل العالقة بين البلدين.

1-2- الوساطة

---

[22] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية (د.د.ن)، (د.س.ن)، ص 26.

[23] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، مركز جزيرة للدراسات، قطر 2014، ص ص 72-73.

[24] ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1، المستقبل العربي، القاهرة 1986، ص 494.

[25] الراوي جابر إبراهيم، المنازعات الدولية، دار السلام، بغداد 1978، ص 31.

هي تدخل طرف ثالث أو عدة أطراف الدول المنظمات الدولية، الأمين العام للأمم المتحدة، شخصية سياسية، وغيرها لمحاولة التوفيق بين الإدعاءات المتعارضة والتهدئة وذلك من خلال المشاركة في المفاوضات القائمة بين الأطراف المتنازعة وإقتراح حل للنزاع القائم بينها.[26]

وقد تكون هذه الوساطة بمبادرة بين الدول –الثالثة- كمثال على ذلك النزاع العراقي الإيراني عام 1980 ومبادرة الجزائر الودية بينهم كما قد تكون بناء على طلب الأطراف المتنازعة في حالة توتر وتأزم شدة النزاع مثل ما قام به الرئيس كارتر كوسيط في النزاع بين البوسنة والهرسك عام 1995.

كما قد تكون أيضا فردية تقوم بها دولة أو جماعية تشترك فيها عدة دول للتوسط بين الأطراف المتنازعة كمثال على ذلك تذكر النزاع بين السنغال وموريتانيا عام 1989 وقيام لجنة مكونة من خمس دول (مصر، تونس، نيجيريا، الطوغو، زيمبابوي) بالتوسط لحل النزاع في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.[27]

أما المساعي الحميدة هي" ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة دول كما قد يكون فردا ذي مركز رفيع كالأمين العام للأمم المتحدة".[28]

يوجد الإختلاف بين المساعي الحميدة والوساطة نجد أن المساعي الحميدة تشجع إستئناف المفاوضات، أما المفاوضات فهي تتمثل في ممارسة السلطة السياسية كطرف ثالث في النزاع بحيث أن هذا الطرف لديه حرية التصرف لوضع مقترح لتنظيم ذلك كما يمكن أن يعين من قبل الطرفين المتنازعين أو عن طريق الوسيط نفسه.

1-3- التحقيق والتوفيق

وهو عملية حديثة لتسوية النزاعات الدولية إذ تلجأ أطراف النزاع إلى تعيين لجنة تحقيق مكونة من عدد متساو من الأعضاء من كل الدول المتنازعة إضافة إلى دول أخرى غير طرف في النزاع ومهمة لجنة التحقيق هذه كما ورد في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة تقتصر على تحديد حقائق النزاع بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيز، وتقديم تقرير عنها دون أن يكون هذا التقرير له صفة الإلزام.[29]

2- الوسائل القانونية

2-1- التحكيم الدولي

هو وسيلة من وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وهذا ما جاء في إتفاقية لاهاي هام 1907 في المادة 37 أن الغرض من التحكم الدولي هو تسوية النزاعات فيما بين الدول على أساس القانون الدولي.[30]

فالتحكيم الدولي هو النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يختارها أطراف النزاع لتحكيم فيما بينهما مع إلتزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع.[31]

ويملك أطراف النزاع الحرية المطلقة في إختيار هيئة التحكيم التي يرغبون فيها لتحكيم في النزاع القائم بينهم.

---

[26] الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق، ص 33.

[27] سعداوي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية :دراسة نظرية وتطبيقية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة منتوري قسنطينة، 1997، ص ص 26-27.

[28] عبد الله، عمرو خيري، حل النزاعات، معهد الدراسات السلام، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة كوستاريكا، الإسكندرية، مصر 2007،ص 327.

[29] العسلي عصام جميل، دراسات دولية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق 1998، ص 87.

[30] الراوي جابر إبرهيم، مرجع سابق، ص 45.

[31] أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 740.

2-2- القضاء الدولي

هو وسيلة لحسم النزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بواسطة حكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى إختيارهم مسبقا.[32]

ويكون موضوع النزع متعلقا بـــ:

- تفسير المعاهدات؛
- تفسير أي مسألة من مسائل القانون الدولي.

3- الوسائل السياسية

3-1- الجمعية العامة للأمم المتحدة

خول ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة في المواد (11-12-13-14) في الفصل الرابع منه مناقشة المسائل التي لها علاقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين.[33]

3-2- مجلس الأمن

هو مؤسسة دولية وظيفتها حل النزاعات الدولية يتمتع بصلاحيات خلها له ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السادس والسابع من الميثاق حيث تضمن الفصل السادس حل النزاعات حلا سلميا، وتضمن الفصل السابع وسائل قمع العدوان.

وتتخذ قرارات مجلس الأمن بصورتين الأولى هي القرارات المتضمنة لتدابير ذات صفة عسكرية والثانية هي القرارات المتضمنة لتدابير لا يستوجب تنفيذها إستخدام القوة العسكرية.[34]

المبحث الثاني: ماهية البيئة والأمن البيئي

المطلب الأول: مفهوم البيئة والموارد البيئية

الفرع الأول: مفهوم البيئة

1- البيئة لغة

البيئة لفظ شائع الإستخدام ويرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها.

فرع الأمة بيئة الإنسان الآلي والبيت بيئة، والمدرسة بيئة والحي بيئة، والبلد بيئة، والكرة الأرضية بيئة، والكون كله بيئة.

ويمكن أن ننظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة مثلا البيئة الزراعية والبيئة الصناعية، والبيئة الثقافية والبيئة الصحية وحتى البيئة الإجتماعية والبيئة الروحية والبيئة السياسية.[35]

البيئة في اللغة إسم مشتق من الفعل الماضي بوأ مضارعة يبوأ، بمعنى نزل وأقام، وقد جاء في المعجم الوجيز: بوأ فلان مثلا، بمعنى أنزله، وبوأ المنزل بمعنى أعد، وتبوأ فلان المكان، أي نزله وأقام فيه، وتبوأت منزلا أي نزلته وبوأت الرجل منزلا، أي هيأته ومكنت له فيه فالبيئة في اللغة تعني المنزل، أو المقام، والحال وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع يؤثر فيهما.[36]

---

[32] سعداوي كمال، مرجع سابق، ص 36.

[33] سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 92

[34] سعد الله عمر، مرجع سابق، ص 101

[35] عبد المجيد قدي، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية، ط1، الجزائر 2010، ص 34.

[36] عبد القادر، الشيخلى، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، ط1،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009، ص 28.

2- البيئة إصطلاحا

هو "مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية المحيطة بمساحة معينة يقطنها كائنات حية، وتشمل دراسات البيئة: التلوث والمناخ والعمارة والجغرافيا".

ترجمة كلمة البيئة إلى اللغة العربية بعبارات علم البيئة التي وضعها العالم الألماني إرنست هيجل عام 1966 بعد دمج كلمتين يونانيتين oikes ومعناها مسكن logos معناه علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات وتجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ، الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء".[37]

فالبيئة هي "المحيط أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان أو غيره وإكتساب معارف وثقافات".

فالبيئة تشمل العناصر الطبيعية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية المختلفة، والعناصر البشرية كالعمران والصناعة وغيرها من أنشطة الإنسان.[38]

أما مؤتمر ستوكهولم فقد أعطي تعريف واسعا للبيئة "بحيث أصبحت البيئة تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (كالماء والهواء والتربة والمعادن والنباتات والحيوانات) بل هي صيد الموارد المادية والإجتماعية والمناخية في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".[39]

وكذلك تعرف البيئة حسب القاموس القانوني الثلاثي "مجموعة الأحوال والظروف التي تجد المخلوقات نفسها محاطة بها خلال حياتها".[40]

فحين يعرفها المعجم السياسي بمعنى "المحيط أو الوسط ويطلق هذا اللفظ أيضا للإستشارة إلى مجموعة الظواهر البيولوجية والكيميائية والفيزيائية والإجتماعية التي تمارس تأثيرها من الخارج على الكائنات الحية".[41]

1- أقسام البيئة

وقد قسم الباحثين البيئة إلى قسمين رئيسيين هما:

1-1- بيئة طبيعية

عبارة عن مظاهر طبيعية مثل الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس، والماء السطحي، الجوفي والحياة النباتية والحيوانية والبيئة الطبيعية، ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حياة أية جماعة حية؛

1-2- البيئة المشيدة

قام الإنسان بتشييدها من النظم الإجتماعية والمؤسسات ويمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية وتشمل إستعمالات

---

[37] أسماء سلامي، الإعلام و الإتصال كفاعل إستراتيجي في إرسال مبادئ الحكومة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة الواقع والمأمول، مجلة دراسات وأبحاث العدد 25، 2016، ص6.

[38] رشيد الحمد، محمد سعيد طاير، نبي البيئة ومشكلاتها، دار عالم المعرفة، الكويت 1979 ص 21.

[39] رومي البلجيكي وآخرون، القاموس القانوني الثلاثي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002، ص 303

[40] وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص 78.

[41] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر 2009، ص 51.

الأراضي للزراعة والعمران والتنقيب عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق.

2- عناصر البيئة

2-1- البيئة الطبيعية

تتكون من أربع نظم مترابطة فيما بينها وهي الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي بما تشمله هذه الأنظمة من ماء، هواء، تربة، معادن، مصادر الطاقة، النباتات والحيوانات.

2-2- البيئة البيولوجية

تعتبر جزء لا يتجزأ من البيئة الطبيعية، وتتكون من ثلاثة أنواع هي الإنسان "الفرد" وأسرته، ومجتمعه، الحيوان، والنبات.

2-3- البيئة الإجتماعية

وهي ذلك الإطار من العلاقات التي تنظم حياته وتحدد علاقته مع غيره، كما يمكن تعريفها على أنها ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات بين أفرادها بعضهم ببعض، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الإجتماعية وإستحدث الإنسان خلال حياته بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الأرض وأخترق الأجواء لغزو الفضاء.[42]

3- مشاكل البيئة

3-1- التلوث البيئي

هو ذلك التصريف المباشر أو غير مباشر نتيجة النشاط الإنساني للمواد والأبخرة والحرارة والضوضاء الصادرة إلى الجو، والماء، والأرض والتي قد تكون مضرة بصحة الإنسان وجودة البيئة والتي تؤدي في النهاية إلى دمار وتلف الممتلكات المادية.

فالتلوث هو التغيرات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي تؤثر على البيئة سلبا تعجز معه الأنظمة البيئية عن إستعابها والإنسان هو المسبب الرئيسي في إحداث هذا التلوث وهو أنواع تلوث هوائي تلوث المائي تلوث التربة.[43]

3-2- نقص المياه

تنتشر مشكلة نقص المياه في معظم الدول فحسب إحصائيات الأمم المتحدة يعاني ما يقارب خمس العالم من ندرة المياه نتيجة عدم وجود مصادر مياه متاحة لهم بينما يعاني ما يقارب 1,6 مليار شخص حول العالم من مشكلة نقص المياه وسبب هذا النقص ناتج عن أفعال بشرية وبعضها ينتج عن أسباب طبيعية.

كما أن الإستغلال المتزايد لمياه الأنهار (للرأي ولتأمين الحاجات اليومية للناس) يؤدي إلى إنخفاض منسوب الكثير من الأنهار وهذا الإنخفاض للأنهار في أوقات محددة من البيئة يعوض العلاقات المتبادلة بين المحيط واليابسة خاصة مع الجفاف.[44]

3-3- إزالة الغابات وتدميرها

---

[42] فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، ط1، دار المعرفة، عمان الأردن 2007، ص 15.

[43] نفس المرجع، ص 102.

[44] رشيد الحمد، محمد صبا ريني، مرجع سابق، ص112.

أدت إزالة الأشجار وقطعها وحرق الغابات إلى تدمير البيئة وفقدان التنوع البيولوجي والقحولة وأدى إلى تغيرات في الظروف المناخية وهناك أثر معاكس لإزالة الغابات على العزل الحيوي لغاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي وزيادة دوائر النتائج السلبية المساهمة في الإحتباس الحراري.[45]
نتيجة لإزالة الغابات بقي فقط 6,2 مليون كيلومتر مربع من أصل 16مليون كيلومتر من الغابات المطيرة.

3-4- مشكلة التصحر

تكون في غالب الأحيان نتيجة التغيرات المناخية كما يلعب نشاط الإنسان دورا هاما في حدوث هذه الظاهرة، ولو يشكل جزئي ويعني التصحر إنخفاض في الطاقة الإنتاجية للأرض مما يؤدي إلى التقليل من الإمكانيات الإقتصادية للمنطقة التي تعاني من الظاهرة وتقهقر الملحوظ في الحياة النباتية وحدوث إنخفاض في كثافة الغطاء النباتي.[46]

5- الإحتباس الحراري

تؤدي الزيادة في إستهلاك مصادر الطاقة وحرق الوقود إلى قذف كميات متزايدة من غازات الكربون في الفضاء وينتج عنه إرتفاع درجة حرارة الأرض ويترتب عنها عواصف وأعاصير تضرب أنحاء عدة من العالم مختلفة أضرار فادحة.

البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة السبيل للقضاء على المشكلات البيئية هو إستحداث فلسفة تنموية جديدة وهو ما بلورته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أو كما يعرف بتقرير بورندتلاند في ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقريرها بعنوان مستقبلنا المشترك حيث عرفت على أنها تنمية تلبي حاجات الحاضر دون تشوه قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتهم.[47]

وقد أشار مؤتمر ستوكهولم إلى العلاقة بين البيئة والتنمية وأكد على أن مشكلات البيئية متداخلة مع التنمية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض يقول كوفي عنان إذ فشلنا في معالجة تحدي تغير المناخ، فنحن لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة.[48]

الفرع الثاني: تعريف الموارد الطبيعية

الموارد البيئية هي كل تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته وهي تتمثل في الطاقة وعلى رأسها النفط و على المعادن كالفوسفات والحديد الخام.

تحتوي البيئة الطبيعية عم مكوناتها الرئيسية الثلاثة والتي تعرف بالغلاف اليابس والمائي والجوي على مجموعة من الموارد الطبيعية الضرورية للإنسان والكائنات الحية الأخرى وكذلك النظام البيئي والموارد البيئية الطبيعية هي موارد لا دخل للإنسان في وجودها ونظرا لأهميتها الحيوية وإعتماد الإنسان كليا عليها يؤثر فيها وتتأثر بها أيضا.

وقد صنفت الموارد البيئية إلى ثلاثة أصناف مجموعة الموارد الحية تتضمن كلا من النباتات الطبيعية من غابات وحشائش ونباتات صحراوية والحيوانات البرية كما تتضمن الأحياء المائية.

---

[45] Use Energy, Get Richch and Savethe planet, the new york times, 20april 2009 2019 على نسخة محفوظة 7فبراير موقع واي باك مشين

[46] حمد عبد الكريم علي حبيب، دور النشاط البشري في التغير البيئي ،دراسة عن ظاهرة التصحر وأسبابها ودلالتها البيئية، المؤتمر الدولي للموارد المائية والبيئة الجافة ، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية 2004، ص 3.

[47] كوثر أبو عين، النظام البيئي وصحة المجتمع ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان 2006، ص 83.

[48] Melinda kimble, climate change : emerging, insecurities in : felix dodds & tim pippard,op cit,p103.

وتنقسم هذه الموارد إلى قسمين:

- موارد متجددة تتضمن الموارد الموجودة في البيئة على هيئة رصيد ثابت وما يؤخذ منه لا يعوض فهي موارد معرضة لخطر النفاذ مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي والمعادن المشعة

- موارد متجددة تتضمن الموارد التي تتجدد ذاتيا مجموعة من مختلف مصادر الطاقة فمن أمثلتها المصادر النباتية والحيوانية لا تتعرض للنفاذ إذا ما إستغلها الإنسان بأسلوب عقلاني.[49]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي

الفرع الأول: تعريف الأمن

1- المفهوم اللغوي للأمن

مضادة للخوف والفزع، فهو يعني الإطمئنان إلى عدم [50]توقع المكروه وقد ورد قوله تعالى« فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف»[51]

ومنه نذهب إلى الإستنتاج أن الأمن حسب المدلول القرآني ضد الخوف.

وفي اللاتينية تعني الأمن التناقض الجوهري بين الجزء الأول Sine الذي معناه بلا أو بدون Sans والجزء الثاني cura ومعناه عناية Soin اللفظان يشكلان مع بعضهما البعض معنى غريب للأمن غياب العناية أو دون عناية وبالتالي عكس المعنى الحالي للأمن التي يغيب فيها الخوف.[52]

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من الخطر الأجنبي.[53]

فحين دائرة معارف العلوم الإجتماعية تعرفه قدرة الدولة على الحماية لقيمها من الخطر الخارجي.[54]

2- الأمن بالمعنى الإصطلاحي

توجد هناك العديد من التعاريف الإصطلاحية للأمن نظرا لتنوع وإختلاف وجهات نظر الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية خاصة والعلاقات الدولية عموما، فقد عرفه وولتر ليبمان walter lippman "أن الأمة تكون في أمان ما لم تتعرض لخطر التضحية تقييمها الأساسية وإذا كانت غير راغبة في تفادي وقوع الخرب وتبقى قادرة على حماية هذه القيم عن طريق إنتصارها في الحرب".[55]

كذلك يركز هذا التعريف على البعد العسكري كآلية أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة.

أما فريدريك هارتمان فيري: "يعرفه على أن الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل لأجلها الدولة الحرب فور أو لاحقا".[56]

---

[49] سمير الجمال، الحماية القانونية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة 2007، ص 49.

[50] محمد عمارة، مقومات الأمن الإجتماعي في الإسلام، مكتبة الإمام البخاري، ط1 القاهرة، مصر2009، ص ص 9-13.

[51] سورة قريش الآية 3،4.

[52] Thierry balzacq,"QU'est-ce que la sécurité nationale ?", la revue internationale et stratégique, n° : 52, hiver 2003.

[53] زكريا حسين، "الأمن القومي" تم تصفح الموقع يوم 2020/04/14 http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11 article2.sh lm/

[54] عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور إقتصادي، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 1996/01/11، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، باريس، فرنسا 1996، ص 84.

[55] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1/ 2004، ص 414.

[56] طروب بحري، "الأمن الغذائي": المفاهيم والأبعاد، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011، ص 294.

كذلك عرفه جوزيف ناي Joseph Nye "غياب التهديد إلى القيم الكبرى بمعنى السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها وسكانها، وثقافتها، ورخائها الإقتصادي الذي يجب أن يكون أمن من الأضرار الكبرى".[57]

فحين روبرت ماكنمار Robert menamared فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في "كتابه جوهر الأمن والذي ركز فيه على البعد التنموي أنه بدون تنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا يكون نموها صحيحا لا يمكن تبقى آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن".[58]

أما أرنولد وولفرز فقد عرفه في مقاله المنشور عام 1952 بعنوان الأمن الوطني "كرمز غامض أن الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم".[59]

أما عن بري بوزان يعرفه على "أنه اعمل على التحرر من التهديد وكذلك أن الأمن القومي هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية".

فقد أكد بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها.

ولقد ميز باري بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن:

- ✓ البعد العسكري: فهو يتعلق بنقاء وكينونة الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدولة وإدراكها لنوايا بعضها إتجاه البعض؛
- ✓ البعد السياسي: الإستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها الشرعية؛
- ✓ البعد الإقتصادي: يتمحور حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانيات المالية اللازمة وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول من الرفاهية وقوة الدولة؛
- ✓ البعد الإجتماعي: تخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار مقبول لتطورها؛
- ✓ البعد البيئي: حماية البيئة والمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني معا من الممارسات الإنسانية غير عقلانية التي تهدد حياة الإنسان وحتى نوعه.[60]

2- تطور مفهوم الأمن

لقد تطور مفهوم الأمن بتطور البشرية عبر الزمن حتى وقتنا الحالي فمدلول الأمن عند الروماني كان مرتبط بمصطلح سيكيو ريتاس اللاتينية يرمز للحالة الداخلية للأفراد وتتعلق الحالة الذهنية كالهدوء، وراحة البال، والتحرر من القلق، أما عند اليونان إرتبط مفهومه بالقانون وكان ينظر له كمنظور إجتماعي للفرد يتعلق بسلامة الأفراد داخل السياق الإجتماعي عن طريق تطبيق القوانين وسيطرة الشرطة.[61]

---

[57] Jams Wyllie," force and security ", in Trevor G. Salmon and others, issues in international relation, London and New York, Rutledge, 2 nd edition, 2008,p74.

[58] عمر عبد الله كامل، المرجع السابق، ص 85.

[59] Mathews, j. redefining security foreign affairs, vol.68, n°2,1989,p163.

[60] قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن غير منظارات العلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 114.

[61] Atwood,b, "towards a new definition of national security : the new, strategic threats". Vital speeches vol 62, N°05,1995,p135.

أما في العصر الحديث كان مفهوم الأمن يركز على الدولة والذي يعني أمن الدولة من خلال فرض سيادتها وحماية حدودها من التهديدات الخارجية ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت فواعل جديدة على الساحة الدولية غير دولاتية مع بروز خطر الفقر والأوبئة والتغيرات المناخية أدى إلى ضرورة صياغة مفهوم جديد للأمن.

وقد ساهم باري بوزان بواسطة أعماله إلى الإنتقال بمفهوم الأمن الذي كان يركز على الدولة بإعتبارها وحدة تحليل إلى المجتمع في المسائل الأمنية إلى غاية سنة 1994 وصدور تقرير التنمية البشرية الذي أرسل مفهوم جديد للأمن وهو الأمن الإنساني الذي تجسد في مدرسة كونها فن والذي لعب الفرد الوحدة الأساسية الجديدة لمفهوم الأمن.[62]

الفرع الثاني:تعريف الأمن البيئي

الأمن البيئي ظهر بعد الحرب الباردة من خلال مختلف الدراسات التي تنازلت علاقة البيئية بالأمن، تعريفات الأمن البيئي تختلف بإختلاف زاوية كل مفكر، ولكنها معظم التعاريف لها تصور مماثل وهو أن الأمن البيئي مرادف للرفاه وهو جزء ضروري من الأمن القومي للدولة.

الأمن البيئي هو "الأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن الطبيعة أو عن طريق الإنسان من إهمال أو سوء الإدارة والتصميم".[63]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه "إشتمل على الأخطار الناجمة عن الطبيعة وكذلك الأخطار الناجمة عن التصرف البشري من حوادث وإهمال أو تسيير غير عقلاني ولكن لم يشمل على الجوانب المتعلقة بالأمن البيئي في المستقبل وحماية البيئة والحفاظ عليها كتراث مشترك للإنسانية".

وفي تعريف آخر الأمن البيئي هو "تدوير الموارد الطبيعية إلى منتجات ثم إلى موارد طبيعية".

الأمن البيئي كذلك هو "الإدارة العقلانية للموارد الطبيعية وإعادة إستعمال النفايات".

وحسب نيلز بيتر غليد يتش من معهد الدولي بحوث السلام في أوسلو فإن الأمن البيئي هو "التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد".[64]

عرفه برودوس على أنه "هو الحماية ضد التهديدات التي تهدد الرخاء الوطني أو المصالح المشتركة للمجتمع الدولي المرتبطة بالضرر البيئي".[65]

وعرفه بورتر "الأمن البيئي يمكن أن يفسر على نطاق أوسع من خلال تغطية أي تطور للتهديدات البيئية الكبرى، والتي تهدد بشكل كبير على رفاهية المجتمعات البشرية".[66]

---

[62] خديجة عرفة، مفهوم الأمن الإنساني المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مجلة مفاهيم، العدد 13، القاهرة، مصر جانفي 2006، ص 13.

[63] عبد الرحمن تيشوري، "الإقتصاد البيئي والأمن البيئي"، تم تصفح الموقع يوم 07 أفريل http://www ahewar.Org/débat/show.art.asp ? Aid: 264425.

[64] Eric van de Giessen, horn of Africa: environmental security assessment, the Hague, the Netherlands, institute for environmental security, 2011, p21.

[65] فايق حسن جاسم الشحيري، البيئة والأمن الدولي، أطلعت عليه بتاريخ 17 أفريل 2020 http://www.feedo.net/environnement/environnemental/environnemental. Security -html.

[66] هاشم حمدي، الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب، أطلعت عليه بتاريخ 17 أفريل 2020 http//www.fedoo.net/environnement/environnemental/environnemental:security-html.

حيث أنه حالة ديناميكية بين الإنسان والبيئة وهي تشمل إصلاح البيئة التي تضررت من العمليات العسكرية وتحسين من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن يؤدي إلى الغوض الإجتماعية والصراع.

الأمن البيئي هو "الوقاية من آثار التدهور البيئي أو تدهور الموارد الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض أو الإستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية الذي من شأنه أن يتسبب في عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي أو الصراع".[67]

كما أنه مصطلح يشير إلى مجموعة من المخاوف التي يمكن وضعها في ثلاث فئات عامة:

- ✓ المخاوف من الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة؛
- ✓ المخاوف من الآثار المباشرة وغير المباشرة على الأشكال المختلفة من التغيرات البيئية (خاصة الندرة والتدهور) على الأمن القومي والإقليمي؛
- ✓ القلق إزاء إنعدام الأمن للأفراد والجماعات (من المجتمعات المحلية الصغيرة للبشرية) بسبب التغيرات البيئية مثل التلوث وندرة المياه وإستخدام الموارد.

[67] داود عبد الرزاق الباز، مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة، أطلع عليه بتاريخ 18 أفريل 2020 www.blgh.com

خلاصة الفصل

وكخلاصة لهذا الفصل تطرقنا إلى مفهوم النزاع وأهم المفاهيم التي تتشابه مع هذا المفهوم وقمنا بالفصل بينهما وتوضيحها مع تحديد درجة التداخل بين هذه المفاهيم ومفهوم النزاع الدولي.

وأهم الآليات التي تستخدم في إدارة النزاعات الدولية، كما تطرقنا كذلك إلى مفهوم البيئة ومكوناتها وأنواعها بشكل من الإسهاب والتوضيح وكيف تطور مفهوم الأمن إلى تسميات متعددة كالأمن البيئي والأمن الإقتصادي...إلخ.

حيث تبلور مفهوم الأمن البيئي كمفهوم جديد فرضته الظروف الإقتصادية والصناعية والتكنولوجية ليتصدر الإهتمامات الدولية، كما تطرقنا إلى النظام البيئي ككيان متكامل ومتوازن يتألف من كائنات حية ومكونات غير حية بالإضافة إلى مصطلح البيئة وتعدد مفاهيمه اللغوية والقانونية والفقهية بالإضافة إلى المشاكل التي تتعرض لها البيئة من تلوث والتصحر والإحتباس الحراري وغيرها من المشاكل التي يشترك الإنسان في جزء من هذه المشاكل، وكذلك تطرقنا إلى علاقة البيئة بالتنمية المستدامة والموارد البيئية وأنواعها.

الفصـــل الثانـــــي

المقاربات البيئية للنزاع

تمهيـــــــــد

شغلت البيئة والأمن البيئي إهتمام كبيرا في الأوساط الأكاديمية لاسيما على مستوى التنظير حيث تعرضت له عدة نظريات، منها النظريات الوضعية وما بعد الوضعية التي أكدت على عدم التركيز على القضايا العسكرية فقط على حساب التهديدات الأخرى غير العسكرية منها القضايا البيئية.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للبيئة

المطلب الأول: البيئة وفق النظريات الوضعية

أصبحت البيئة الحديثة علما أكثر صرامة في أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت المفاهيم التطورية المتعلقة بالتكيف والإنتقاء الطبيعي حجر الأساس في النظرية البيئة الحديثة.

وقد إستمدت البيئة مفاهيمها من النظريات الأخلاقية والإجتماعية السائدة آنذاك كفلسفة المذهب الوضعي،[68] التي عبرت عن تأثير التأملات الفلسفية على المفكرين الغربيين مثل الرموز الأخلاقية والتقاليد القانونية والمخاوف من البيئة.

علم البيئة له أصول معقدة ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى طبيعة متعددة التخصصات.

كان فلاسفة اليونان القدماء مثل سقراط، أبقراط، من بين أول الذين سجلوا الملاحظات على التاريخ الطبيعي.

يمكن تتبع المفاهيم المبكرة لعلم البيئة مثل التوازن والتنظيم في الطبيعة إلى هيرودوت (توفي عام 425 قبل الميلاد).

كان ارسطو له تأثير مبكر على التطور الفلسفي للبيئة أدلى بملاحظات حول هجرات النبات والحيوان والجغرافيا الحيوية وعلم وظائف الأعضاء مع إعطاء تناظرية مبكرة للمفهوم الحديث للمكانة البيئية.

وتعتبر كتابات وأفكار الكلاسيكيين في الحضارات الغير الغربية حول البيئة والإيكولوجيا مميزة في كثير من التقاليد البيئية والوثنية، كأفكار علم التنجيم والكون.

كما ذهبت بعض الأفكار إلى أكثر من ذلك من خلال دعوتها إلى مفهوم ما يسمى إنصاف الأجيال أو أخلاقيات البيئة المناسبة التي ينبغي أن تشمل حقوق مستقبل الأجيال وهو ما وجدت جذوره ايديت نراوت واس في بعض قوانين القانون العام، والقانون الإسلامي، والقانون العرفي الإفريقي، والأسيوي[69] التي إستمدت من الديانات السماوية.

وقد وجدت في كتابات المدارس الكلاسيكية في الفكر البيئي، ثلاث مدراس عامة في الفكر البيئي وعلاقتها بالنظام السياسي، وتمثلت في المدرسة الاستبدادية، التي تعتمد بالأساس على المنهج العقلاني، والمدرسة الريديكالية التي تعتمد في تفسيرها على دراسة الروابط بين السيطرة على البيئة والسيطرة على الحياة، والمدرسة النفعية التي درست العلاقة بين البيئة والنظام السياسي، وترتكز في تحليلها على النهج المتفائل (خاصة النمو الإقتصادي من خلال الحفاظ على البيئة وترجع جذور هذه النظرية إلى الفلسفة التي كتبها جيرمي بنثام (1748-1831) عن شرعية نمو قوي السوق الحر في عصر التنوير والتي جسدها فيما بعد آدم سميث (1723-1790)، حيث تشكل فيه السوق القاعدة النظرية والأساسية للتغيرات الإقتصادية في القرن التاسع عشر في بريطانيا فيتنام.

انصب إهتمامه على أنسبة نظام العقوبات وذلك بتحرير قوانين العملية السياسية والإقتصادية ودراسة العلاقة بين التفاضل والتكامل وفق لعدة مؤشرات.

ونفترض هذه النظرية أن السعادة تكمن في الرفاه الإقتصادي المادي وترخص بإستخدام الحر للموارد البيئية كالغابات، الحيوانات... إلخ.

---

[68] نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوى إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 1985: 9-11.

[69] E.B.Weiss, "Intergenerational equity : toward an intergenerational legal framework", in N. choucri (ed), global accord, environmental challenges and international responses, (Cambridge MIT Press, 1993, p22.

على حد سواء بالطريقة التي تنتج عنها اللذة منها أفكار جون إستوارت ميل الذي حاول إدراج البيئة إلى ضمن السعادة من خلال إستخدام الأغلبية الكبيرة للموارد البيئية.

الفرع الأول: النظرية الواقعية

تعتبر المقاربة الواقعية من المقاربات التقليدية في الدراسات الأمنية كما أن التحليل الواقعي يتعرض للإنتقاد بسبب وضعه دائما حدودا من البيئة والسياسة. فالواقعية تسعى للحفاظ على رؤيتها التقليدية للأمن، من خلال تركيزها على الخوف والسعي للبقاء عن طريق تعظيم القوة والنفوذ في عالم فوضوي.[70]

حيث تركز الواقعية التقليدية على الدولة كوحدة تحليل في العلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية، الهادفة لإظهار كيفية المحافظة على أمنها وإستقرارها، في عالم فوضوي وكيفية تأمين بقائها من التهديدات الخارجية التي تمس وحدة ترابها وسيادتها.[71]

بإعتبارها الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي، لها القدرة وحدها على تعبئة الموارد اللازمة للحصول على هذه القوة، ومن هنا كان إهتمام التحليلات الواقعية بدور الدولة والقوة العسكرية يحظى بأولوية.[72]

فالتفسير الواقعي للأمن البيئي يمر عبر إتجاهين وهما:

الإتجاه الأول: النظرية الواقعية تقوم على ثلاثة إفتراضات رئيسية

- الدول وحدودية وهي الجهات الفاعلة في الشؤون الدولية،[73] وأن أمن الدول أولا وقبل كل شيء وأمن الدولة يعني أيضا أمن مصالح وسيادة المرء؛[74]
- تتأثر القوى العظمى بهيكل النظام الدولي بدلا من ديناميكياتها داخلية؛
- الدول تتنافس فيما بينها من أجل السلطة التي تعتبر العملة الرئيسية في السياسة الدولية على وجه التحديد.

حسب هذا الإتجاه فإن الواقعية والمنظور التقليدي للأمن، غير مجهزتين للتعامل مع وصول تهديدات جديدة مثل التدهور البيئي ومن ناحية أخرى يدعى منظري الواقعية أن توسيع نطاق تعريف الأمن من التهديدات العسكرية الخارجية لحساب تهديدات الإنسان والأمن البيئي هو غير ضروري.[75]

الإتجاه الثاني: مع نهاية الحرب الباردة إنتشرت فكرة الإحترار العالمي، وكان الوعي بالقضايا البيئية محدود، قبل صعود العديد من التوترات بين موسكو وواشنطن بعد غزو أفغاستان من قبل الجيش السوفياتي وإعادة تقييم خطاب الخوف، في ذلك الوقت كان بعض الكتاب يحذرون من تدهور البيئة جراء إستخدام أسلحة الدمار الشامل التي تشكل تهديدا خطيرا لنظم الإيكولوجية ومستقبل الإنسانية ككل، كما أن للإعلام دورا بارزا في نشر خطورة الأسلحة النووية على صحة وسلامة المحيط بصفة عامة وصحة الإنسان بصفة خاصة.[76]

---

[70] رابح زيغوني، الأمن البيئي في ميزان التحليل الواقعي: هل نحتاج الواقعية لإعادة تعريف الأمن؟، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيراتها على الأمن الدولي والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 17-18 أفريل 2012، ص 7.

[71] قسوم سليم ، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 39.

[72] نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص 9-11.

[73] Josh Gellers, Climate Change and enveronnemental security, bringing realism bak/N° 20106, https://papers.ssrn.com/s013/papers.cfm? Abstract.id:1695816.see 6mai2018.

[74] Par jonathan bernard, les theories de la sécurité environnementale, regard critique sur un concept ambigu, janvier 2007,p39.

[75] Josh Gellers, climat and environnemental, ibid., p39.

[76] أسماء درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2009، ص 68.

من هنا بدأ الربط بين أمن الدولة والعوامل البيئية في المنظار الواقعي خصوصا ضمن النقاشات حول السياسة الخارجية الأمريكية في القرن 21.

كانت البداية مع يولمان في مقاله إعادة تعريف الأمن بمصطلحات عسكرية يقود إلى رسم صورة مزيفة وخاطئة عن الواقع الدولي كما لأنه ينطوي على خطرين من جهة حث الدول على التركيز على التهديدات العسكرية، وإهمال سواها من الأخطار الأخرى قد يكون ضارا ويعود عليها بالخسارة من جهة أخرى، فإنه يقلص من أمنها الشامل ويدفعها إلى أن تنخرط في عسكرية عامة للعلاقات الدولية، وبالتالي بالأمن حسب يولمان يكون عرضة لتهديد عندما يؤدي فعل أو سلسلة من الأحداث إلى تدهور في مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة حادة وسريعة نسبيا، أو يعكس بشكل ذي مغزى الحد من هامش إختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة أو لوحدات غير حكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها.

من خلال هذا يتضح لنا أن النظرة التوسعية لدى ولمان تأخذ بعين الإعتبار التهديدات غير العسكرية التي تتحدى الأمن الوطني وبخاصة تلك التهديدات التي يحد من الخيارات المتاحة للدولة منها الكوارث الطبيعية والنزاعات المرتبطة بالندرة وكذا الزيادة السكانية.[77]

وفي السياق ذاته أكد روبرت كلايت في مقاله الفوضى القادمة تناولت مشاكل العالم النامي وتأثيراتها البيغة في النظام الدولي على أن الضغوط الديمغرافية والبيئة ستشكل مجموعة من المشاكل الإستراتيجية في المستقبل والتي من شأنها التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدول المتقدمة حيث أشار إلى أن الحرب المستقبلية ستكون حول بقاء المجتمعات ونجاتها من المشاكل التي تسببها الندرة البيئية، ومعظم هذه الحروب ستكون بين الدول وعليه ستكون الدول والحكومات غير قادرة على حماية مواطنيها من الأضرار والتهديدات الطبيعية.[78]

كما أشار روبرت كلايت إلى أن الندرة والجريمة والإكتظاظ السكاني والأمراض...إلخ، تشكل تهديدا للأمن العالمي وبأنها تهديدات يمكن لها تدمير ما أسماه بالنسيج الإجتماعي لكوكبنا ويقدم كلايت إفريقيا كأبرز قارة يهددها هذه الظواهر، ويعتبرها رمز للإجتهاد في جميع النواحي البيئية، الديمغرافية والإجتماعية وأن القارة تحوي العديد من المشاكل ذات الطبيعة المركبة إقتصاديا إجتماعيا سياسيا وحتى الطبيعة البيئية تلعب دور القوة المعادية نتيجة ما أسماه بتناقض موارد الطبيعة مما يجعل الصراع حول الموارد يتأجج ليبلغ أقصاه وهو ما يستدعي حسب كلايت التوقف عن تفسير الصراعات في إفريقيا على أسس العرقية والدين لأن السبب الرئيسي حسبه يتعلق أساسا بالصراع على الموارد.[79]

وفي السياق ذاته إعتقد الكثير من الدارسين على رأسهم (دالي وبروخ) أن النقاشات حول الأمن البيئي بإستطاعتها أن تتعدى إلى مرحلة رابعة ترتكز أبحاثها على الأمن البيئي والإنساني والسلام التي ينبغي لها التمييز بين العوامل البنيوية من الطبيعة (تغير المناخ والمياه والتربة) والأبعاد الإنسانية (النمو السكاني والتوسع العمراني والتلوث والزراعة والغذاء).

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية

---

[77] أسماء درغوم، مرجع سابق، ص 98.

[78] قسوم سليم، مرجع سابق، ص 97.

[79] أحمد برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني، أطلع عليه بتاريخ 06 ماي 2020. http://wwwpolitics.dz.co/threads/altaxdiat.almmi.fi almghrbalyrbi 6985

إن الفكر الليبرالي الذي قد وجد جذوره في إنجلترا في القرن السابع عشر كتيار فكري، كان يناهض الملكية المطلقة والمؤسسات الدينية نحو إضفاء تطلعات حديثة لحرية الإنسان.

لقد إعتمد التحليل الواقعي للأمن البيئي إلى مقومات ومدركات النظريتين الواقعية والواقعية الجديدة حول ماهية التهديد المصاحب للنزاع يؤدي إلى إستقرار الدولة ويمس بأمنها الداخلي والخارجي وإلى جانب الواقعية والواقعية الجديدة في نفس النقاش العقلاني هناك النظرية الليبرالية وتحليلها حول الأمن الإنساني والأمن البيئي رغم كون الأمن البيئي أحد أبعاد الأمن الإنساني الآن إن الكتابات حول هذا المفهوم كانت سابقة لظهور الأمن الإنساني وأبعاده.[80]

فالنظرية الواقعية إعتمدت على تعميم حالة الواقع دون التطرق الفعلي إلى حيثياته والربط بين الأمن والبيئة لأن التركيز كان حول التهديدات بمعنى النظر إلى التدهور البيئي كأول عنصر في التحليل مع إستمرارية الأخذ بعنصر الدولة كوحدة مرجعية ووحيدة في التحليل.

فقد إهتم المذهب الليبرالي إلى بحيثيات الأمن البيئي بشكل واسع فقد وسعت تحليلاتها لتشمل كل جوانب الأمن البيئي بدءا من عالمية التصورات البيئية وصولا إلى نظرية السلام الديمقراطي ومفاهيمه المتعلقة بالأمن.[81]

فالنظرية الليبرالية وأن إختلفت صورها فقد تبينت موقفا توسعيا إلى حد ما إذ بجانب البعد العسكري البحث للأمن، ترى في المسائل الإقتصادية والبيئية والمجتمعة قطاعات جديدة تميز الإهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات الإعتماد المتبادل، كما ركزت على الدور المتنامي للمؤسسات الدولية في بعث الأمن والإستقرار.

بالإضافة إلى أهمية المسائل الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية والثقافية تبقى هي الأخرى على درجة بالغة الأهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل خاصة من رواية فحول الحقل الإقتصادي، تطور عالم الشبكات، الإستغلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الإهتمام بالبيئة وتوسيع ميادين الأمن، إذن فهم يرفضون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا على إعتبار أن المشاكل السوسيو-إقتصادية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.[82]

وتعد الأدبيات الليبرالية من أكثر الأدبيات التي تناولت قضية البيئة في العلاقات الدولية بشكل كبير، وذلك لسببين:

- منذ مؤتمر أستكهولم حول البيئة الإنسانية لعام 1972 أصبحت أهمية القضايا البيئية تثير قلقا دوليا والذي تزامن مع المبدأ القائل بأن الدول تتحمل مسؤولية التعاون في القضايا ذات الطابع العام وذلك من خلال الحد من التلوث العابر للحدود؛

- هذا الوضع القائم لمسألة البيئة يؤثر تأثيرا مباشر على الموضوعات الأكثر مركزية في توجهات الليبرالية للعلاقات الدولية مثل التعاون والمؤسسات والتدفقات عبر الحدود.

في هذا الإطار تم إستناد مفهوم السلامة البيئية ومفهوم الأمن ككل على القيم المختلفة التي تكمن في الحفاظ على الطابع العالمي مثل حرية الفرد والديمقراطية والتعاون وحرية التجارة والسلام.

---

[80] أسماء درغوم،المرجع السابق، ص 85.

[81] خولة سارف، حنان مخنان، دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الأمن البيئي منظمة السلام الأخضر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة 2012، ص 56.

[82] قسوم سليم، المرجع السابق، ص ص 50-81.

كما تشكل النظريات الليبرالية أهم تحدي للمنظور الواقعي حيث ترى أن الإعتماد المتبادل في الجانب الإقتصادي سوف يتبنى الدول عن إستخدام القوة ضد بعضها البعض لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين.

وتعد الليبرالية بالمعنى الأمريكي التوجه الإيديولوجي المرشد لقسط كبير من الفكر البيئي المعاصر ويتضح ذلك من منشورات معهد المراقبة العالمي، حيث تدعو براون مديرة هذا المعهد إلى عقد إتفاقيات دولية أكثر فعالية بالإضافة إلى التوسع في إستخدام التشريعات المستندة إلى السوق.[83]

إن كتاب روبرت مكنمارا جوهر الأمن في ستينات القرن الماضي أكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن.

وذلك بربطه بالتنمية الأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن، ولا يمكن أن يتحقق أحدهما دون الأخر أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، ولهذا أضاف هذا التعريف بعدا جديدا من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالمسائل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للمجتمعات دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة.[84]

كما تركز الليبرالية المؤسساتية على إمكانية حدوث رد فعل إيجابي للنظم والحكومات إتجاه المشاكل البيئية، خاصة مع التطور الملحوظ الأنظمة البيئية الدولية فهناك أكثر من مائتي(200) إتفاقية بيئية دولية بالإضافة إلى عدد لا يحصى من الإتفاقيات الثنائية وحتى قبل مؤتمر سوكهولم (1972) كان هناك العديد من المعاهدات المعنية بالبيئة منها معاهدة جاي بين الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية في منطقة البحيرات الكبرى سنة 1974 ومعاهدة حقوق المصايد الأسماك بين فرنسا وبريطانيا في سنة 1867 غير أن هذه المعاهدات السابقة لمؤتمر ستوكهولم كانت تهدف إلى تحقق توازن بين المصالح الإقتصادية لتلك الدول ولم تكن لأسباب بيئية.

ولقد جاء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972 كإستجابة للإهتمام المتزايد بالمشاكل البيئية الدولية وخاصة منذ 1960 وقد كان المؤتمر يهدف إل وضع إطار دولي لتعزيز التعاون لمواجهة التلوث والمشاكل البيئية الأخرى وفي أعقاب مؤتمر ستوكهولم إنعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية أو ما يعرف بقمة الأرض التي عقدت في ريويدي جانيورو البرازيل سنة 1992 وقد كانت بمثابة نقطة تحول مفصلي في تطوير السياسة البيئية الدولية، ولعل ما ميز مؤتمر ستوكهولم هو الحضور الغير المسبوق لقيادات الدول والمنظمات الغير الحكومية حيث كان هناك يقارب 103 رئيس دولة و30.000 منظمة من 176 بلد وأكثر من 7000 منظمة غير الحكومية كمراقبين رسميين في المؤتمر وأكثر من 8.000 منظمة غير الحكومية في المؤتمر الموازى المنتدى العلمي.

وكانت أهداف المؤتمر ترمي إلى إطلاق مجموعة من النشاطات المنسقة دوليا تهدف إلى زيادة المعرفة بالحقائق وتأثيرها في الإنسان والموارد (تقويم البيئة) وكذلك حماية ونوعية البيئة وتحصينها وإنتاجية الموارد (إدارة البيئة) وإتخاذ التدابير في حقول التعليم والتدريب والتوعية الشعبية والمساعدة التقنية للبلدان النامية.

وقد سلط المؤتمر الضوء على النشاطات الصناعية التي تطلق إلى الجو حرارة وغازات وجزيئات غريبة تؤدي إلى تلوث الهواء، وما تسببه زيادة نسبة غاز الفحم في الجو من تغيرات في مناخ الأرض وإستنزاف طبقة الأزون في الغلاف الجوي الذي يحمي الأرض وأحياءها من الأشعة فوق البنفسجية.

---

[83] أسماء درغوم، المرجع السابق، ص 89.

[84] سليمان عبد الله الحلبي، مفهوم الأمن: مستوياته صيغة وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، الكويت، د ن س ن، ص ص 18-19.

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية إنعقد هذا المؤتمر في البرازيل بحضور 150 من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم وكانت غايته وضع إستراتجية عالمية تلتزم بموجبها الدول جميعها بحل مشكلة تلوث البيئة وإختلال التوازن البيئي ومخاطرة الحاضرة والمستقبلية على البشرية وتحديد الإلتزامات والتعهدات الواجبة في ضوء المقترحات والتوصيات التي تقدمت بها هيئة الأمم المتحدة.[85]

مؤتمر قمة الأرض الثانية (نيويورك 1997) كشف هذا المؤتمر عن خلافات تبلورت في موقفين:

- تناقض بين موقف البلدان النامية من جهة والبلدان الصناعية من جهة أخرى بعدم وفاء الدول الصناعية بمعداتها المتعلقة بمساعدة البلدان النامية التي إتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض الأولى؛
- تناقض بين الدول الأوربية الصناعية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى يتعلق بعدم قبول الولايات المتحدة تعيين مواعيد محددة لتقليص حجم الغازات المنبعثة بذريعة تمويل تكاليف الإجراءات العملية لتنفيذ هذه العمليات وأحجام الإحتكارات الرأسمالية الصناعية عن تقليص أرباحها وتخصيص جزء منها لمصلحة مشروعات حماية البيئة.

1- حقل توقيع إتفاقية تغيير المناخ وإتفاقية التنوع البيولوجي

خلال العشرين سنة الماضية تراكمت دلالات قاطعة بأن ثمة مؤثرات بشرية أحدثت ضررا في المناخ ومن المنتظر أن يستمر تغير المناخ في المستقبل ما يؤدي إلى تغيرات بيئية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية وصحية عظيمة ولمست هذه التغيرات درجات الحرارة بشكل حيث أن المتوسط السنوي العالمي لدرجة الحرارة خلال 2005-2006 قد شهد إرتفاعا قدره 5.74 درجة مئوية، وأن إرتفاع حرارة المناخ قد عم أنحاء الكرة الأرضية إلا أن نصف الكرة الشمالي قد إختص بنصيب أكبر من هذا الإرتفاع.

وفي إتفاقية جماعية للحفاظ على البيئة والحد من تلوثها والحفاظ على درجة حرارة الأرض ثم إقرار إتفاقية كيوتو.

يقوم برتوكول كيوتو على أساس إتفاقية قمة الأرض التي إنعقدت في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية عام 1992، وكان المجتمع الدولي قد إجتمع في تلك الإتفاقية على الحد من إنبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي.

وفي 11 كانون الثاني عام 1997 تم إعتماد هذه الإتفاقية وإلتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض إنبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة ما بين 2008-2012 بمعدل لا يقل عن 5% ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 16 شباط 2005 وفي تشرين الثاني 2009 وقعت 187 دولة وصدقت على البروتوكول.

2- مؤتمر باريس

تتضمن إتفاقية باريس المرفقة 16 (FC cc/CP/2015/L./Rev.) بند تمهيدي و29 بند في منطوق الإتفاقية يتناول التمهيد عدة موضوعات نذكر بعض منها:

- ✓ الحاجة إلى إستجابة فعالة ومتزايدة للتهديد الطارئ من تغيير المناخ على أساس أفضل المعارف العلمية؛
- ✓ العلاقة بين إجراءات وإستجابات وأعمال تغير المناخ مع الفرصة المتساوية في الوصول إلى التنمية المستدامة؛

[85] سورسي باركسي، الأنظمة البيئية، منشورات باريس، ص 104.

- ✓ أولوية حماية الأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛
- ✓ ضرورة التحول أو النقل العادل للقوى العاملة؛

3- المجتمعات المعرفية والأمن البيئي

التعاون البسيط بين الدول لوحده لا يكفي لتنفيذ الخطط المتفق عليها للحد من الأنشطة التي تهدد البيئة فالتعاون البيئي يقتضي توفر مجموعات معرفية وهي تتمثل في شبكة من المهنيين ذوي الخبرة والإختصاص في مجال معين، كما أن هذه المجتمعات يجب أن تكون لها القدرة على التأثير على القرارات السياسية من خلال تسليط الضوء على قضية معينة وجذب إنتباه قادة الدول بشأن هذه المسألة بالإضافة إلى ذلك هؤلاء القادة أنفسهم يدعم من الخبراء العلميين عادة يفتح لهم الطريق لإقناع الرأي العام لصالح حل معين.

ويتألف المجتمع المعرفي من المختصين في حقول علمية، كما يشير هاس أيضا أن المجتمعات المعرفية لها القدرة على خلق والحفاظ على المؤسسات الإجتماعية التي توجه السلوك الدولي بسبب تأثيرها على هذه المؤسسات، كما يمكنها أن تحافظ على العادات التعاونية.

ووفقا لنهج المجتمعات المعرفية فإن لهذه الأخيرة دور في تحديد وتنسيق سياسات الدول، لتيسير التعاون بينهما في القضايا المتعلقة بالبيئة والنزاعات، فهي لها القدرة على تحديد نماذج اللازمة لتشكيل نظام الأمن البيئي، كما تساعد على تحديد المبادئ والقواعد والمعايير المتعلقة بالبيئة.

فقد رأى هاس أن فهم المبادئ البيئية تتكامل على نحو متزايد بسبب الجهود المعرفية التي توضع لحماية النظم الإيكولوجية، ويضيف بأن المجتمعات المعرفية تقدم المعلومات اللازمة حول المشاكل البيئية للدول.

4- مقاربة السلام البيئي

تم إنشاء برنامج أبحاث الأمن والبيئة بواسطة مركز وودرو ويلسون بقيادة لكين كونكا وهم يدعون إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن البيئي وحصره في سياق نهج التعاون والسلام فالبنسبة لهم أن التعاريف المتعمقة في مفهوم الأمن البيئي ليست على المسار الصحيح.

فمن وجهة نظرهم أن مفهوم الأمن قد نسي العلاقة بين البيئة وعلاقته بطهور الصراعات العنيفة.[86]

كما يرى هذا الطرح أنه يجب تحويل الموارد المخصصة عادة للجيش إلى التدابير الوقائية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي فلكين كونكا يعتقد بأننا نواجه معضلة، وأن الأمن البيئي يتحقق من ثنائية تتجلى في التعاون والتنمية كإطار قوي لحماية البيئة.

كما يعتقد هذا النهج بأنه يجب التركيز على سؤال إلى أي مدى يشكل التعاون البيئي شكلا من أشكال السلام، بدلا من أن يسأل كيف يشكل التدهور البيئي شكلا من أشكال الصراع العنيف بين المجموعات كما يضيف أن بناء إستراتيجية السلام يجب أن تتركز على خلق وإستغلال أشكال إيجابية من الإعتماد المتبادل (العابر) الإجتماعي وعلى بناء شبكة عبر الوطنية من المجتمع المدني نهيك عن تشجيع وضع معايير جديدة للمسؤولية البيئية وحل المنازعات سلما وأخيرا وضع إستراتيجية قوية لبناء السلام.

الفرع الثالث: النظرية الماركسية والنيو ماركسية

تتميز الماركسية جوهريا عن النظريتين الواقعية والليبرالية حيث تركز على العوامل الإقتصادية والمادية.

[86] Conca Ken, the environnement –Security trap, 1998,p40.

إن الإسهام الفكري الماركسي الأكثر تأثيرا في رصد السياسات الدولية وتحليلها، ذلك يهدف إلى التنظير حول الهرميات العولمية للقوة والثروة بما فيها نظريات الإمبريالية.

خلال الحقبة المبكرة من القرن العشرين برز جيل من الكتاب الماركسيين الذين جادلوا بأن العمليات المتقدمة في التراكمية الرأسمالية كانت تدفع البلدان الرأسمالية الرئيسية نحو التوسعية الإستعمارية والبحث عن المواد الخام والإنتاج الفائض الذي يتطلب البحث عن الأسواق.

لذلك تنظر الماركسية للتدهور البيئي كنتيجة لعمليات تركم الإنتاج والإستنساخ المركزي للرأسمالية وتنطلق تحليلاتهم من مشاكل أنظمة الحكم العالمية من خلال تحويل التركيز على قرارات المنظمات المتعددة الأطراف ونتائجها إلى التركيز على الشروط الهيكلية الكامنة التي تؤدي إلى تدهور البيئة.[87]

فالبنسبة لهم تعتبر الإدارة البيئية العالمية التي تجسدها هذه المنظمات فاشلة بإعتبار أن سياساتها بعيدة عن معالجة الأسباب الجذرية للأزمة البيئية.

وفي نظرهم تخلف دول الجنوب يعتبرونه عملية لتهميش الجنوب في النظام الرأسمالي العالمي الذي تسيطر عليه دول الشمال.

كما أن هذا الإتجاه يرفض قضية ليبرالية التجارة الدولية الحرة فهي بالنسبة لهم مجرد آلية رئيسية في إنشاء وصيانة التدهور البيئي.

وأن التجارة الدولة تعزز من عدم المساواة مما يؤدي إلى إحداث إصرار بيئية فعلى سبيل المثال إنتاج المواد الخام لتصدير بدلا من زراعة المحاصيل الغذائية للإستهلاك الداخلي هو آلية واحدة تعزز عدم المساواة القائمة داخل البلد من خلال المشاركة في التجارة الدولية.

كما يضيف الريدكاليون أن مسألة التخصص من خلال التجارة التي يناضل بها الليبراليون يمكن أن يؤدي إنخفاض دخل المنتجين إلى التدهور البيئي.

كذلك ربطهم بين أسباب التلوث البيئي ونظام التجاري الحر فهو يشجع الشركات الكبرى عبر الوطنية على التمادي في إنتاج الصناعات الثقيلة التي تؤدي إلى التلوث في البلدان النامية.

بإعتبار أن هذه الشركات تستثمر كثيرا في البلدان النامية نتيجة لطبيعة الضوابط البيئية الرخوة المتواجدة في هذه البلدان مقارنة بالأنظمة البيئية الصارمة في بلدان الشمال.

بالإتجاه الماركسي يرى أن الإقتصاد يقف في تناقض حاد مع البيئة إنطلاقا من فكرة الصراع بين النمو الإقتصادي من جهة والحفاظ على البيئة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: البيئة حسب النظرية النقدية والنظرية النسوية

الفرع الأول: حسب النظرية النقدية

1- مدرسة كوبنهاغن

إن النظرة التقليدية إلى الأمن في الفكر الواقعي أخذ بالتطور والإتساع من مضمونه الضيق ليضم أبعاد أخرى غير البعد العسكري للأمن، بفعل متغيرات عالمية منها دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي، خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة القضايا والإهتمامات المتغيرة والتي تختلف عن تلك القضايا التي كانت تركز عليها المدرسة الواقعية.

[87] Link Later, A. Beyond realism and Marx ism: critical theory and international relations, London, Macmillan, 1990, p74.

بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع الدولي، الذي أخذ دورها في التزايد كعوامل دولية فاعلة متمايزة عن الدولة وإسهامها في معالجة قضايا الأمن والسلم الدوليين.[88]

برز الأمن البيئي في حقبة السبعينات كمجرد فكرة تبحث لها عن مكان في زل التحليلات التقليدية، وكمجرد مصطلح تتبادله الناس دون إدراك فعلي لماهية هذا المصطلح، لذلك فإن تلك التحليلات لم تمثل غير مدخل مفاهيمي ذو نقص توظيفي لمفهوم الأمن البيئي.

وسيتكون الهدف من هذا التحليل ليس مناهضة ما أعطته التفسيرات الواقعية ولكن كخطوة لإستكمال تلك المحاولات مع إعادة صياغة لمفهوم الأمن البيئي بما يتماشى مع التغيرات الجديدة.[89]

قد إستدعت نهاية الحرب الباردة نقاش واسع حول التهديدات الأمنية، فقد فضل العديد من المفكرين توسيع فكرة الأمن لتشمل قضايا جديدة الإقتصاد، البيئة، الهوية، والحرية العالمية وهذا التوسع نجم عنه ظهور ما يسمى بمفهوم الأمننة.[90]

ومن بين المدارس تجد مدرسة كوبنهاغن ذات التيار البنائي، التي تدعو إلى التفكير في الأمن عن طريق إستعمال مفهوم الأمننة، بالإضافة إلى التفكير في البيئة من خلال برنامجين متوازيين يشكلان أساس بناء نقاشات أمنية لما يعرف بالأمننة البيئية.

إن مفهوم الأمننة حسب ويفر قد سحب من الأنظمة المصرفية وحول إلى العلاقات الدولية.

فنقطة البداية في مفهوم الأمننة هي نظرية الفعل الخطابي التي طورت من قبل لجون أوستن 1962 الذي أظهر كيف لنا أن نقوم بأفعال بالكلمات فنطق الأمن يعني الفعل، إذ القضية قد تتحول إلى قضية أمنية عندما يقوم الفاعل بتقديمها كتهديد وجودي للكيان المرجعي، هذا التهديد من شأنه أن يعرض تقرير المصير وحتى بقاء الوحدة السياسية للخطر تقدم القضية كتهديد وجودي في مفهوم الأمننة هذا ما يتطلب إجراءات إستثنائية، لأن الطبيعة الخاصة للتهديدات تبرر إستخدام تلك الإجراءات، فتصبح القضية مؤمنة عندما تأخذ أولوية مطلقة مقارنة بالقضايا الأخرى.

تعد مدرسة كوبنهاغن هي الأولى في تحليلات الأمن البيئي، فقد ود الكثير من الباحثين الفضل إليها في توسيع مفهوم الأمن بالإضافة إلى سبقها في شرح لكيفية دخول مفهوم البيئة إلى الدراسات الأمنية دون نسيان الخلفية المادية والمجتمعية نحو مشاكل بيئية.

بالإضافة إلى إسهامات الباحث باري بوزان في كتابه الشعب الدولة والخوف هذا الكتاب عمد من خلاله إلى توسيع مفهوم الأمن وإقتراح نهج جديد أكثر شمولية يبتعد في مضمونه عن الأمن التقليدي مع وضع الخطة البيئية ضمن مسار إعادة توجيه الأجوبة نحو التهديدات الجديدة.[91]

وضع بوزان إطار تحليليا جديدا إرتكز على ثلاثة مستويات التحليل مع توسيع قطاعات الأمن لتشمل كل من الإقتصاد السياسة، المجتمع، البيئة بالإضافة إلى القطاع العسكري، فهو يعتبر من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء، فقد جادل بأن مفهوم الأمن أسس بشكل ضيق في حين أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد جعلت المفهوم يبدو أكثر تعقيدا.

---

[88] أسماء درغوم، المرجع السابق، ص 87.

[89] سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 16.

[90] سميرة سليمان، دور البيرقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة الغير الشرعية، مذكرة لنيل الماجستير، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2012، ص 100.

[91] Marianne stone, Security according to buzan: A comprehensive security analysis, security discussion paper series (Columbia university: school of international and puplicaffairs, spring 2009, p2 available At: http://gest.msh-paris.fr/img/pdf Security.forbuzan.mp3.pdf.

وقد أعطى بوزان ثلاثة أسباب لتوسيع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

- أن الأمن يجب أن يتوسع نتيجة للتغيرات الحاصلة على البيئة؛

- لأن مفهوم الأمن يحتوي في داخله على سياسات ما، فالجماعات المختلفة داخل مجتمع ما تبحث عن أمننة قضايا محددة من أجل جعلها من أولويات الحكومات؛

- توسيع الأمن لأن من لديه القدرة على إدماج مفاهيم متعددة في حقل العلوم السياسية بذلك سيصبح الأمن حسب بوزان متداخلا مع السياسة أين تصبح لفكرة الأمننة ووزن محدد.[92]

فإن تقديمات مدرسة كوبنهاغن أتت للوهلة الأولى كمنطلق لتوسيع مفهوم الأمن وكانت تحليلاتها متمركزة على أنواع الأمن التي قدمها بوزان وهي الأمن العسكري، السياسي، الإقتصادي والمجتمعي والأمن البيئي.[93]

كما أكد بوزان أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية فكلها مرتبطة بشكل معقد.

فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها فكل واحد منها يمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وطريقة لترتيب الأولويات، غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط.

كما إنتقل بوزان في تحليله إلى إعطاء رؤى حول القطاع البيئي أو الإيكولوجي لأنه يعد من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على إعتبار تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها إنما تمس كل الدول وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئية من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر مثل تغير المناخ والإحتباس الحراري والتلوث والجفاف...إلخ، التي تهدد رفاه وسلامة الإنسان.

وقد أدخلت مدرسة كوبنهاغن في تحليلاتها ما يعرف بإسم القطاع البيئي للأسباب التالية:

- القضايا البيئية تعتبر واحدة من أهم المحاولات الأولى لمناقشة الأمن حتى ولو كانت هناك وجهات نظر مختلفة للأمن البيئي؛

- لقد كان لمدرسة كوبنهاغن جهدا كيرا في تحليل خصائص القطاع البيئي والسماح لإكتشاف التحديات التي يشكلها التحول من المشاكل البيئية وإدراجها في المسائل الأمنية.

كما أن مدرسة كوبنهاغن لم تفسر لنا الوجهة الحقيقية لأعمال الأمنية هل هي مسارات لأمنية مصالح محددة تمس بقريب أو بعيد بالبيئة أم هي مسارات أمنية النظم الإيكولوجية.[94]

إن دعاة مدرسة كوبنهاغن لم يحددوا سوى برنامجين منفصلين تحت إسم الأجندة الأمنية البيئية:

-المجموعة الأولى هي الأجندة العلمية التي تنطلق في الأساس من العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية مقدمة قائمة من المشاكل والتهديدات البيئية التي أترث ولازالت تؤثر على الحضارة الإنسانية؛

- فيما تمثل المجموعة الثانية في الأجندة السياسية التي تشكل من الهيئات الرسمية الحكومية وما بين الحكومية التي تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات المطروحة من أجل تعامل مع التهديدات.

---

[92] سليم قسوم، المرجع سابق، ص 109.

[93] أسماء درغوم، المرجع السابق، ص 102.

[94] أسماء درغوم، المرجع نفسه، ص 103.

وعليه فإن الأجندة السياسية هي المسؤولة عن الدفع نحو مسارات الأمنية فهناك من ينبغي الحفاظ على البيئة من خلال التنوع الحيوي، في حين هناك من تحتم عليهم مصالحهم حماية ما يستلزم للسماح بالتقدم الإقتصادي.

- إن دعاة مدرسة كوبنهاغن لم يحددوا سوى نظريتين للبيئة، نظرة علمية وأخرى سياسية مع إبراز أن قيمة البيئة هي الأولى في العالم وهذا لم يتطرقوا في تحليلاتهم إلى التعقيد في الإعتماد المتبادل بين النظم البيئية، وأيضا تعقيد الإعتماد المتبادل الإقتصادي الذي يستعمل هذه النظم البيئية.

2- مقاربة الأخضر

ويرمز لها بـ"-G" تحليلها يستمد من الإتجاه الفلسفي المتطرف التي تتجسد في النهجين البيئيين النسوية الإيكولوجية والإيكولوجية الإجتماعية هذا النهج الأخير يفترض أن التدهور البيئي هو أفضل لفهم المشاكل البيئية وأن السياسات البشرية القائمة على النفعية هي المسؤولة عن التدهور البيئي، وهذا يرتبط إرتباطا وثيقا بالتفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.[95]

وهذا الإتجاه يذهب إلى أن التدهور البيئي مرتبط بالسكان ومن خلاله يتم فهم إنعدام الأمن البيئي كمشكلة إجتماعية سواء بسبب الأثار التي يسببها رفاه الإنسان أو لأن التدهور البيئي هو نتاج السلوك الإنساني.[96]

3- مقاربة أنصار النظم الإيكولوجية

يسعى أنصار الإيكولوجية إلى توسيع مفهوم الأمن البيئي من خلال تجاوز مشاكل التدهور البيئي فإهتماماتها الرئيسية تنصب على تغير نمط العلاقات بين الكائنات الحية، وذلك نتيجة الأضرار التي لحقت بالبيئة وتأثيرها على الأمن الإنساني من جهة، ومن الأخطار المحتملة التي تشكله الكائنات الحية الدقيقة المسببة للكثير من الأمراض.[97]

4- البيئة من منظار النظرية التسوية

بعد تاريخ 1970 المنطلق الفعلي للربط بين الأفكار النسوية والبيئة من خلال مجموعة متنوعة من الأعمال والتي أكدت على الإرتباط الخاص بين النساء والعالم الطبيعي.

هذه الأبحاث تدعمت بمؤتمر دولي للأمم المتحدة ما بين 1985/1975، تم التركيز فيه على الإهتمامات الخاصة لنشاط النساء بالعالم الثالث في ظل تزايد الأثار السلبية للتدهور البيئي، والتلوث على أعداد كبيرة من النساء في العالم وتنطلق التصورات النسوية للبيئة من خلال ثلاث إفترضات:

4-1- الأولى المشكلة البيئية

ترى التفسيرات النسوية أن إحتمال الأزمة البيئية العالمية مرتبطة بزيادة التلوث وإستنزاف الموارد، وهاتين المشكلتين ناتجتين عن الإستهلاك المفرط في البلدان المتقدمة.

لذلك يدعو هذا الطرح إلى التصدي لهذا الإستهلاك من خلال تدعيم آلية الإستهلاك الأخضر، والتي تلعب فيه النساء دورا في خفض عملية الإستهلاك كالحث على تسويق لمنتجات الصديقة للبيئة.[98]

4-2- الثانية النساء كضحايا

---

[95] ريتشارد وين جونز، التصور المفاهيمي للأمن: الأمن والنظرية النقدية، لين رايتر للنشر، بولدرو لندن 1999،ص 74.

[96] رفيق بوشيش، دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية، دراسة مقارنة حالة البحيرات الكبرى، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2016، ص 72.

[97] رفيق بوشيش، المرجع نفسه، ص 73

[98] مايكل شيهان، الأمن الدولي: دراسة تحليلية، راينر للنشر، بولدرو لندن 2005، ص ص 12-13.

تنطلق هذه الفرضية من خلال العلاقة بين الفقر والنساء من جهة، وبين التدهور البيئي في البلدان المتقدمة والبلدان أقل نموا من جهة ثانية، فالإحصاءات أغلبها تشير إلى أن الفقراء هم من النساء في العالم والأسر التي ترأسها النساء تشكل المجموعة الأكثر فقرا في كل بلد.[99]

4-3- النساء كمنقذ للبيئة

ساهمت النساء إلى حد كبير في تفعيل الأنشطة الخاصة بحماية البيئة حيث تزال المرأة تلعب دورا بارزا في التحريض من خلال الحملات الدعائية على مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك إلقاء النفايات الخطرة وإستخدام المواد الكيميائية السامة في الزراعة والكلور في المنتجات الصحية بإعتبار أن هذه القضايا لها ربط بشكل مباشر على صحة الإنسان، خاصة في ما يتعلق بعملية التغيرات الجينية للمنتجات.[100]

إذن النسوية الإيكولوجية في تفسيرها للأمن البيئي تنطلق من خلال الربط بين الفكر النسوي والبيئة، حيث تنظر إلى المرأة كعامل فعال في التصدي للتهديدات البيئية من خلال مختلف السياسات والإجراءات اللازمة في حين ننظر أيضا للمرأة والبيئة كإهتمامات تكميلية أين تتنافس فيها النساء على الإهتمام بالبيئة؟

5- النظرية الخضراء

مثلت الشؤون التي تندرج ما يعرف بالسياسة العليا للدولة الإهتمام الأول في علاقاتها الخارجية، فمن خلال التركيز على مسائل الأمن في بعده العسكري خاصة، تم تجاوز حقيقة أن ذلك الأمن له أبعاد أخرى لا تقل في أهميتها عن مدركات يتوجب أن تتقدم في الصدارة، وعلى هذا الأساس وفي ظل تفاعل إقتصادي يؤكد على إستغلال الموارد المتاحة وتوسيع نطاقات التصنيع فإن ذلك الحق أضرار كبيرة على البيئة بمظاهرها المختلفة في ما إصطلح عليه بالتدهور البيئي الذي إقترن بحقبة التوسع الصناعي الأوربي ثم النشاط العولمي للإقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين لدرجة إن تم الحديث عن الأزمة البيئية الحديثة.

إن الآثار السلبية لهذا التدهور وإنعكاسات ذلك على قطاعات واسعة من الشعوب قد حرك جملة من الطالب لحماية البيئة ثم تأطيرها ضمن حركات سياسية وإجتماعية تتصل بالمفهوم، الرمزي لتلك البيئة المستقرة وهو المفهوم الأخضر حيث تم التفاعل مع وصفها بالمأزق البيئي عبر توظيف المعضلة التي تواجه السياسات الغربية وإحداث مجال من المقارنة بشأن جسامة الأخطار على الدولة بمثل جسامة التهديدات العسكرية.[101]

إن القضايا البيئية التي بدأت في السبعينات كجزء من الإهتمام الهامشي في تظم الحرب الباردة تزايدت أهميتها مع بروز تأطير أكاديمي للحركات البيئية على نحو أهلها لمخاطبة الساسة بأن إستبدال النمو الإقتصادي بتنمية إقتصادية تحترم البيئة وإنطلق ذلك من مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم سنة 1962 ليمر عبر تأصل مفهوم البيئة في السياسات الداخلية للدول.

---

[99] المرجع السابق، ص 15.

[100] Dankelman and Davison, women and environment in the world, earth scan, London 1991, p18.

[101] تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما خضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2016، ص 608.

ونشأت الأحزاب الخضراء في ثمانينات القرن العشرين التي إستطاعت أن تجانس في نشاطاتها ومطالبها وأن تنقلها من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والدولي وتؤسس إلى فكرة السياسة الخضراء التي تعتمد على أربعة أركان أساسية هي:

- ✓ المسؤولية البيئية؛
- ✓ العدالة الإجتماعية؛
- ✓ نبذ العنف؛
- ✓ الديمقراطية.

إن هذه الأركان الأربعة أسست لإعتراف رسمي وكذا شعبي بأن هناك تكلفة للتقدم الصناعي وأن ذلك يجب أن يسود مع التبعيات السلبية أساسه تحمل المسؤوليات وتقاسم الأعباء، وان نضال الدول لا يجب أن ينحصر في تغطية مسألة الوفرة، وإنما يجب أن يتحول إلى ترشيد الممارسات الإقتصادية على نحو توقف التدهور البيئي ويحقق العدالة البيئية.[102]

إن العدالة البيئية تكتسي المزحة الأخلاقية من خلال الطرح المعياري المستند إلى القدرة على خلقنة السلوك الفردي والجماعي وعلى مشاركة الأفراد وممثلي المجتمع في عملية صنع القرار البيئي وكذا إتخاذ نهج إحتزازي يتضمن تقليل المخاطر بشأن التقدم الصناعي ليمكن التخفيف من تبعيات ذلك.

تتعلق الأبحاث الأكاديمية الخضراء بمسائل الإقتصاد السياسي الدولي والقدرة على تحقيق متطلبات لبيئة نظيفة وملائمة للوجود الإنساني وأن يدرج ضمن إستراتيجيات الطاقة البديلة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنزاعات البيئية

المطلب الأول: النزاع البيئي وفق مقاربة مالتوس البيئية الجديدة ومقاربة ENCOP

لقد أصبح الحديث عن البيئة يقترن بالنزاع والإنعكاسات الناتجة عنه حيث تحول الحديث عن النزاعات الدولية ذات الطابع الثنائي بين دولة ودولة أخرى كالنزاع على الحدود مثلا أو نزاعات داخلية دخل الدولة الواحدة كالنزاعات عرقية، نزاعات دينية ....إلخ، إلى نزاعات ذات طبيعة بيئية بسبب ندرة أو نقص الموارد البيئية كالنزاعات حول المياه، والنزاع على الموارد الطبيعية.

حيث ركز الباحثون في هذا النوع من الدراسات على أسباب النزاعات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

وقد ظهرت في فترة التسعينات مشاريع بحثية كبيرة حول البيئة والنزاعات بينهم إثنان من الجهود العلمية الرئيسية التي ركزت على التحقيق في الآثار المترتبة عن ندرة الموارد البيئية والصراعات التي إشتركت في تنظيمها برنامج دراسات الصراع والسلام في جامعة تورينو، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم (AAAS) وأيضا مشروع المؤسسة السويسرية للنزاعات والسلام (ENCOP) وبعدها تطورت الدراسات على يد المفكر بول كولير.

غير أن لهذه الدراسة جذور نجدها في دراسات المفكرين في ظل المدرسة المالتوسية الجديدة التي درست العلاقة بين أثر المتغير البيئي مثل تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وعلاقته مع توفير خدمات النظم الإيكولوجية.

الفرع الأول: المقاربة المالتوسية البيئية الجديدة

[102] تيم دان وآخرون، مرجع سابق، ص 609.

صاغ مالتوس نظريته الشهيرة في كتاب نشره لأول مرة عام 1798 بصفة مجهولة دون ذكر إسم الكتاب، ويحمل عنوان مقالة حول السكان.

وتقول هذه النظرية أن وثيرة التكاثر الديمغرافي (السكاني) هي أسرع من وثيرة إزدياد المحاصيل الزراعية وكميات الغداء المتوفرة للإستهلاك.

وهذا من شأنه أن يؤدي في المحصلة إلى إختلال التوازن بين عدد السكان من جهة وإنتاج الغداء اللازم لإطعامهم من جهة أخرى مما ينذر بمشاكل إقتصادية وإجتماعية خطيرة من فقر وجوع وبروز لظواهر مجتمعيه سيئة كالتشرد وإحتراف النصب والسرقة ويرجع السبب في حصول هذه الفجوة بحسب مالتوس إلى أن البشر يتكاثرون كل 25 سنة وفقا لمتتالية هندسية (1،2،4،8،16،32... إلخ) أي أن أعداد السكان ستضاعف بعد كل ربع قرن وستستمر في الزيادة إلى ما لانهاية ما لم يقف عائق أمام هذا النمو (مجاعات، حروب، أوبئة، كوارث طبيعية، تنظيم النسل).[103]

وفي المقابل نمو إنتاج الموارد الغذائية وفقا لمتتالية حسابية (1،2،3،4،5،6) فقط بسبب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وتناقص الإيرادات جراء كثافة الإستغلال.

أراد مالتوس من هذه المقارنة إظهار وجه الخطورة من زيادة السكان بنسبة تفوق زيادة المواد الغذائية معتبرا أن حدوث الإختلال بين السكان والغذاء هو أمر مؤكد ويضيف مالتوس أن تناقص الغلة في القطاع الزراعي هو بسبب ندرة الموارد الأراضي الزراعية وضآلة معدل زيادتها مقارنة بعدد السكان فغداء الفرد الواحد ينكمش في ظل نقص إمدادات الغداء وهذا يؤدي إلى الوقوع في حروب ونزاعات والمجاعات.[104]

فحين ذهب مؤيدو المالتوسية البيئية الجديدة إلى أبعد من ذلك من خلال تشاؤمهم حول مستقبل البيئة وكفاية الموارد التي تضمها، فالنسبة للموارد الغير المتجددة حيث يرى مؤيدو هذه النظرية أن العالم فقد مايزيد على 20% من التربة الزراعية، وفقدان خمس الغابات الإستوائية، وإنقراض عشر الألاف من أنواع الحيوانات والنباتات، كلما زادت معدلات ثاني أكسيد الكربون في الجو بنسبة أكثر من 13% ولذلك يؤثر كثيرا على المناخ.

لذلك أنصار هذا الطرح أن الحل يوجد في إعادة التوازن للنظام الإيكولوجي من خلال عملية التوازن بين الأثر البيئي مع قدرة الطبيعة على توفير خدمات النظم الإيكولوجية، لأن إستمرار الوضع على هذا النحو يؤدي إلى الهجرة والحروب وأيضا النزاعات.[105]

تعد مدرسة طور نطو Toronto من أهم المدارس التي تنتمي إلى المدرسة المالتوسية الجديدة حيث درست العلاقة بين البيئة والنزاعات من خلال الأبحاث التي قامت بها بين الإجتهاد البيئي والنزاعات من جهة وندرة الموارد البيئية والنزاعات العنيفة من جهة أخرى حيث شارك في أبحاثها أكثر من 100 باحث على رأسهم هومر ديكسون homer dixon حول ثلاثة فرضيات أساسية:

- ✓ الفرضية الأولى: كانت حول تناقض الإمدادات الموارد البيئية مثل المياه والأراضي الزراعية الصالحة من شأنه أن يثير النزاعات؛
- ✓ الفرضية الثانية: قامت على أساس إفتراض أن التحركات السكانية الكبيرة الناجمة من الإجهاد البيئي جماعة الهوية من شأنه أن يخلق صراعات ونزاعات كالصراعات العرقية؛

---

[103] بوعزة، الطيب، مالتوس والتأسيس لفوبيا الديمغرافيا، موقع مجلة طنجة الأدبية، 2004، الموقع: www.aladabia.net

[104] رمزي، ذكي، المشكلة السكانية وخراطة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1984، ص26.

[105] كرداشية منير عبد الله، علم السكان الديمغرافيا السكانية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 41.

- ✓ الفرضية الثالثة: إنطلقت من أن الندرة في الموارد البيئية والحرمان الإقتصادي لا مساواة في التوزيع من شأنه أن يؤدي إلى الحروب الأهلية والثورة ضد المؤسسات الحاكمة.[106]

1- الإفراط في إستنزاف الموارد والتدهور البيئي

لقد إعتبرت أعمال هومر ديكسون ونورمان مايرز أساسا متينا لإيضاح الترابط بين التدهور البيئي ومسألة اللاجيئين والصراعات العنيفة حيث جادل مايرز بأن التقديرات الأولية تشير إلى أن تغير المناخ يمكن أن يقود إلى خلق أعداد كبيرة من اللاجيئين فالمكسيك مثلا عرضة لمثل تلك التفاعلات فالناس في بع المناطق من المكسيك يغادرون مناطقهم إلى مناطق أخرى بسبب الجفاف وتعرية التربة.

حيث يرى هومرديكسون أن التغيرات البيئية من إستنزاف الأراضي والغابات والثروة السمكية تساهم في الإضطرابات الإجتماعية في المستقبل خاصة في العالم النامي الذي يعاني من نقص في الأراضي الصالحة للزراعة والندرة في المياه والأسماك.

2- نزاعات الندرة البيئية

تتمثل الندرة البيئية في ثلاثة عناصر التغير البيئي والنمو السكاني والتوزيع الإجتماعي الغير عادل للموارد البيئية، فالتغير البيئي يشير إلى إنخفاض في كمية أو نوعية الموارد المتجددة الناتجة عن الأنشطة البشرية التي تحدث بشكل أسرع مما هو متجدد في الطبيعة وهناك ثلاثة أنواع من هذه الندرة:

- ✓ الندرة بسبب الطلب وذلك بسبب النمو السكاني وتزايد عملية الإستهلاك؛
- ✓ الندرة الهيكلية وتكون بسبب التوزيع الغير عادل لهذه الموارد بين الفئات الإجتماعية؛
- ✓ الندرة بسبب العرض حيث تكون نسبة التناقص في الموارد الطبيعية أكثر من نسبة زيادة وتجدد في نفس الموارد.

3- نزاعات الحرمان النسبي

وهي الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أشياء في إعتقادهم أنهم أحق بها فحين إمتلاكها من طرف شخص أو مجموعة أخرى فالحرمان يكون نسبي بين طرفين يمكن إستشعاره عب آيتين هما التوقعات والإمكانيات، فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغير إجتماعي كالثورات مثلا كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد التعرض لكارثة في الوقت نفسه فإن كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات وهي تتفاوت بناء على عوامل عدة من مرحلة إلى أخرى فما دام مستوى الإمكانيات المتاحة للأفراد والجماعات سمح لهم بتحقيق التطلعات المناسبة، فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضا بدرجة لا يتوقع معها حدوث صراع داخل المجتمع ولكن إذا تزايدت الفجوة بين الأمرين تزايدت الصراعات.[107]

إذ يرى جيمس ديفيز في نظريته أن الصراعات الداخلية تغير عن حالة إحباط جمعي في المجتمعات، فهو تباين بين ما تريده الجماعة، وما تراه من حقها والواقع الفعلي فهو المتغير الوسيط يعقب الشعور بالحرمان وقد يؤدي إلى الصراعات عندما يكون هناك محفزا.[108]

4- نزاعات بسبب مجموعات الهوية

فأي نزاع سيقوم فإنه يكون بسبب التحركات الواسعة لسكان اللاجئين البيئيين إلى المناطق الأخرى بسبب التغير البيئي.

---

[106] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مكتبة الأكاديمية، القاهرة 1991، ص 239.
[107] سيروري كالن، عالم يفيض سكانه، ترجمة: ليلى الجبالي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت 1996، ص 16.
[108] الأشقر أحمد، علم السكان، حلب 1993، ص ص 13-14.

وهذا بدوره يخلق توترات بين الفئات خاصة إذا كانت هناك عدوات فيما بينها ويعتبر عامل الهوية من أهم الإحتياجات التي حددتها مدرسة طورنيطو لأنها حافز قوي للتعبئة الإجتماعية.

وفقا لدنيال روثبارت وروز، فإن الهوية تعتمد على مجموعة مشتركة من التقاليد والعادات المشتركة فهي تعبر عن كيان إجتماعي وعملية ديناميكية وشعور مشترك بين المجموعة لذلك فالصراعات تقوم بسبب التميز والنزاع هو نتاج لمنافسة قوية بين لاعبين مختلفين وغالبا يستعمله القادة وزعماء الحرب للوصول إلى تحقيق أهدافهم المختلفة من خلال حشد السكان.

الفرع الثاني: مقاربة ENCOP

تجسد في مشروع النزاع البيئي الذي ترأسه الباحث بيشلر الذي كان حول دراسة العلاقة السببية للتغير البيئي والصراع العنيف وذلك بتحليل الدور الحاسم الذي تلعبه التغيرات البيئية في مناطق معينة من البلدان النامية وإستنتاج الأنماط المختلفة لهذا النوع من العلاقة السببية من أجل تحديد أنواع الصراعات البيئية التي تؤدي إلى العنف[109] ، فضلا عن التأكيد على الخصائص الإجتماعية والسياسية للصراعات وقد ركزت الدراسة على الترابط بين التدهور البيئي وسوء التنمية وعرفت النزاعات البيئية على أنها الصراع على الموارد والمصالح الوطنية تكون بصورة نزاعات سياسية، إجتماعية إقتصادية أو عرقية أو دينية أو إقليمية.

وذلك ناتج عن الإفراط في إستغلال الموارد المتجددة زيادة التلوث البيئة وإفقار مساحة العيش.[110]

ولذلك كان تعريف النزاعات البيئية يتركز حول مفهومين:

- ✓ المفهوم الأول: قام على أساس أن هناك تفاعل بين الهياكل وبين الجهات الفاعلة، وهي تلعب أدوارا إذا ما كانت البيئة هي السبب في النزاع
- ✓ المفهوم الثاني: ركزت على الموارد المتجددة مع إستبعاد المعادن والموارد الغير المتجددة إلا أن التعدين وبناء السدود وكذلك الأنشطة الصناعية أدت بطريقة أو بأخرى إلى إضطراب في المناظر الطبيعية.

وإعتمدت هذه المجموعة البحثية لمشروع ENOCOP في تحليلها لنزاعات البيئية على بالإعتماد على دراسة للفاعلين ومصالحهم وكذلك السلوك المتبع، والأهداف التي يصبون إلى تحقيقها.

وإفترضت أن التدهور في الموارد المتجددة كالمياه والأراضي وغيرها يعبر عنها في شكل أزمات إجتماعية وإقتصادية في المناطق النامية والمجتمعات الإنتقالية وهذا من شأنه أن يتلاعب بها من قبل الجهات الفاعلة في الصراعات الإجتماعية والثقافية وحتى السياسية الصراع على السلطة.[111]

حيث حددت مناطق من شأنها أن تتحول إلى الأزمات فيها إلى نزاع:

- ✓ السهول القاحلة وشبه القاحلة؛
- ✓ المناطق الجبلية (المرتفعات والأراضي المنخفضة)؛
- ✓ المناطق التي بها أحواض وأنهار فرعية مقسمة على عدة دول؛
- ✓ المناطق المتدهورة جراء عمليات التعدين وبناء السدود؛
- ✓ الغابات الإستوائية؛
- ✓ المناطق التي تعاني من فقر المدقع.

---

[109] رفيق بوبشيش، المرجع السابق، ص 92.

[110] مرجع نفسه، ص 93.

[111] قسوم سليم، المرجع السابق، ص 113.

وحددت هذه المناطق في إفريقيا وأمريكيا، اللاتينية، ووسط وجنوب شرق آسيا، وكذلك أقيانوسيا، وذلك بسبب العلاقات الإجتماعية التي تربط مختلف فئات المجتمع التي تعيش في هذه المناطق هي علاقات تقليدية، تنظم وفق مقاربات ثقافية محددة.[112]

وغالبا ما تتفاعل مع المشاكل البيئية وتتحول إلى نزاعات بيئية عنيفة.

وأضاف بيشلر نوع آخر من النزاع هو نزاع القائم على التهميش حيث يرى أن هذه النزاعات تشترك في ظاهرة واحدة هي التهميش وذلك من خلال تهميش طرف أو أطراف فاعلة وهذا النوع نجده في الصراع على الأنهار التي تمر بعدة دول مثل الصراع بين تركيا وسوريا والعراق على نهر الدجلة والفرات وكذلك الصراع على المياه الإقليمية في الشرق الأوسط.

- أشكال النزاعات البيئية حسب ENOCOP

1- - نزاع السسيو- سياسي

يحدث هذا النزاع في الحالات التي تتزامن مع التميز البيئي والعرقي وهي تنحصر في حالتين ويكون النزاع في الحالة الأولى حينما تتشارك مجموعتين عرقيتين أو أكثر في منطقة بيئية تتميز بموارد بيئية متدهورة وغير منتجة في الحالة الأولى تقوم النزاعات بسبب تهميش المجموعات العرقية الأخرى.

أما الحالة الثانية تقوم فيها مجموعة آثنية تعاني التهميش البيئي على غزو مناطق جيرانها، لتميز مناطقهم بالجودة في الموارد البيئية كمثال على ذلك نذكر بنغلادش ورواندا.[113]

2- نزاعات المركز -المحيط

ويحدث نتيجة عدم الإستقرار في العلاقة بين المركز والمحيط بسبب التغير البيئي حيث تستولي النخب الوطنية، والمستثمرين الدوليين على الموارد والسلطة بالمقابل نجد المناطق التي يعيش فيها الفقراء متدهورة بيئيا مما ينتج عنه تقييد للقدرة الإنتاجية، حيث تسيطر فيها أعضاء المركز على القدرة الإنتاجية لأعضاء المحيط وهذا يدفعها للقيام بأعمال عدوانية ضد أعضاء المركز من أجل تغير الوضع وتوفير الموارد البيئية.[114]

3- نزاعات الهجرة الداخلية

بسبب الهجرة القسرية أو التطوعية للسكان من مكان إلى أخرى داخل البلد الواحد نتيجة الجفاف وإنجراف التربة والإنتقال إلى مناطق ملائمة للعيش وذلك ينتج عنه توترات ونزاعات بين السكان الأصليين والمهاجرين.

قد تصل إلى نزاعات عنيفة مثل ما يحدث في القرن الإفريقي والسودان.

4- نزاعات الهجرة عبر الحدود

تقوم النزاعات فيها بسبب إستطان المهاجرين أو اللاجئين عبر الحدود الوطنية في مناطق أخرى غالبا ما تكون قرب حدود بلدهم اللاجئين البيئيين حيث ربط مفوض الأمم المتحدة ساداكو أوغاثا بين الهجرة والتميز البيئي وذلك عندما عبر عن قلقه بشأن الإختلال البيئي نتيجة تحركات اللاجئين البيئيين في مخيماتهم حيث أن تحركهم هذا قد يؤدي إلى نزاع إذا رفض السكان المقيمين هؤلاء اللاجئين.

5- نزاعات الهجرة الناتجة عن الزيادة الديمغرافية

---

[112] خيدر محمد كريم، الصراع موارد الطاقة في العالم: دراسة حالة النفط الإفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 246.

[113] كلير مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن ، دار الكتاب العربي، بيروت 2002، ص ص 26-27.

[114] مرجع سابق، ص 33.

وذلك بسبب الضغط السكاني المرتفع في المناطق الإقتصادية التي تتميز بالإنتاجية المنخفضة حيث ربط بيشلر بين كثافة السكان وبين الموارد المتاحة ومعدل النمو الديمغرافي وإعادة توزيع الموارد مقارنة بالتغير البيئي الذي يؤدي بدوره إلى النزاعات مثال النزاع في إقليم أسام في الهند. [115]

6- النزاعات الدولية حول المياه

وذلك بسبب التناقض الواضح بين الحدود السياسية والطبيعية فالتهميش في الإستفادة من مياه الأنهار على الصعيد الدولي بين مختلف الدول قد يؤدي إلى توترات سياسية وإقتصادية وقد تلجأ إلى الحروب.

7- النزاعات البيئية الدولية

يلعب المناخ دورا فعالا في إنعدام التوازن البشري فالتصحر وكذلك الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وكذلك النقص في الأراضي الصالحة للزراعة والمسكونة تساهم في الإختلال في التوازن وتولد ما يسمى باللاجئين البيئيين.

لذلك فالتغير المناخي هو مصدر للتنافس الكبير والخطير بين الدول للحصول على الحاجات الضرورية وقد تؤدي هذه المتغيرات البيئية إلى صدامات أو مواجهات داخلية بين مختلف مكونات المجتمع الواحد خاصة الجماعات الأثنية أو القومية أو الدينية كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات دولية.[116]

المطلب الثاني: النزاع البيئي حسب مقاربة الناتو ومايكل كولير واللجنة الدولية لبناء السلام

الفرع الأول: مقاربة الناتو لجنة تحديات المجتمع الحديث (CCMS)

تقوم مقارنة الناتو في تعريفها للأمن إلى عدم وجود نزاع عنيف وغياب التهديدات التي تهدد بقاء الدولة والتعايش السلمي بين الأفراد في إطار النظام الدولي فقد شملت المقاربة على مستويين (مستوى الدولة- الأمن القومي مستوى الفرد- الأمن العالمي).

وهذه الأزمة البترولية 1970 زاد الوعي بضرورة دمج القطاع الإقتصادي في مفهوم الأمن وعلى وضع مماثل بدأت القضايا البيئية في الصعود والإهتمام بها في جدول السياسة الدولية فالبيئة حسب المقاربة تتعلق بالمشاكل البيئية مثل الهواء، الماء، التلوث والكوارث الطبيعية [117]، فالمقاربة عالجت العلاقة بين الأمن والبيئة في عدد من أبحاثها من خلال لجنةCCMS.

وكانت الدراسة حول معالجة الأسباب والعوامل التي تتحكم في التغير البيئي والعلاقة بينها وبين النزاع في محاولة منها لربط العوامل البيئية بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتأسيس علاقة سببية بين هذه العوامل وقد توصلت في دراستها أن المشاكل البيئية يمكن أن تؤثر بشكل سلبي في المستقبل على الوضع المعيشي للشعوب، كما يمكن أن يتسبب في مشاكل إقتصادية وإجتماعية مثل الفقر ومشكلة الغداء وإنعدام الأمن تدهور الصحة والهجرة وقد أصبحت هذه التهديدات مصدر قلق كبير لدى صناع القرار.

وعلى الرغم من إعتماد التنمية المستدامة إلا أن التقارير تشير إلى التدهور الكبير في البيئة وندرة الموارد.

حيث أن لتغير المناخ له آثار على المستوى الإقليمي والمحلي مثل الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية والبلدان المنخفضة والجفاف في المناطق المنكوبة ويؤثر ذلك على النمو الإقتصادي.

---

[115] فياض هاشم نعمة، "الهجرة الدولية والتنمية الإجتماعية- الإقتصادية ،حوليات، العدد 2، الجامعة الحرة2007، ص ص 19-72.

[116] Nicol detraz and michele m.Betsill cliate change and environmental security, for whom the descourse shifts international studies peropectives, vol 10, 2009, p306.

[117] بريان وايت، وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دار النشر بالغراف ماكملان، الطبعة الأولى، دبي 2004، ص 275.

كما أن تغير المناخ له تأثير عبر الحدود (عبر وطني) حيث تتجاوز قدرة الدول في التعامل معها بطريقة شاملة كما أن العلاقة بين البيئة تعيق العمل السياسي على الصعيد الدولي.[118]

وهذا التغير في المناخ إحتمال زيادته أكثر حدة في المستقبل وهذا يستدعي إلى التعاون على المستوى الدولي ودمج العناصر الفاعلة في مختلف المجالات السياسية والبيئية والتنمية والسياسة الأمنية الخارجية.

- التهديدات البيئية لدى أبحاث الناتو

1- المسائل البيئية والمشاكل الإجتماعية

تتسبب الهجرة من الريف إلى المدينة في البلدان النامية في عدم الإستقرار السياسي بسبب فقدان المراعي وإنجراف التربة تدفع بالسكان إلى البحث عن مناطق أخرى تتميز بالجودة وهذا يخلف نزاعات حول تلك الأراضي وتصبح الهجرة أكثر خطورة إذا كانت عابر للحدود بحيث أنها تساهم في خلق مشاكل بيئية جديدة.

بالإضافة إلى ملوحة التربة التي قد تؤدي إلى نقص في الغداء والتسبب في المجاعة التي تساهم في عدم الإستقرار السياسي وهذا ما يحدث في الساحل الصحراوي الإفريقي حيث الرعي دون إنتظام تتسبب في الجفاف وتآكل التربة وحدوث نزاعات بين القبائل.

فالتغير البيئي وسوء الإستغلال الإنساني للموارد الطبيعية يساهم في زيادة المشاكل الصحية والأوبئة.

2- القضايا البيئية العالمية

فالتوسع في ثقب الأزون والإحتباس الحراري بالإضافة إلى فقدان التنوع البيولوجي، والتغيرات في مستويات هطول الأمطار، والتصحر نتيجة لتغير في المناخ تؤثر على توفر المياه العذبة والقدرة على النمو النباتي وكذلك إرتفاع مستوى سطح البحر يؤدي إلى فقدان المزيد من الأراضي وهذا ما أدي إلى الهجرة.

فالتدهور البيئي المحلي والإقليمي، خصوصا تآكل الأراضي الصالحة للزراعة والرعي تسبب في إثارة النزاعات (مثل القرن الإفريقي، إيران، والعراق، الهند، ومنغوليا، أمريكا الوسطى....).

كما أن التلوث البيئي يساهم أيضا في خلق النزاعات مثل النزاع في دالتا النيجر بالإضافة إلى ذلك الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والعواصف الكبرى والحرائق والجفاف تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي.[119]

3- ندرة الموارد البيئية

سواء تعلق الأمر بالندرة في الموارد الطبيعية المتجددة والغير المتجددة كلما قد تتحول إلى قضايا للنزاع. وتحدث هذه الندرة عندما يكون إنخفاض في العرض، وزيادة في الطلب أو بسبب التوزيع غير عادل لهذه الموارد.

فالمياه العذبة والأسماك والغابات تعتبر من الموارد البيئية المتجددة التي تثير قلقل في المستقبل فالندرة في المياه الصالحة للشرب يعتبر من المشاكل البيئية الأكثر خطورة والتي تؤدي إلى نزاعات عنيفة مثل الصراع في الشرق الأوسط على المياه والنزاع بين كندا وإسبانيا على مصائد الأسماك.

الفرع الثاني: مقاربة مايكل كولير الموارد البيئية والنزاعات

[118] Nicole Detraz and Michele M.Betsill, op.cit.p310.

[119] عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية: الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص244.

إنطلقت المقاربة في دراسة العلاقة بين البيئة والنزاعات الدولية وذلك بالعودة إلى الجيو بوليتك القديمة حيث يرى بأن القرن الواحد وعشرين يواجه ضغوط مجموعة من الضغوط السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية تهدد إستقرار عدة مناطق من العالم تهديدات إقليمية ودولية في ما ماضي كانت النزاعات الدولية تدور حول العرقية والدينية لتطور المنافسة العالمية من أجل الوصول إلى الموارد الحيوية مثل المياه والنفط والغاز الطبيعي والأراضي الصالحة للزراعة وتصبح مصدرا للنزاعات الدولية.[120]

فالنزاعات الواقعة في أنغولا وليبيريا وسيراليون كانت سبب الماس أما في حالة أتشبه والشيشان وكولومبيا، الكونغو برازافيل والعراق والسودان كانت بسبب النفط.[121]

فمعظم الحروب التي وقعت بداية القرن 16 إلى أوائل القرن 20 كانت بسبب المنافسة بين القوى الأوروبية للسيطرة على المستعمرات الغنية بالموارد الطبيعية في إفريقيا وآسيا والهند وبلغت هذه الصراعات ذروتها في الحرب العالمية الأولى وخلال الحرب الباردة في إطار الصراع الإيديولوجي بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.[122]

إن المشكلة التي تواجه العالم اليوم حسب رأي مايكل كوليران الإنسان قام بإستغلال أو إستهلاك الموارد بمعدلات متزايدة مما ينعكس سلبا على المخزون من الموارد الطبيعية حتى الآن.

على الرغم أن الإنسان يمتلك من الوسائل التي تساعد في التخفيف على هذه الضغوط من خلال إبتكار مصادر جديدة للإمدادات من حفر أبار عميقة في باطن الأرض لإستخراج المعادن والنفط أو إبتكار بديل لهذه الموارد لكن الطلب على هذه الموارد في إزدياد كبير مما يساهم في إرتفاع الأسعار نتيجة الندرة في عرض الموارد في السوق وزعزعة النسيج الإجتماعي بسبب التوزيع الغير عادل لهذه الموارد.

كما أن الزيادة في النمو السكاني تؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد البيئية بالإضافة إلى تحركات الناس من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية بصورة ملحوظة بحثا عن متطلبات الحياة وهذه التحركات لها آثار سلبية على المخزون من الموارد العالمية وهي تشبه في تحليلاتها مدرسة طورينو.

كما تطرق مايكل كولير إلى مسألة التغير المناخي كالتلوث والإحتباس الحراري والفياضانات وأيضا فقدان التنوع البيولوجي ومما لها من خطورة على الأمن العالمي.

فالتنافس على الموارد في تزايد مستمر نتيجة تطور أنماط الإستهلاك البشري وتزايد الطلب العالمي عليها، فتزايد وتيرة التصنع العالمي في إطار العولمة أدى إلى زيادة الطلب على الموارد البيئية كمواد الطاقة والمعادن والسلع الأساسية خاصة في البلدان الأسيوية التي يتوقع زيادة وتيرة النمو فيها بشكل سريع في العقود المقبلة.

حيث قدرت وزارة الطاقة الأمريكية إستهلاك البلدان النامية في آسيا (الصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان) للموارد البيئية حوالي 3.2 في المائة سنويا.

فحين معدل الطلب على النفط قدر بحوالي 14 مليون برميل يوميا في عام 2001 إلى 30 مليون برميل سنة 2030.

---

[120] Paul Collier and Anke Hofer, on Economic causes of civil War, Oxford Economic papers 1998, p 536.

[121] سنان حواط، الحرب الأهلية بين المظلومية والطمع، دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والإضرابات الأهلية، مجلة دلتا نون عدد 01 جوان 2014، ص ص 124-130.

[122] خيدر محمد، مرجع سابق، ص34.

وحسب مايكل كولير يمكن أن يترتب على هذه التناقضات، تنافس كبير على الموارد البيئية بهدف السيطرة على المصادر الرئيسية للموارد الحيوية كما يمكن أن تؤدي إلى عنف مسلح.

وقد صنف النزاعات على الموارد البيئية إلى أربع أشكال:

- النزاعات الإقليمية بين الدول المتنافسة على ملكية مناطق الحدود المتنازع عليها أو على المناطق الغنية بالثروات؛
- النزاعات الناشئة عن جهود قوة خارجية أجنبية للحفاظ أو الوصول إلى مصدر الموارد الثمينة؛
- نزاعات ناشئة عن خلافات توزيع الإمدادات من مصدر مورد مشترك (مثل نظام النهر المتعدد الجنسيات)؛
- نزاعات ناشئة بسبب الصراع على العائدات بين المتنازعين أو الفضائل، بهدف إحتكار الأرباح الناتجة عن السيطرة على المصدر المورد مثلا حقل نفطي أو منجم للنحاس أو الإستئجار غير المشروع للسلع، مثل الألماس أو الأخشاب القديمة.

الفرع الثالث: مقاربة اللجنة الدولية لبناء السلام UNEP

من خلال توصيات المقدمة لهيئة الأمم المتحدة أشارت اللجنة الدولية لبناء السام إلى العلاقة بين الموارد البيئية وقضية السلام وأكدت أن دمج البيئة والموارد البيئية في عملية بناء السلام حيث أنه لم يعد خيارا بل أصبح حتمية أمنية لتصدي للمخاطر البيئية والإستفادة من الإمكانات بطريقة عقلانية ومن خلال أبحاثها وجدت أن أكثر من ثمانية عشرة نزاعا عنيفا منذ 1990 كان بسبب الموارد البيئية كما أن أكثر من أربعين في المائة من جميع النزاعات والحروب الأهلية لها علاقة بالموارد البيئية.

بحيث أنه يمكن للبيئة نفسها أن تقع ضحية للنزاع، إلى جانب إنهيار المؤسسات وقد تؤدي المخاطر البيئية إلى تهديد لصحة السكان وسبل عيشهم.

كما أن طريقة إدارة البيئة والموارد البيئية لها تأثير كبير على السلم والأمن فهي تؤدي إلى الصراع في حالة الإستغلال بشكل غير سليم.[123]

وقد إستنتج التقرير ثلاث مسارات في علاقة البيئة بالنزاعات:

- المساهمة في إندلاع الصراع وذلك عن طريق السيطرة على الموارد البيئية في غياب التوزيع الغير المتكافئ لهذه الثروة كما يساهم التدهور البيئي في العنف؛
- تمويل النزاع: إستخدام الموارد البيئية المستخرجة لتمويل القوات المسلحة وهذا ما يزيد من مدة الصراع بتوفير مصادر لتمويله أو تعقيد الجهود لسيطرة عليه مثل إستغلال المعادن والكاكاو لتمويل المجموعات المسلحة في كل من ليبريا وسيراليون؛
- تفويض عملية السلام: ساهمت الموارد البيئية في كثير من الحالات في تفويض عمليات السلام من خلال عرقلة الإصلاحات السياسية وتعزيز الإنقسامات السياسية والإجتماعية.[124]

ومن خلال هذا التقرير المقدم من طرف اللجنة يمكن أن نلاحظ ما يلي:

---

[123] مايكل روس، لعنة الموارد الطبيعية: كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيرا في ايان بانون وبول كولير، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص 61.

[124] روبرت د.كابلان، إنتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، الكويت جانفي 2015، ص 48.

- ✓ إن الموارد الطبيعية والبيئية في جميع مراحل الصراع تساهم في إندلاع وإستمرار العنف وتفويض آفاق السلام في البلدان التي تعرضت للنزاع وتساهم في إنتكاس عمليات السلام إذ لم تتقاسم بشكل صحيح من البداية لهذه الموارد البيئية؛
- ✓ قد تكون البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضحية لهذه النزاعات؛
- ✓ الموارد البيئية يمكن أن تساهم في عملية بناء السلام وذلك عن طريق التنمية الإقتصادية وتوليد فرص العمل، فالتعاون في إدارة الموارد الطبيعية يوفر فرصة لبناء السلام.

خلاصة الفصل

تناولنا في الفصل الثاني أهم المقاربات النظرية المفسر للأمن البيئي حيث أن الطرح النظري الجديد لمفهوم الأمن البيئي ضمن الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة إكسبت التهديدات البيئية الطابع النظري المرتبط بضرورة التحرر من تهديد التحديات البيئية الجديدة مثل تغير المناخ والتدهور البيئي والنزاعات حول المصادر الطبيعية وكذلك أهم النظريات المفسرة للنزاعات البيئية.

الفصل الثالث

دور الفواعل الدولية والإقليمية لإدارة النزاعات البيئية

تمهيـــــــــد

عندما يفضى نزاع ما إلى القتال، يصبح التوصل إلى وضع نهاية للصراع في أقرب وقت من خلال تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الصراع وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، ويتطلب بناء السلام إستمرار الدعم الدولي لجهود الوطنية من خلال آليات الدولية للأمم المتحدة في مجال السلام ومؤسساتها.

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي في إدارة النزاعات البيئية

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات البيئية

كان الدافع الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب حيث شهد مؤسسي المنظمة الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية، ومنذ إنشاء الأمم المتحدة كثيرا ما طلب منها القيام بمهمة منع تصعيد الخلافات ووقف الحروب أو المساعدة في إستعادة السلام عندما ينشب الصراع المسلح وتعزيز السلام الدائم في المجتمعات التي إنتهت من الحرب.

الفرع الأول: نشر البعثات

منذ إنتهاء الحرب الباردة إزدادت مناشدة الأمم المتحدة لهذا النوع من العمليات فقد قام مجلس الأمن منذ 1988 بنشر عمليات لحفظ السلام تفوق بثلاثة أضعاف ما نشره في السنوات الأربعين التي سبقت ذلك العام.[125]

وفي سنة 2015 تم نشر ست عشر عملية لحفظ السلام تشمل 94 ألف فرد نظامي (شاملة الجنود والمراقبين والشرطة) من 120 دولة وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي أن مجموعة الأدوات الخاصة بالأمم المتحدة لمراقبة وحل النزاعات بين الدول وداخلها تشمل الدبلوماسية الوقائية وعملية صنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام ونزع السلاح والعقوبات وتطبيق السلام والتي بموجبها يعرض الأنواع المختلفة لعمليات حفظ السلام.

1- عمليات حفظ السلام التقليدية: تمثلت في بعثات المرقبين ويهدف هذا النوع من العمليات إلى تحقيق الإستقرار في النزاعات بالإعتماد على الوسائل السلمية، عدم إستخدام القوة والحياد والإعتماد على الرضا الطرفين لموافقة الأطراف المتحاربة لا يمكن نشر قوة إلا بموافقة الدولة التي ستعمل على أراضيها.[126]

ويتميز هذا النوع أنه يشمل:

- ✓ المراقبة والرصد والإطلاع؛
- ✓ إنشاء منطقة عازلة بين الطرفين؛
- ✓ الإشراف على تنفيذ الإتفاقيات ودعم آليات بناء الثقة.

2- النوع الثاني من العمليات لم تعد بعثات السلام تقتصر فقط على إرساء الإستقرار لوضع معين وإنما أصبحت تهدف إلى المشاركة في تطبيق القواعد السياسة الدولية حيث شملت مهام متنوعة كمراقبة عمليات الإنتخاب وشاطات المصالحة الوطنية ومراقبة حقوق الإنسان وإزالة الألغام؛

3- النوع الثالث خلال التسعينات وفي أعقاب قرارات ومناقشات الأمم المتحدة عن حق التدخل حدث تحول كلي في طريقة فهم عملية حفظ السلام وحدثت ثلاثة تغيرات تمثلت فيما يلي:

- ✓ تم توسيع التفويض الإنساني من الأمم المتحدة وذلك لأن تفويض ما يعتبر تهديدا للسلام والأمن الدوليين جرى توسيعة ليشمل الأزمات الإنسانية وكانت النتيجة هي إستخدام آليات اللجوء إلى القوة التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

---

[125] محمد وليد عبد الرحيم، الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت 1994، ص70.

[126] فؤاد البطانية، الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل المؤسسة، الغربية للدراسات والنشر، الأردن 2003، ص 76.

- ✓ بدأت العمليات المنفذة بموجب الفصل السابع تكتسب تفويض ذا طبيعة إلزامية وتنفيذية أكثر وتجاوزت السلطة الممنوحة للقوات بإستخدام القوة في حالات الدفاع عن النفس وبصورة خاصة حماية العمليات الإنسانية أو السكان في مناطق آمنة؛[127]
- ✓ منحت الأمم المتحدة التفويض بإستخدام القوة لفرق عسكرية وطنية بموجب تحالفات دولية مشكلة خصيصا لهذا الغرض أو في سياق منظمات إقليمية وهذه الفرق لا تخضع لقيادة الأمم المتحدة المباشرة مع أنها نظريا مسؤولة عن أعمالها.

الفرع الثاني: مبادرة الأمم المتحدة لإدارة الموارد البيئية

هناك العديد من المبادرات التي قامت بها الأمم المتحدة لحل النزاعات المسلحة المرتبطة بالموارد البيئية ومسألة دور الموارد البيئية في تأجيج الصراعات المسلحة ليست وليدة اليوم إذ أن مجلس الأمن يواجهها منذ عدة سنوات وقد تصدى لها بفرض الحضر على بعض السلع الأساسية والعقوبات الإقتصادية كما أن عمليات عديدة لحفظ السلام أدرجت مسألة الموارد الطبيعية في عملها.

وهناك العديد من المبادرات المتعلقة لهذا الهدف مثل عملية كمبرلي للماس ولتي تهدف إلى وقف الإتجار الغير مشروع بالماس.[128]

وتستند مبادرة إتخذت مؤخرا مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية التي تهدف إلى تعزيز شفافية إيرادات الصناعات الإستخراجية وأيضا المنظمة الدولية للأخشاب المدارية التي لديها برامج لمكافحة الإتجار غير القانوني، ووضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، مبادئ توجيهية لتعزيز وعي القطاع الخاص بمسؤولياته والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يراعيان بصورة متزايدة هذا الجانب في أنشطتهما في البلدان الفنية بالموارد الطبيعية.

كما قامت بفرض عقوبات على الإتجار الغير الشرعي الذي يقوم به الجماعات المتمردة وذلك الإيرادات التي تتحصلون عليها من بيع المورد حيث فرضت عقوبات على الإتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا، وأيضا القوات الجديدة في كوت ديفوار(تجارة الماس) وإستهدفت العقوبات أيضا أفغانستان في تجارة المخدرات.

شاركت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في العديد من الأنشطة التي ترتبط بموارد النزاع عن طريق الشراكة مع السلطات الوطنية والوكالات الدولية المعونة بإصلاح قطاعات الموارد البيئية مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لدعم إمتثال الحكومة لعملية كمبرلي أما بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية فبعثة منظمة الأمم المتحدة تساعد على إستعادة الإستقرار في هذه الدولة الغنية بالموارد الطبيعية وأيضا لإدارة هذه النزاعات البيئية قامت بعثات الأمم المتحدة بنشر مراقبين على الحدود وقوات الشرطة.[129]

وعموما فإن مجلس الأمن من يقرر وجود تهديد للسلم أو حدوث عمل من أعمال العدوان ويدعو أطراف النزاعات إلى حلها بالوسائل السلمية، كما يوصى بطرق التسوية أو شروطها في بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن تحت الفصل السابع من الميثاق اللجوء إلى إجراءات لغرض تدابير للحفاظ على السلم

---

[127] بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم وبناء السلم، السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، ص 11.

[128] مرجع سابق، ص 323.

[129] تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية نيروبي، 23-27 أيار/ مايو 2016.

والأمن الدوليين أو إستعادتهما وتتنوع التدابير إبتداء من فرض عقوبات إقتصادية وإنتهاء بالعمل العسكري الدولي وعمد المجلس إلى تأسيس عمليات حفظ السلام فضلا عن بعثات سياسية خاصة.

1- حفظ السلام

يمثل حفظ السلام تلك الأنشطة الهادفة لمنع الحرب أو العنف، بإستخدام قوات مسلحة حيادية ولا تكون موالية لأي طرف بهدف منع القتال في منطقة معينة.[130]

وقد كانت بدايات إنشاء هذه القوات بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في الأزمة الكورية عام 1950 حيث لم يكن منصوص عليها في الميثاق، إلا أن الظروف أدت لتكوينها بهدف الإضطلاع بمختلف المهام للحفاظ على السلام العالمي[131]، وبالتالي فإن حفظ السلام يتعلق بوضع أفراد من الأمم المتحدة في الميدان إما عسكريين أو أفراد شرطة أو إشراك موظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة، وهذا بموافقة جميع الأطراف المعنية.[132]

إن عمليات حفظ السلام هي إحدى أساليب إدارة النزاع والمتعلقة بتطبيق آليات تدعم التعامل بشكل غير عنيف ولكن ليس بالضرورة حل أو إصلاح النزاع.[133]

2- صنع السلام

صنع السلام هو عملية صياغة تسوية عبر المفاوضات المباشرة مع الأطراف المتنازعة، وغالبا ما يتدخل طرف ثالث وسيط يساعد الأطراف المتنازعة على العمل بفاعلية أكثر لصياغة إتفاق سلام عملي[134]، وبالتالي عملية صنع السلام تكون مفعلة وتأخذ مكانها عندما يكون هناك إعتراف شرعي قائم على الموافقة بين الأطراف المعنية[135]

وهي ليست الخطوة النهائية في عملية السلام الكلية، إنما تحتاج لأكثر من إتفاق سلام لجذب السلام للمنطقة وإتفاق السلام هو فقط بداية يجب أن تتبع على المدى البعيد لبناء السلام.[136]

كما أن تقنيات بناء السلام مختلفة كثيرا وتتجاوز نطاق الموارد التمويلية والتقنيات الأساسية تشمل إستخدام التفاوض والوساطة الرسمية وغير الرسمية ودبلوماسية.[137]

3- فرض السلام

يدل على إستخدام الممتلكات والقوة العسكرية في مقابل إدارة الأطراف المتنازعة في وضع معين كوضع فشل وقف إطلاق النار، فهو يتجاوز في كثير من الأحيان قدرة قوات وهي أفضل منفذ يتم الإعتماد فيه

---

[130] Patrika gillard Cambridge Advanced learner's dictionary, Cambridge university press, 2003,p913.

[131] يحي القهالي حمير، الوضع القانوني لرجال الشرطة الدوليين التابعين للأمم المتحدة في عمليات بناء السلام، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط 2013، ص 26.

[132] الأمم المتحدة، برنامج للسلم، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وثيقة رقم A/47/277، S/24111، سنة 1992، ص 7.

[133] زياد الصامدي، حل النزاعات: برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة لأمم المتحدة، سنة 2010، ص 49.

[134] سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا: نموذج منطقة الايكواس في ليبيريا كوت ديفوار، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة سنة 2012، ص 29.

[135] ناصري سميرة، آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010، ص 47.

[136] الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة- الفصل السادس-المادة 33، ص 16.

[137] موقع الأمم المتحدة، السلام والأمن ، اطلع عليه بتاريخ 16 ماي 2020 http://www.un-org/ar/peacekeeping/operations/pleace .shtml.

وبشكل كبير على القوات المسلحة[138]، فهو يستخدم القوات المسلحة لفصل الأطراف المتنازعة ووقف إطلاق النار بإستخدام القوة يكون لأغراض سلمية، على عكس الحرب فإن عمليات فرض السلام أكثر تقييدا بفعل العوامل السياسية وتهدف لجذب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات.[139]

جدول الفروقات المفاهيم السلامية

المصطلح	مضمونه
حفظ السلام	- يسعى للتأكيد من تحقيق الإلتزامات وعدم الإخلال بها كوقف إطلاق النار - هدفه ليس حل النزاع بل تحقيق اللاعنف، عبر تهدئة أوضاع النزاع؛ - ضرورة موافقة الحكومات محل النزاع على تواجد قوات حفظ السلام في منطقة النزاع
صنع السلام	- مرحلة وسطية بين وقوع النزاع وحفظ السلام؛ - العمل على التوفيق بين الأطراف محل النزاع سلميا
فرض السلام	- إستخدام القوة العسكرية للحفاظ على وقف إطلاق النار

المصدر:سليم حميداني، الدبلوماسية الوقائية كآلية أممية في التعامل مع نزاعات ما بعد الحرب الباردة 2013 اطلع عليه بتاريخ 16 ماي 2020 http://guelma.moontada.net/t134/topic

المطلب الثاني: دور الإتحاد الأوربي في إدارة النزاعات البيئية

أصبحت دول الإتحاد الأوربي بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992 وتطويرها بموجب معاهدة أمستردام عام 1997 قوة لا يستعان بها على صعيد العلاقات الدولية وذلك من خلال خلق سياسة خارجية وأمنية مشتركة لتعبير عن موقفه بكل إستقلالية تجاه القضايا الدولية من بينها قضية النزاعات البيئية المسلحة، حيث يضع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة إطارا واضحا للتعاون بين الإتحاد الأوربي والأمم المتحدة ويتشاطران أهدافا عديدة وهي الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.[140]

وقبل الحديث عن وسائل الإتحاد الأوربي لإدارة النزاع لابد من تحديد أهداف السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي.

الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي

يجدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض وأهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوربي نذكر منها:

- ✓ حفظ الأمن والسلم الدوليين؛
- ✓ ضرورة الدفاع عن أمن الإتحاد والدول الأعضاء؛

---

[138] الأمم المتحدة، إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، كتيب الأمم المتحدة لحفظ السلام لذوي الرتب الصغيرة، المسودة الثالثة، نيويورك 1997، ص 12.

[139] Michael w. Doyle, Nicholas sambanis, international peacebuilding, A.T heoretical and quantitative analysis, the American political science review, vol 94, N42000,p6.

[140] سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004-2013، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 2013، ص 18.

- ✓ تعزيز الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان؛
- ✓ تعزيز التعاون الدولي.[141]

وقد شملت المعاهدة المبادرات العسكرية لإتحاد غرب أوروبا التي أنشئت بموجب معاهدة 1948 وقد حددت المنظمة الأوربية الحالية 1992 وفق لإجتماع بيتر سبورغ التدخلات المستقبلية للبعثات حفظ السلام الأروبية وتم تعزيزها بموجب معاهدة أمستردام التي أصفت الطبيعة التنفيذية للسياسة الخارجية عن طريق تطوير لآليات صنع القرار أكثر فاعلية لتحقيق سياسة أمنية مشتركة، وتنصيب ممثل سامي للسياسة الخارجية أولى المهمات التي تولاها الإتحاد الأوربي كانت في عام 2003 وهي مهمة الشرطة في البوسنة والهرسك وبعدها بفترة وجيزة جاءت مهمات مقدونيا ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث كانتا أولى المهمات العسكرية التي تسعى إلى المحافظة على السلام ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة وتحت رايتها.

ومنذ ذلك الحين نفذ الإتحاد الأوربي ما يزيد عن 30 مهمة خاصة ضمن إطار إدارة الأزمات وتستخدم كل من الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي مزيجا متشابها من الآليات والأدوات العسكرية والمدنية الهادفة إلى ضمان الأمن والسلم بالمفهوم الشامل.

وقد تم الإتفاق على سبيل المثال عل إجتماع مجلس التحكيم المشترك بين الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي مرتين في السنة.

كما أفتتح كل من قسمي مهمات السلام والأمور السياسية في الأمم المتحدة مكتب إتصال له في بروكسل، لقد قامت كل من خطة العمل CSDP لدعم الأمم المتحدة في حفظ السلام التي تعود إلى عام 2010 وكذلك إستراتيجية الشراكة بين الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي لحفظ السلام وإدارة الأزمات التي تعود إلى عام 2015 بتحديد عدد من مجالات التعاون التي تتميز بأهمية كبيرة في الإجراءات الرامية إلى المحافظة على السلام القدرة على التدخل السريع، دعم منظمة الوحدة الإفريقية (AU) في هذا المجال مساهمات أكبر من بلدان الإتحاد الأوربي في مهمات الأمم المتحدة على سبيل المثال تدريب وتسليح المجموعات القتالية القائمة منذ 2007 ويتحمل أعضاء الإتحاد الأوربي 35 حتى 40 في المائة من موازنة الأمم المتحدة المخصصة لمهمات السلام كما أن نسبة الجنود الأوربيين المشاركين في المهمات التي تقودها منظمة الأمم المتحدة تتراوح بين 4 و8 في المائة من إجمالي عدد الجنود المشاركين.[142]

وقد بدأت منذ 2013 عودة الدول الأوروبية بشكل جوهري وفعال إلى مشاركة الجدية في مهمات الأمم المتحدة من جل السلام إلى جانب كل من هولندا والسيد وبريطانيا وإيطاليا وأيرلندا وغيرها من الشركاء.

وفي مارس 2017 تمركز أربع طائرات هليوكوبتر قتالية ألمانية وأربع طائرات مروحية للنقل وفي مطلع 2019 كان هناك 840 عسكريا ألمانيا من بين إجمالي 13300 عسكري تتألف منهم المهمة في مالي.

الفرع الثاني: وسائل إدارة النزاعات

إعتمد الإتحاد الأوربي على عنصرين في إدارة النزاع العنصر المدني والعسكري

---

[141] Sans le nom, la politique étrangère et de la sécurité commune (PESC) unité d'études européennes, pp 31-32.

[142] المفوضية الأوربية الممثلة العليا للإتحاد الأوربي للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوربي والمجلس الأوربي واللجنة الإقتصادية الإجتماعية الأوربية ولجنة المناطق، 18 تشرين الثاني، 2015، ص 15.

1- جاءت قمة هلنسكي سنة 1999 عاصمة فنلندا للبحث عن أسباب فشل وعجز الإتحاد الأوربي في إدارة الأزمات وخاصة أزمة كوسوفر أين فشل الإتحاد فيها فشلا كبيرا فإعتمد في هذه القمة الإتفاق على إنشاء قوة عسكرية أروبية قادرة على حفظ السلام والقيام بعمليات إدارة الأزمات ثم جاءت قمة نيس في ديسمبر 2000 التي وضعت القواعد العملية للنواة القوة العسكرية الأوربية.

كما أقرت إنشاء لجنتين لتسير هذه القوة وهما اللجنة السياسية واللجنة الأمنية.[143]

حيث أوصى المجلس الأوربي في إجتماعه في هلنسكي عام 1999 بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أروبية للتدخل السريع في عام 2003 تكون مهمته التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية.

وقد إتفق على أن تكون تلك القوات من 60 ألف عسكري موزعين بالتساوي على بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهو ما أطلق عليها القوة الأوربية.[144]

2- الجوانب المدنية لإدارة الأزمات وبناء السلام

أشار الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي إلى أن الجوانب المدنية قد إكتسبت في السنوات الأخيرة أهمية رئيسية في إدارة الأزمات وقد أنشأ الإتحاد الأوربي أربع مؤسسات مدنية ذات صلة جهاز الشرطة، جهاز القضاء، جهاز الحماية المدنية.

كما تم إنشاء لجنة الجوانب المدنية لإدارة الأزمات والصراعات بهدف تحسين العلاقات بين العناصر العسكرية والمدية حيث وقع الإتحاد الأوربي في سنة 2002 شراكة إستراتيجية لإدارة الأزمات والصراعات مع الحلف الأطلسي.

وفي قمة تسالونيكي في اليونان عام 2003 دعا المجلس الأوروبي إلى توسيع مجال المهمات وذلك بإنشاء وكالة الأسلحة الأوربية وتنمية قدراتها على الرد السريع.

وفي إعلان مشترك حول التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي في مجال إدارة الأزمات والنزاعات حث على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء من أجل تعزيز توفر الموارد البشرية والمادية لإدارة الجوانب المدنية لعمليات حفظ السلام.

وفي سنة 2004 قرر المجلس الأوربي إنشاء وكالة الدفاع الأوربية، كما رافق وزراء الدفاع للإتحاد الأوروبي في إجتماع بهولندا على إنشاء قوة الدرك الأوربية وجعلها تحت تصرف المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي في مجال حفظ السلام.

المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية الأفريقية والوطنية في إدارة النزاع

المطلب الأول: دور المنظمات الأفريقية

الفرع الأول: دور الإتحاد الأفريقي

تم إتفاق على إنشاء الإتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية في سنة 2002 وذلك بانعقاد مؤتمر دربان بجنوب إفريقيا وإقرار هياكله السياسية والإقتصادية والإدارية وأجهزته لتحقيق السلام حيث كانت الأبعاد الأمنية أحد أبرز دوافع الإنتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الأفريقي.

---

[143] حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية مجلد 5، عدد 01، 2009، ص 622.

[144] سعيد أحمد نوفل، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، ص 15.

ويهدف الإتحاد الأفريقي إلى تحقيق وحدة تضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء وتعزيز السلام والأمن من خلال نشر البعثات المختلفة.

- آليات إدارة النزاع

1- حق التدخل

جاء إقرار الإتحاد الأفريقي لما يعرف بحق التدخل والذي طالما عارضته منظمة الوحدة الأفريقية كأهم إضافة وردت في مبادئ القانون التأسيسي.

حيث ينص هذا الأخير بشكل واضح وصريح على حق الإتحاد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء حددها في ثلاث حالات هي جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية ويعطي القانون التأسيسي الحق الكامل للدول الأعضاء في طلب تدخل الإتحاد لإعادة السلام والأمن فيها.[145]

2- عمليات حفظ السلام

تبنى الأتحاد الأفريقي مسألة إرسال قوات حفظ السلام تحت إسم ايماب ويضم (3335) جندي من دول جنوب إفريقيا أثيوبيا وموزنبيق للإشراف على تطبيق الإتفاقية ونزع السلاح وإعادة التكامل وتأسيسي الشروط الملائمة لمهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،[146] وقد نجحت قوات ايماب في تحقيق سلام نسبي في بورندي.

زلا يقتصر تدخل الإتحاد الأفريقي في مسألة ورندي بل كانت له عمليات لحفظ السلام في العديد من الدول التي تشهد صراعا أو أعمال عنف داخلية مثل تدخله في دارفور نتيجة إنتشار العنف المسلح حيث تدخل الإتحاد الإفريقي بين أطراف وعرضه المفاوضات على الأطراف النزاع (الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان بقيادة مينى ميناوي) التي إنتهت بتوقيع إتفاقية وقف إطلاق النار 2004.

وفي 2004 أقر مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي تقديم تعزيزات للبعثة وصلت إلى ما يزيد عن 3000 جندي.[147]

كما نشر الإتحاد الأفريقي 2007 بعثة في الصومال في أعقاب الغزو الإثيوبي للصومال وبعثة أخرى إلى جزر القمر لمراقبة الإنتخابات في 2005.

3- رعاية إتفاقات السلام

يلتزم أعضاء الإتحاد الأفريقي وفقا للميثاق بالنسبة للتسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة حيث تمد جهود الإتحاد الأفريقي حتى توقيع إتفاقيات السلام والإمتثال لها مثال إشرافه على توقيع إتفاقيات السلام في النزاع ليبريا والنزاع في سيراليون وإتفاقيات إحلال السلام في رواندا وإتفاقيات صن سيتي بجنوب إفريقيا 2002.

4- آلية الإنذار المبكر

لتسهيل عملية ترقب النزاعات ومنعها، يتم إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر يعرف بنظام الإنذار المبكر يتكون من مركز مراقبة ورصد يعرف بغرفة الأوضاع يكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة

---

[145] منظمة الوحدة الأفريقية، وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، المادة (04)، يومي 10-12 جويلية 2000، ص ص 06-07.

[146] Arvid EK engard, the African Union Mission in Sudan (AMIS) swedish defence Research Agency, 2008, p14.

[147] شارون ويهارتا، بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على إفريقيا، في مجموعة باحثين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي) ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت 2006، ص 263.

النزاعات في الإتحاد ويكون مسؤولا عن جمع وتحليل البيانات على أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر.

- وحدة للمراقبة والرصد تابعة للآليات الإقليمية يتم ربطها بصورة مباشرة من خلال وسائل الإتصالات المناسبة بغرفة الأوضاع وتعمل على جمع البيانات ومعالجتها ونقلها إلى غرفة الأوضاع.

يضع نظام الإنذار المبكر وحدة قياس للإنذار المبكر تقوم على أساس مؤشرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وعسكرية وإنسانية يتم تحديدها وقبولها وتستخدم لتحليل التطورات داخل القارة وللتوصية بشأن أفضل المسارات حيث يستخدم رئيس المفوضية المعلومات التي يتم جمعها عن طريق نظام الإنذار المبكر لتقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن بشأن النزاعات المحتملة والتهديدات للسلام والأمن في إفريقيا ويستخدم رئيس المفوضية أيضا هذه المعلومات للتنفيذ المسؤوليات والمهام الموكلة إليه.[148]

يقوم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء والآليات الإقليمية والأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة الأخرى بوضع التفاصيل العملية لإنشاء نظام الإنذار المبكر.

5- القوة الإفريقية الجاهزة

بغية تكوين مجلس السلم والأمن من أداء مسؤولياته فيما يتعلق بنشر بعثات دعم السلام والتدخلات الخاصة بها تم إنشاء قوة إفريقية جاهزة ويتكون من فرق جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية وتكون مستعدة للإنتشار السريع عند إشعار ملائم ويتم تحديد قوة وأنماط مثل هذه الفرق العسكرية ودرجة إستعدادها وموقعها العام وفقا للإجراءات التشغيلية الموحدة المعمول بها في الإتحاد الإفريقي لدعم السلم[149] ومن مهامها:

- ✓ بعثات المراقبة والمتابعة؛
- ✓ التدخل في حالة وجود ظرف خطير في دولة عضو أو بناء على طلب دولة عضو من أجل إستعادة السلام؛
- ✓ الإنتشار الوقائي بهدف منع تصعيد النزاع أو تجدد أعمال العنف بعد توصل أطراف النزاع إلى إتفاق؛
- ✓ تعزيز السلام بما في ذلك نزع السلاح؛
- ✓ المساعدات الإنسانية.

6- مجلس السلم والأمن الإفريقي

أنشأ مجلس السلم والأمن الأفريقي كجهاز دائم لصنع القرارات بشأن منع النزاعات وإداراتها وتسويتها داخل الإتحاد ويكون مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الإستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا وتدعم مجلس السلم والأمن المفوضية وهيئة للحكماء وكذلك نظام قاري للإنذار المبكر وقوة إفريقية جاهزة وصندوق خاص.[150]

ومن بين أهدافه ما يلي:

---

148 محمود أبو العينين، دور مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، في محمود أبو العينين (محررا)، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة يوليو 2007، ص ص 61-65.

149 جاكي سيلبرز، القوة الأفريقية الجاهزة، معهد الدراسات الأمنية، مارس 2008، ص 10.

150 رانيا حسين خفاجة، الإتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة، السياسة الدولية، عدد 150، أكتوبر 2002، ص 48.

- ✓ تعزيز السلام والأمن في إفريقيا؛
- ✓ ترقب ومنع النزاعات وتولي مهام إحلال وبناء السلام بغية تسوية النزاعات؛
- ✓ وضع سياسة دفاع مشترك للإتحاد؛
- ✓ التصريح بتشكيل ونشر بعثات دعم السلام؛
- ✓ التدخل في أية دولة عضو في ظروف خطيرة، مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية؛
- ✓ فرض عقوبات؛
- ✓ متابعة التقدم المحرز نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان؛
- ✓ دعم وتسهيل العمل الإنساني.[151]

7- مجلس الحكماء

بغية دعم الجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن في مجال منع النزاعات تم إنشاء هيئة الحكماء تتكون من خمس أعضاء لها مكانتها وذات إسهام في مجالات الأمن والسلم والتنمية في إفريقيا تقدم هيئة أو مجلس الحكماء النصح إلى مجلس السلم والأمن وتدعم جهوده.[152]

الفرع الثاني: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

تجلى حرص الكوميسا COMESA على إقرار السلم والأمن بين أعضاءها في مستويات عدة حيث بدا ذلك واضحا في الهدف الرابع الذي تبنته الكوميسا والذي إنصب على التعاون من أجل تشجيع السلم والأمن والإستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الإقتصادية في المنطقة والسبيل لتحقيق ذلك يمكن أن يكون من خلال التعاون والمشاورات المستمرة حول الأحداث المتعلقة بسلم وأمن وإستقرار الدول الأعضاء وتشجيع والمحافظة على حسن الجوار وحل النزاع بطرق سلمية.[153]

تبنت الكوميسا برنامجا للسلم والأمن الذي يقوم على مجموعة من النقاط نذكر منها:

- ✓ إنشاء هيكل مؤسسي وتفويضه لمنع وإدارة وتسوية النزاعات وهذا الهيكل يتكون من ثلاثة مستويات؛
- ✓ هيئة رؤساء الدول والحكومات وهي تختص بصنع القرار في قضية السلم والأمن ولها الحق في تفويض جزء من اختصاصاتها للمكتب (مكتب وزراء) الذي يقوم بالتنسيق والتشاور مع مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي والأجهزة التابعة للمنظمات الإقليمية الأخرى أثناء تنفيذه لوظائفه المتعلقة بمنع النزاعات من خلال الدبلوماسية الوقائية
- ✓ وزراء خارجية الدول الأعضاء، يجتمعون مرة سنويا لمناقشة سبل تعزيز السلم والأمن ومعوقاته في المنطقة؛

---

151 محمود أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر 2003، ص389.

152 لورى ناثان، الوساطة وفريق الإتحاد الإفريقي للحكماء، تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، 15 يوليو 2004.

153 سماح سيد، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا، المرجع السابق، ص 231.

- ✓ لجنة السلم والأمن تتكون من موظفين حكوميين على أعلى مستوى داخل وزارات الخارجية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى موظفين من دول الأعضاء وترفع اللجنة توصياتها إلى وزراء الخارجية؛
- ✓ إشراك البرلمانيين من دول الكوميسا والفاعلين من غير الدول في عملية منع النزاعات وبناء السلم؛
- ✓ التعامل مع قضايا السلم والأمن بإعتبارها إحدى سبل تحقيق الهدف الأساسي للكوميسا وهو التكامل الإقتصادي؛
- ✓ لتعزيز برنامج الكوميسا للتكامل الإقتصادي فإن عليها تطوير قدراتها في مجالات نظم الإنذار المبكر وإدارة النزاعات، حل النزاعات، التحول في مرحلة ما بعد النزاع؛
- ✓ تنسيق مع جهود المنظمات الأخرى مثل إتحاد السادك في مجال السلم والأمن.

الفرع الثالث: الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الإكواس

بالرغم من أم منظمة الإكواس هي منظمة إقتصادية بالأساس تهدف إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية لدول الإقليم، إلا أن قادة المنظمة أدركوا مدى الترابط بين البعد الإقتصادي من ناحية والبعدين السياسي والأمني من ناحية أخرى ولهذا إتفقت الدول الأعضاء بين دول غرب إفريقيا لحمايتها ضد العدوان وذلك خلال القمة الرابعة للمنظمة التي عقدت بداكار في ماي 1979.[154]

وتأسس الميثاق الدفاعي للمنظمة سنة 1980 لتكون أول نموذج للأمن الجماعي الإفريقي في إطار إقليمي فرعي وحددت نصوص الميثاق الإطار العام لعمله وأهمها النص الذي يشير إلى أن كل دولة عضو في الإكواس تعتبران أي تهديد مسلح أو عدوان ضد أي دولة عضو يمثل تهديدا أو عدوانا ضد الجماعة ككل وينبغي تبادل المعونة والمساعدة في الدفاع وتقوم الأعضاء بوضع قوات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية العاملة تحت تصرف المنظمة تعرف بإسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة.

وفي 1990 إحتدم الصراع في ليبيريا، وأدركت الإيكواس أن هذه الأحداث تهدد المجموعة ككل ولذلك شكلت قوة حفظ السلام تابعة للجماعة سميت بمجموعة الإكواس للمراقبة.

الفرع الرابع: الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي السادك

تضمنت أهداف السادك هدفا أساسيا يشير إلى ضرورة دعم السلم والأمن والدفاع عنهما وتضمن هيكلها التنظيمي جهازا يهتم بقضايا السياسة الدفاع والأمن حيث تم الإعلان عن مشروع هذا الجهاز في 28 جوان 1996 إستنادا إلى المادة الرابعة من معاهدة إنشاء السادك والذي جاء فيه ضرورة دعم الدول الأعضاء وتشجيعهم على التضامن من أجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة كما تنص المادة الحادية والعشرين من المعاهدة على إلتزام الدول الأعضاء بالتعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية والسلم والأمن.[155]

الفرع الخامس: الجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا (الإيكاس)

---

[154] سامي السيد، برامج وآليات السلم والأمن داخل المنظمات الإقليمية الإفريقية، دراسة حالة للكوميسا والأكواس، أفاق إفريقية، عدد 20، خريف 2006، على موقع www.sis.gov.eg

[155] سامي السيد، المرجع السابق، ص 156.

تأسست الجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا في أكتوبر 1983 وتضم في عضويتها 11 دولة وعلى الرغم من أن الجماعة من أضعف المنظمات والتجمعات القائمة في إفريقيا وأشدها تعرضا للنزاعات إلا أنها حاولت التغلب على النزاعات المتفجرة داخل الدول الأعضاء من خلال إقرار العديد من الترتيبات المؤسسية التي تساعد في تحقيق الغرض أهمها:

- ✓ ميثاق الإعتداء تم التوقيع عليه في 08 جويلية 1996 من قبل تسع دول من أعضاء الإيكاس وهو يعد من أهم الأعمدة الرئيسية للتعاون في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن وإمتناع الأعضاء عن كل ما من شأنه التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها أو اللجوء إلى العدوان؛
- ✓ آلية الإنذار المبكر تم التوقيع على إنشاء آلية الإنذار المبكر في مؤتمر القمة الذي عقد في ياوندي في 08 أكتوبر 1996 وتم تحديد مقرها في الجابون وقد خصصت الجابون مقررا لها بالعاصمة وقامت بتأمين وتمويل هذه الآلية.

وقد تحدد ثلاث مهام للآلية:

- ✓ الإشراف على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الإقليم؛
- ✓ تحديد مصادر التوترات والتعامل مع التوترات التي تظهر قبل تحولها إلى صراعات سياسية؛
- ✓ التنبؤ بالنزاعات وتنبيه القادة السياسية بالمصادر المحتملة للنزاعات ومساعدتهم في إتباع الأدوات المانعة لها.

الفرع السادس: المجلس الأعلى للسلم والأمن في إفريقيا الوسطى

تم إنشاء المجلس بناء على قرار إتخذه رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإيكاس وقد نص القرار على إنشاء إطار قانوني ومؤسسي لتعزيز السلم والأمن في الإقليم الفرعي في قمة ياوندي 1999 ليكون المجلس آلية أمنية تقوم بمهمة مزدوجة

- ✓ منع وإدارة وحل النزاعات في إقليم وسط إفريقيا؛
- ✓ إتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتعامل بفاعلية مع الصراعات السياسية بما في ذلك تشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في الإقليم الفرعي.[156]

وفي أكتوبر 2003 إجتمع قادة الجيوش داخل الدول الأعضاء في الكونغو برازافيل وإتفقوا على إنشاء قوة حفظ السلام إقليمية لتدخل في مناطق النزاع تمثلت في بعثة تعزيز السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى والتي باشرت أعمالها في 12 جويلية 2008 حيث ضمت 500 جندي من مختلف الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: الآليات الوطنية لإدارة النزاعات البيئية

يمكن القول أن لا صيغة بديلة عن الديمقراطية لإدارة القوة في المجتمعات المحلية وبالتالي فإن تحقيق الإستقرار ومنع نشوب نزاعات جديدة يبقى وإلى حد كبير رهن بقيام حكومات ديمقراطية حقيقية أكثر تمثيلا لشعوبها وتتمتع بإقتصادات قوية قادرة على إيجاد فرص عمل وإعادة الأعمار والشروع بسياسات ترسخ التعايش السلمي وتعزز الإنسجام الوطني.

---

[156] سماح سيد أحمد المرسي، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا: مع إشارة خاصة لدور الإيكواس في غرب إفريقيا، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لشباب الباحثين، قضايا السلم والأمن في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2006، ص 9.

حيث أدى التركيز على مسألة الترتيبات المؤسسية التي هي الأكثر إحتمالا لتأمين الإستقرار والشرعية الديمقراطية للحكومة في المجتمعات المنقسمة أو ما بعد الصراع هذا أكد بأن تصميم المؤسسات السياسية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على إحتمال نجاح أو توحيد وإستقرار الدولة فالديمقراطية في حد ذاتها ركيزة أساسية لبناء وإستدام أي تسوية.

الفرع الأول: آلية تقاسم السلطة

غالبا ما تركز عمليات السلام على كيفية تقاسم السلطة أو تقسيمها بين الجماعات السياسية والعسكرية الكامنة في صميم النزاع وذلك سعيا لتحقيق تسوية لإنهاء النزاع العنيف حيث أ تقاسم السلطة هو أمر مركزي في العمليات السلمية، وغالبا ما يكون شكل هذا التقاسم مصدرا لخلافات كبيرة.[157]

فيما يعتبر تقاسم السلطة طريقة رئيسية لتحقيق تسوية بين الجماعات المتحاربة والخصوم السياسيين إلا أنه يهدف إلى تحقيق إتفاق بين النخب.

كما أن تقاسم السلطة مسألة فنية متخصصة تنطوي على تعقيدات كثيرة.

1- خيارات تقاسم السلطة

- ✓ **الحكم الذاتي**

تمنح الجماعات شكلا من الحكم الذاتي والذي يمكن منحه بطريقتين أولا من خلال نقل الصلاحيات للأقاليم ثانيا، نقل الصلاحيات المتعلقة بمجالات الحياة والتي تتصل تحديدا بالهوية، من قبيل المجالات المتعلقة بالثقافة والتعليم واللغة، والرياضة.

ففي بورندي على سبيل المثال تتطلب ترتيبات تقاسم السلطة من الأحزاب السياسية أن تنعكس الشخصية الوطنية.[158]

بمعنى وجوب أن تشمل في صفوفها أعضاء من الهوتو ومن التونسي.

فالحكم الذاتي يعتبر جهازا يسمح لمجموعة عرقية أو مجموعات أخرى تدعى هوية مميزة بممارسة السيطرة المباشرة على الشؤون الهامة التي تهمهم بينما يسمح للكيان الأكبر ممارسة تلك الصلاحيات التي تعتبر مصالح مشتركة لكلا القسمين.

- ✓ **النموذج التوافقي**

يشير إلى أن مؤسسات تقاسم السلطة في المجتمعات التعددية تشجع على التعاون الجماعي بين النخب القيادية في أحسن الأحوال وتجنب الصراع العرقي أو الطائفي ما يجعلها أكثر ملائمة للدول التي تكافح من أجل الديمقراطية المستقرة وخلق نظام سياسي مستقر على الرغم من التباينات العرقية أو الطائفية.[159]

حيث تسوي الإنقسامات والنزاعات بين فئاتها المختلفة بالتراضي والتوافق، وتعد الديمقراطية التوافقية في مفهومها العام نمطا من أنماط الديمقراطية التمثيلية يتميز بعدم الإكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم.

---

[157] هارتزل، ك وهودي، م، ترسيخ السلام: تقاسم السلطة إدارة نزاع ما بعد الحرب الأهلية، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، 47 (2)، 2003، ص ص 318، 332.

[158] ويلر، م، وولف، س، (محررين)، الإستقلال والحكم الذاتي وتسوية النزاعات، نهج حيثة لتصميم المؤسسات في المجتمعات المنقسمة، لندن 2005، ووايندلج، ص 232.

[159] النداوي، صبا، قراءة في مفهووم الديمقراطية التوافقية، الحوار المتصدر، العدد 2022، تاريخ 2007/08/29، ص 88.

إستنادا إلى التوافق بين جميع مكونات المجتمع ذي البنيان متعدد الإثنيات أو الطرائف في سبيل تحقيق الإستقرار السياسي والتعايش السلمي.

ومن السمات الرئيسية لتقاسم السلطة التوافقية هي النيتو المتبادل حيث يتم إتخاذ القرار بموافقة أكبر قدر ممكن وفقط مع شبه الإجماع.

✓ **النموذج التكاملي**

يتجنب لبنات الجماعات العرقية كمجموعة متميزة في بناء مجتمع مشترك فهذا النهج يسعى عمدا إلى دمج المجتمع على غرار التقسيم كما يسعى إلى بناء تحالفات سياسية متعددة الأعراق للقضاء على نفوذ الأقلية في إتخاذ القرارات بالأغلبية فهو يسعى إلى دعم المصالحة العرقية من خلال تعزيز المصالح المتداخلة مع الآخرين ويعتبر ّأنجح نموذج في تقاسم السلطة لأنه يتجاوز إنقسامات الصراع في المجتمعات التي مزقتها الحروب.

2- آلية تقاسم السلطة الإقتصادية

يشمل التقاسم الإقتصادي للسلطة توزيع الموارد الإقتصادية التي تسيطر عليها الدولة أو تكلف بإدارتها على عدة مجموعات رغم أنه يمكن تطوير قواعد مستقلة لتوزيع الموارد، فتقاسم السلطة الإقتصادي قد يستغرق شكل تدخلات مثل توزيع الدخل أو تعيين السيطرة على الموارد البيئية وتقاسم ريعها.

الفرع الثاني: آلية الحكم الراشد

هو ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة الشؤون على كافة المستويات وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بإلتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.[160]

يعني ممارسة السلطة باسم الشعب ، يعني إنتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وإندماجا فهو عبارة عن مجموعة من الآليات والأساليب التي تمارس بها السلطة التي تهدف لتحقيق الفعالية والمشاركة والرقابة في سير المواد الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

وبشكل عام يشير الحكم الراشد لكيفية إتخاذ القرارات وتنفيذها داخل قطاع معين وكذلك كيفية حل النزاعات.

الفرع الثالث: آلية التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة على أنها توفير إحتياجات الأجيال الراهنة، بدون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على إحتياجاتها.[161]

لقد أدت التنمية المستدامة التي ترابط مستويات النشاط الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى المستوى البيئي ولضمان نمو هذه الجوانب تحتاج العملية الترابطية إلى توفر العدالة في التوزيع وإعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية.

---

160 عبد النور ناجي،" دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد الثالث، 2010، ص 108.

161 عادل حسين وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1985، ص ص 42-43.

التنمية المستدامة تهدف إلى بناء نظام إجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية وذلك من خلال زيادة المشاركة للمواطنين في العملية التنموية والسياسية وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة وبالتالي هذه الشروط لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم قائم على الرشادة.[162] وتتحقق التنمية المستدامة من خلال إبعادها البيئة والإجتماعيية والإقتصادية والبيئية.

- ✓ البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام العادل لها على أساس دائم ومستديم؛
- ✓ البعد الإجتماعي: النهوض برفاه الإنسان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحة والتعليم وإحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات التنوع والتعددية، المشاركة الفعلية في صنع القرار؛
- ✓ البعد الإقتصادي: زيادة دخل المجتمع والقضاء على الفقر من خلال إستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.[163]

الفرع الرابع: دور المجتمع المدني

المجتمع المدني هو مجال التفاعل الإجتماعي بين الدولة والمجتمع فهيكل تكوين المجتمع المدني يشير إلى مجموعة كاملة من التنظيم الرسمي والغير الرسمي بهدف تحقيق المصالح المشتركة للمواطنين.

فهو يعني الحقوق المدنية، التعاقد حق الإقتراع الحر للإنتخابات البرلمانية، حقوق المواطنة.

فمنظمات المجتمع المدني تساهم مساهمة كبيرة في مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة في توزيع الموارد وعائداتها على السكان.

ولقد تم تعزيز دوره في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث إعترفت الأمم المتحدة بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وفق المادة 13.

كما أنه يلعب دورا مهما في القضاء على الفقر وتشجيع المبادرات الشبانية فهو يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في المجتمعات إلى حطمتها النزاعات.[164]

خلاصة الفصل

[162] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر 2008، ص ص 88-89.

[163] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 90.

[164] رشيد عبد الوهاب، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة 1999، ص 88.

تناولنا آليات إدارة النزاعات البيئية منها الآليات الدولية التي تمثلت في آلية الأمم المتحدة من خلال نشرها لبعثات السلام ولتسوية النزاع وكذلك المبادرات التي قامت بها الأمم المتحدة في سبيل إدارة النزاعات البيئية وكذلك مراقبة وحماية الموارد البيئية من الإستغلال الغير عقلاني عن طريق فرض عقوبات على الإتجار الغير الشرعي بالموارد البيئية.

بالإضافة إلى دور الإتحاد الأوربي في إدارة النزاعات البيئية عن طريق الوسيلة العسكرية والمدنية ثم تطرقنا إلى المنظمات الإقليمية منها الإتحاد الإفريقي والجهود التي بذلها في سبيل التسوية السلمية للنزاعات وكذلك فروعه. بالإضافة إلى الآلية الوطنية لإدارة النزاعات تمثلت في تقاسم السلطة وآلية الحكم الراشد ودور المجتمع المدني.

الفصل الرابع:النزاع البيئي في إقليم دارفور ومستقبل النزاع

تمهيـــــــد

يعتبر السودان من أكبر الدول التي شهدت صراعات داخلية حول الموارد الطبيعية خاصة إقليم دارفور من خلال زيادة حدة التنافس بين القبائل من أجل الإستحواذ على الموارد مخلفة وراءها تدهورا بيئيا خطيرا ما أرغم الدولة إلى السعي وراء إيجاد حلول ووضع إصلاحات من أجل حماية للبيئة.

المبحث الأول: دور عوامل البيئية في النزاع في إقليم دارفور

إن النزاع حول الموارد الطبيعية هو من أهم المحاور التي شغلت العالم، ومن أهم وأكبر المشكلات في السودان فقد أدى هذا النزاع إل نشوب حروب عدة منها الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة.

وقد أسفرت هذه الحروب عن خسائر إقتصادية وإجتماعية وخسائر في الموارد الطبيعية والبشرية.

الموارد الطبيعية المتمثلة في الأرض، الزراعة، الثروة الحيوانية، مصادر المياه، الغابات والمراعي هي المحور الأساسي للنزاعات في دارفور.

كما أن الصراعات في السودان تطورت بسبب التباين العرقي والديني والسياسي فبعد أن كانت صراعات محدودة المطالب مرتبطة بالتنافس حول الموارد والأراضي تحولت بسبب الأفكار والإيديولوجيات إلى مطالب سياسية أدت إلى ظهور كيانات سياسية قبلية وجهوية.

وتعتبر محدودية الموارد الطبيعية والزيادة المضطربة في السكان والماشية من العوامل الهامة التي تسببت في إندلاع وإستمرارية الصراعات القبلية في دارفور بالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية التي إرتبط بها الصراع في إقليم دارفور نجد أيضا البعد الدولي أو التدخلات الخارجية ساهمت في تأأجيج حدة التوتر السياسي والعسكري والذي تمثل على نحو رئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تدويل قضية دارفور في مجلس الأمن الدولي فضلا عن فرض العقوبات الإقتصادية والسياسية التي كانت تسعى فيها للسيطرة على حقول النفط وسط وغرب إفريقيا بما فيها دارفور إلى جانب المنافسة الصينية لها في السودان فحين تمثل الدور الصيني والفرنسي في المحافظة على مصالحهما الإقتصادية المتمثلة في الحصول على إمتيازات النفط في السودان.

وسنحاول هنا التركيز على أهمية البيئة التي تؤثر تدهورها في الموارد الأرضية المتجددة إلى تحفيز أو إنفجار الصراعات المحلية إذ يؤدي عدم ضبط التدهور البيئي، أو السيطرة عليه من قبل الدولة نتيجة لسياستها أو ضعفها، إلى تحول هذه الصراعات المحلية إلى صراعات عنيفة كما هو الحال في إقليم دارفور.[165]

المطلب الأول: تطور النزاع في دارفور

الفرع الأول: دراسة جيو بوليتكية لإقليم دارفور

1- الموقع الجغرافي لإقليم دارفور

يقع إقليم دارفور والذي يعني بلاد الفور غرب السودان حيث تبلغ مساحته حوالي نصف مليون كم مربع أي ما يعادل 20% من مساحة السودان، وهي مساحة كبيرة جدا تعادل مساحة فرنسا تقريبا أو العراق.

تربط دارفور بين شمال إفريقيا وجنوب صحراء إفريقيا وحوض النيل غرب إفريقيا، ويمتد إقليم دارفور بين خطي عرض 10 و20 شمالا وخطي طول 16 و27 شرقا.

من الشمال الصحراء الليبية ومن الغرب التشاد وإفريقيا الوسطى (نفس حدود السودان الغربي لأنها على طرفه الغربي ومن الجنوب جنوب السودان وإفريقيا الوسطى ومن الشرق إقليم كردفان.[166]

---

[165] محمد سليمان دارفور، حرب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر، كمبردج، المملكة المتحدة 2004، ص 31.

[166] حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دار نور، قصة الصراع الأهلي السياسي، الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، ب.ت، ص 15.

الفور هو إسم القبيلة التي تقيم في هذا الإقليم.

2- سكان الإقليم

يبلغ عدد السكان في دارفور حوالي سبعة مليون نسمة[167] ويعيش في الإقليم مجموعات سكانية مختلفة حيث يوجد قبائل ذات أصول سامية عربية وقبائل ذات أصول حامية إفريقية.[168]

أولا: مجموعة القبائل ذات الأصول السامية العربية

تنشط في مجال الرعي منها قبائل القارة، الزريقات، بني هليه، الكبابيش؛[169]

- قبيلة البقار: وهي قبائل رعاة إبل وهم من أبرز قبائل السودان في الصفات الحربية صيادون مهرة؛[170] الزريقات أكبر قبائل البقارة عددا وأوسعها وطننا وهم رعاة متحركون؛

- بني هليه: كانو فيما مضى جماعة كبيرة تعرضت بضغط سلاطين الفور جعلتهم يهاجرون إلى تشاد؛

- التعايشة: وهي قبيلة من قبائل دارفور؛[171]

- المسيرية: وهي من أغنى القبائل في الثروة الحيوانية والزراعية.[172]

ثانيا: مجموعة القبائل ذات الأصول الحامية الإفريقية

يعتمدون على الزراعة وتضم قبائل عدة منها الفور- الزغاوة المساليت- البرقي- الداجو- البرنو- التعايشة.[173]

- الداجو من أقدم القبائل ينتشرون في كل ولايات دارفور ويعملون في الزراعة؛[174]

- قبيلة الزغاوة هم خليط من الزنوج والبدو الليبيين؛[175]

- قبيلة الفور عبارة عن خليط من القبائل الإفريقية والعربية وهم أكثر نفوذ وسيطرة على بقية السكان؛

- قبيلة المساليت تقع أقصى غرب دارفور تمتهن الزراعة وتربية المواشي؛

- كما أن القبائل في دارفور تتحدث العربية بالرغم من تعدد لعات محلية وتدين الإسلام.

ثالثا: الموارد البيئية

يعتبر دارفور أكثر ولايات السودان إمتلاكا للثروة الحيوانية، والتي تعادل 26% من مجموع ماشية السودان وذلك بسبب تنوع المناخ ووفرة المراعي حيث تقدر صادراتها من الإبل والضان لمصر وليبيا بحوالي 60% من إجمالي صادرات السودان، بالإضافة إلى الثروة النباتية والزراعية الهائلة حيث يتنوع إنتاج إقليم دارفور من الحبوب الزيتية مثل الفول السوداني والذرة إلى التبغ والمانجو والبرتقال والقطن والأرز والسمسم،[176] ويعتبر الإقليم أهم مصدر للجلود وريش النعام وسن الفيل بالإضافة إلى ذلك يملك الإقليم ثروة معدنية ضخمة غير مستغلة في باطن الأرض مثل الحديد والزنك والرصاص مستغلة في

---

167 الزاكي، عمر حاج، دور الإتحاد الأروبي في مشكلة دارفور، ورقه في كتاب أزمة دارفور، ص 367.

168 ضيفي عبد النعيم، دارفور: التاريخ، الصراع، المستقبل، الطبعة الأولى، دار الرشاد، سنة 2008، ص 13.

169 Ibrahim, hayder, dafrur report 2006 sudan ese studies center, dar ghareb, 2006, p15.

170 المرجع نفسه، ص 16.

171 طه وسام أحمد، نظام الإدارة في دارفور(1916-1936)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، سنة 2009، ص ص 25-26.

172 ضيفي عبد النعيم، مرجع سابق، ص 25.

173 بوشة، إبراهيم، أزمة دارفور والأرض، ورقة في كتاب أزمة دارفور، ص 129.

174 ضيفي عبد النعيم، مرجع سابق، ص 13.

175 البحري زكي، دارفور، أصول أزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية مكتبة النهضة المصرية، ص 6.

176 عبد الحليم، رجب محمد، العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى، ص 22.

غرب دارفور، ويمتاز بوفرة المياه وماتحمله من أهمية حيث أن هناك مخزون إستراتيجيا هائلا من المياه الجوفية تحديدا في الحوض النوبي، إضافة إلى توفرر التربة الزراعية الخصبة والمناخ الملائم.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لإقليم دارفور

تتفاوت الأراء حول الجذور التاريخية لإقليم دارفور فهناك من يرى أن دارفور عاشت كدولة مستقلة خلال الفترة من 1650 إلى 1916 وكانت تسمى سلطنة فور، ويرى آخرون أن سلطنة دارفور نشأ وإستمرت في الفترة الممتدة بين 1445 و1874، وأن تلك السلطنة الإسلامية قامت إلى جانب سلطنات ومماليك إسلامية في الحزام السوداني، مثل مملكة سنار، ثم كردفان، وغيرها، وقد أصبحت دارفور جزءا من السودان بعد عام 1847، فدارفور يعرف عنها أنها أرض القران، فمنها خرج المحمل وكسوة الكعبة فكانت منارة لنشر الإسلام في إفريقيا غربا وجنوبا، وبالتالي مثلت خطا فاصلا بين العالم العربي الإسلامي والعالم الإفريقي المسيحي.[177]

وبذلك فإن الخصوصية التاريخية الأولي تتمثل في كون دارفور موطنا لسلطنة قديمة، كانت أقوى في بعض الأحيان من سلطنة الفونج وعندما غزا محمد علي باشا إقليم الفونج عام 1821 إنحصرت حملته دون غزو إقليم دارفور، ولم ينضم هذا الإقليم للحكم المصري التركي إلا في عام 1875، وهذا معناه أن الإقليم لم يخضع لتلك التجربة مثل سائر أقاليم السودان في وادي النيل وكردفان والبحر الأحمر، ومن ناحية أخرى كان الإقليم من أوائل الأقاليم تحرار في حقبة المهدية فقد إكتمل تحريره عام 1882.

بينما لم يكتمل تحرير إقليم الفونج إلا عام 1885 عندما بدأت الدعوة المهدية في السودان كانت دارفور من أكثر الأقاليم إستجابة للدعوة المهدية وصار حليفة المهدي من ذلك الإقليم وجعلها حلقة الوصل التاريخية الوحيدة ما بين سودان سنار وسودان الفاشر وعندما خضع سودان وادي النيل وكردفان والبحر الأحمر لسيطرة الحكم البريطاني المصري عام 1899 توجه السلطان على دينار إلى الفاشر وأعاد تأسيس سلطنة الفور المستقلة، التي إستمرت تحت قيادته إلى أن ضم إقليمها إل السودان في عام 1916.[178]

الفرع الثالث: تطور النزاع في إقليم دارفور

تعاني دارفور منذ سنوات طويلة من الإهمال وضعف الخدمات إن لم يكن إنعدامها في العديد من مناطق الإقليم والتأثر بموجات التصحر والجفاف وإزدياد وتيرة الصراعات القبلية وما إرتبط بها من ظواهر النهب المسلح والإنقلاب الأمني وقد إتخذت الأزمة مسارا جديدا بعد تطور النهب المسلح والصدمات القبلية في الإقليم إل نوع من التحالفات الإثنية بين قبلتي الزغاوة والفور ضد بعض القبائل العربية حيث تحول هذا التحالف إلى نواة حركة سياسية جديدة هي حركة تحرير دارفور التي ظهرت أول منشوراتها في 19 جويلية 2002 بعد أن تحولت هذه المجموعة المقاتله الصغيرة -التي نشأت أساسا بغرض الدفاع- إلى الهجوم على مؤسسات الدولة ورموزها في دارفور، ومنها الهجوم على وحدات القوات المسلحة ومقر الحكومة ةالأجهزة الحكومة والبنوك وبعض المشروعات التي تديرها الدولة.[179]

1- مراحل الصراع في دارفور

1-1- جذور الصراع

---

177 الجمل شوقي، تاريخ سودان وادي النيل، حضارته وعلاقته بمصر، مكتبة الأنجلوا المصرية، ج1، سنة 1969، ص ص 263-264.

178 البحيري زكي، مرجع سابق، ص ص 14-18.

179 السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، إيترك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2006، ص 70.

إن شرارة لهذا الصراع الأخير قد إنطلقت عام 1986 في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت لواء التجمع العربي بدعم من حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الإتحادي الديمقراطي الشريك في الإئتلاف الحكومي وقد ظهر هذا الصراع في الحرب الأهلية بين الفور وبعض القبائل العربية في مناطق جبل مرة وجنوب وغرب دارفور، التي راح ضحيتها أكثر من 15 ألف مواطن وبلغت خسائرها أكثر من 20 مليون دولار، وقد إستطاعت حكومة الإنقاذ إجبار الطرفين للتوصل إلى إتفاقية صلح قبلي هش إلا أن الصراعات القبلية تواصلت بعد عام 1993 في مختلف مناطق دارفور الشمالية والغربية بين القبائل العربية والإفريقية.

وقد لعبت العوامل السياسية دورا في إذكاء الصراع الذي كان بالأساس صراع حول المرعى والماء وساهمت الحكومة المركزية في تأجيجها بعض تطبيق سياسة تقسيم الولايات وإنشاء إدارة أهلية للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة وأغلب هذه القبائل وافدة من تشاد.

نتيجة لذلك، إندلع الصراع المسلح بين قبيلة المساليت الإفريقية وبعض القبائل العربية حيث أحرقت القرى وتم مسحها من على الخرائط،[180] وتشريد للمواطنين غير أن الصراع لم يتطور إلى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء الفور الذين تحالفو مع الزغاوة بإحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة جبل مرة بغرب دارفور في 19 جويلية 2002، حيث أعلن لأول مرة عن الحركة المسلحة وتوزيع منشورات سياسية، باسم جيش تحرير دارفور،[181] وحددت أهداف الحركة الجديدة في تحرير افقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تردي الخدمات وتهميش المنطقة وفي سنة 2003 تحولت دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية تماما لمواجهة التحالف الجديد خاصة أن الحكومة بدأت في التنبه لخطورة الإدعاءات التي نشرت عن إقامة دولة الزغاوة الكبرى التي تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا والنيجر.

إستفاد التجمع العربي من هذا الإدعاء في التقرب من الحكومة والتنسيق معها لمواجهة التهديد الأمني الجديد وتزامن هذا مع إنضمام أعداد كبيرة من أبناء الزغاوة من الإسلاميين إلى الحركة المسلحة والتي غيرت إسمها إلى حركة تحرير السودان وإلى حركة العدل والمساواة،[182] وأصبحت للحركتين قوات منظمة كما أصبح لهما برامج وخطاب سياسي يطالب بالمساواة في السلطة والثروة لجميع أبناء المناطق المهمشة في السودان.

وكانت أحداث الفاشر 2003 حيث قام المتمردون بتدمير 06 طائرات عسكرية في مطار المدينة وإختطاف قائد عسكري برتبة لواء،[183] حيث أدت هذه الأحداث إلى لفت إنتباه العالم والرأي العام المحلي داخل السودان وقد أوقفت الحكومة المفاوضات وتوجه الفريق إبراهيم سليمان إلى شمال دارفور لحل القضية سلميا بالإستجابة للمطالب الشعبية.

---

[180] سليمان محمد خليل العناني، أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني، 2008، ص 92

[181] كمال الجازولي، الحقيقة في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2006، ص 39.

[182] ضلع جمال محمد السيد، أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية 2008، ص ص 24-25.

[183] رأفت إجلال رسلان، هانئ، أبعاد الصراع في دارفور الأزمة والأفق المستقبلي، مركز البحوث والدراسات السياسية، سنة 2004، ص ص 22-24.

2-1- توظيف الجنجويد في الصراع

بدأت الحكومة في التعبئة لسحق التمرد عسكريا، وإستنفرت القبائل المختلفة لمواجهة تطورات الأحداث كانت قبل ذلك تصفها بعمليات قطاع الطرق والنهب وإستفادت من مليشيات القبائل العربية في منطقة جبل مرة التي كانت تقاتل الفور والزغاوة تحت إسم الجنجويد وإعترفت بها رسميا وضمتها لقوات دفاع شعبي التي تعامل كقوات نظامية، كما إستفادت من الوجود المسلح لبعض العناصر الأجنبية التي دخلت السودان عبر حدود ليبيا ووصلت إلى مناطق وادي صالح بغرب دارفور وأغلبها من العناصر العربية التي كانت تستهدف تشاد في الأساس،[184] وتكاتفت القبائل العربية بشمال وغرب دارفور بعد أن وفرت لها الحكومة السلاح والأموال وجهت الحكومة والجنجويد عملياتهما ضد المواطنين وتسببت في نزوح أكثر من 2.5 مليون مواطن هروب حوالي 500 لاجئ خارج الحدود،[185] وقتل قرابة 200 ألف مواطن وحرق مالا يقل عن 4000 قرية،[186] وتسببت في إنتشار السلاح وسط القبائل الساعية لحماية أفرادها وشكل المتمردون محاكم صورية لمحاكمة المواطنين وفرض ضرائب وإتاوات عليهم وإخطاف زعماء القبائل.[187]

وفي أوت 2006 شنت الحكومة السودانية وميلشيات الجنجويد هجوما على مناطق في شمال دارفور وجبل مرة كما شنت قوات منى أركو مناوي هجوما على المدنيين.

وظلت منطقة الحريدة غير آمنة على المدار عام 2006 حيث دمرت عشرات القرى في هجمات شنتها ميلشيات الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة وفر نحو 80 ألف شخص من مخيم النازحين وفي نوفمبر 2006 قبل وصول بعثة الإتحاد الإفريقي بيوم واحد هاجمت ميلشيات الجنجويد ثماني قرى ومخيمات للنازحين غرب دارفور وقتل ما لا يقل عن 50 شخصا.

وفي أكتوبر 2007 شنت الشرطة السودانية هجوم على مخيم كاملا وهو أكبر مخيم للمشردين في دارفور وقد تعرضت بعثة الإتحاد الإفريقي مرار لإطلاق النار حيث قتل 10 عناصر قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الإتحاد الإفريقي على يد المتمردين.

وقد تزايدت الهجمات على عمال الإغاثة الإنسانية ومعداتهم بنسبة 25% في النصف الأول من عام 2007 مما أدى إلى تراجع المقدرة على إغاثة المتضررين وقد عملت الحكومة السودانية في 2008 على إستخدام آلية الإعتقال التعسفي والعشوائي تجاه أبناء دارفور.

كما لا ننسى الهجوم الذي قامت به حركة العدل والمساواة على أم درمان في 10 ماي الذي خلف الكثير من المآسي.

وفي عام 2009 بدأت حدة الصدام تخف إلا أن النزاع عاد من بعدها مما يوحي بأنه من المبكر إعلان إنتهاء الحرب من قبل رئيس بعثة الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة حيث صرح الأمين العام للأمم المتحدة

---

184 جمالي حسين جلال الدين، الصراع العسكري في دارفور والمحكمة الجنائية الدولية، أصوات من دارفور، العدد الثاني، 2008، ص 2.

185 طارق أحمد عثمان، مبارك محمد عبد المولى، الصراع في دارفور: الجذور، الأسباب، تطورات الأزمة، في حسن مكي والسيد فليفل (محرران)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، معهد الدراسات الإفريقية، القاهرة 2005.

186 نبيل، وليد، إستراتيجية الصراعات والحروب البشرية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو سنة 2006، ص 123.

187 كمال الجازولي، مرجع سابق، ص 39.

بان كن مون في 2009/12/02 أن عملية السلام وصلت إلى مفترق الطرق ودعا الحكومة والفصائل المسلحة إلى إتفاق سلمي في أسرع وقت.

ويعمل وسيط الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي جبريل فاسولي مع حكومة قطر للتوصل إلى إتفاق بمشاركة منظمات المجتمع الدولي هذه الأخيرة إتفقت مع الفصائل المسلحة على إعادة بدء المفاوضات في الدوحة في 18 جانفي 2010 تلتها محادثات مباشرة بين الحكومة والفصائل في 24 جانفي وضرورة إلتزام السودان بقررات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدارفور والمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير بتهم إرتكاب جرائم حرب.

الفرع الرابع: أطراف النزاع المسلح في إقليم دارفور

1- الأطراف الداخلية للمشكلة

- الحكومة الوطنية

إن هذه الحكومات منذ تولت السلطة في السودان منذ تاريخ إستقلالية إلى غاية يومنا هذا كانت مسؤولة عن التهميش وتركيز العمل التنموي على مناطق دون أخرى (العاصمة وأرض الجزيرة)؛

- التنظيمات الإفريقية

لم تنشأ الحركتان العسكريتان الإفريقيتان في دارفور من فراغ فقد سبقتها إلى الإحتجاج ارهاصات سياسية وعسكرية أهمها:

- ✓ **جبهة نهضة دارفور**

جاءت هذه الجبهة كرد فعل على التخلف الذي يعاني منه السودان وركزت على المشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية إلا أنها توقفت عن النشاط؛

- ✓ **حركة بولا سنة 1990**
- ✓ **جبهة تحرير السودان**

قامت مجموعة مسلحة من أبناء الفور والزغاوة بإختلال قولو عاصمة جبل مرة وأعلنت نفسها تحت إسم جيش تحرير السودان،[188] بزعامة المحامي عبد الواحد نورمن قبائل الفور ويتولى أمانتها أركوي مناوي من قبائل الزغاوة حيث رفعت السلاح ضد التهميش الإقتصادي والإجتماعي في الإقليم وقامت بالإتصال بزعيم المتمردين في الجنوب في إجتماع سنة 2003 وقد قامت بتغير إسمهم من حركة تحرير دارفور إلى حركة تحرير السةدان ودعت إلى قيام سودان علماني ديمقراطي موحد لكن حدث إنقسام داخل المجموعة حيث قام مناوي بتحويل شحنة من الأسلحة قدمها زعيم المتمردين جون قرانق لقبيلة الفور إلى قبيلة الزغاوة كما قامت قبيلة الزغاوة شن هجوم على جبل مرة لإنتزاع السيطرة لكنه توقف نتيجة الضغط من أريتريا.[189]

- حركة العدل والمساواة

تشكلت سنة 2003 تحت رئاسة طبيب سوداني خليل إبراهيم من الزغاوة وهي تتكون من قبائل الفور والزغاوة والمساليت،[190] ويرون أن أسباب المشكلة هي سياسية وإقتصادية وثقافية، ويعارضون إحتكار

---

188 شرشر، طارق زكي محمد، مواقف الجامعة العربية من أزمة دارفور، رسالة ماجستر سنة 2009، ص 56.

189 ضيفي عبد النعيم، مرجع سابق، ص 36.

190 ضلع جمال محمد السيد، أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية، سنة 2008، ص 25.

السلطة من قبل الشمال وهذا ما أدى إلى التهميش،[191] وتربط هذه الجماعة بالمتمردين شرق السودان والجماعات المتمردة في الجنوب شمال وادي النيل، وهي حركة ثورية إجتماعية تسعى لإحداث تغيير شامل في البنية الإجتماعية والإقتصادية ونظم الحكم وتجديد القيم الثقافية.

وهكذا نجد أن الأطراف التي تمثل النزاع في دارفور هما حركتين رئيسيتين جبهة تحرير السودان وجماعة العدل والمساواة وهما من قبائل إفريقيا ويمثلان الجانب المتمرد ضد حكومة السودان، والطرف الثالث في النزاع هم الجنجويد ومختلف في إصولهم هم عرب أم أفارقة.[192]

وقد حددت إختلاف بين الجماعتين أدى إلى إشتباكات مسلحة مما جعل حركة تحرير السودان تقوم بمهاجمة قوافل الإغاثة الدولية.

- التنظيمات العربية

✓ **التجمع العربي**

نشأ في بداية الثمانينات ويتشكل من 28 قبيلة عربية من غرب السودان وحدد أهدافه فيما يلي:

- الهدف المرحلي: الإستيلاء على حكم ولايات الغرب الستة في دارفور وكردفان؛
- الإستيلاء على الحكم في السودان سنة 2020.

✓ **الجنجويد**

هم مجموعة من العرب الرحل،[193] من شمال دارفور ودول تشاد يعملون كقطاع طريق ويقومون بعمل تطهير عرقي لصالح حكومة الخرطوم يرتدون ملابس شبه عسكرية ظهرو بعد موجة الجفاف التي لحقت بإقليم دارفور في الثمانينات من القرن العشرين حيث نزح الألاف من القبائل الرعوية إلى منطقة القبائل التي تعمل بالزراة وهذا ما ترتب عنه إحتكاك دائم وهجمات من الجنجويد على أبناء القبائل المستقرة،[194] وكان أول هجوم على بنك الدم في مدينة قيالا جنوب دارفور سنة 1986 وبعد هذا الهجوم توسعت عمليات قطع الطريق والقيام بالسلب والنهب لثروات الإقليم وإنشغال الدولة في محاربة المتمردين في الجنوب.[195]

ومع إندلاع الصراع تزايد دور الجنجويد وأخذ طابعا سياسيا عنصريا فهم يهاجمون القرى الإفريقية ويقتلون السكان ويحرقون مساكنهم ويحتلون أراضيهم.

- الحركة الشعبية لتحرير السودان

إن التنسيق بين جنوب السودان وغربه لم يتوقف بموت بولا وفشل حركته حيث تحول من توحيد العمل العسكري المشترك إلى التنسيق السياسي والمساعدات اللوجستية والفنية من طرف الحركة الشعبية في الجنوب إلى حركة تحرير السودان في الغرب.

- حزب المؤتمر الشعبي

---

191 عثمان عبد النعيم، مرجع سابق، ص 38.

192 فيلنت، جولي ودي قال، ألكس، ترجمة أنطوان باسيل، تاريخ دارفور حرب وإبادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص 158.

193 ضيفي عبد النعيم، مرجع سابق، ص ص 39-40.

194 المهدي الصادق، نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإتفاق في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سنة 2008، ص 152.

195 البحيري زكي، مرجع سابق، ص 114.

هناك علاقة فكرية وحزبية بين كل من زعيم حزب المؤتمر الشعبي وبين خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة فكلاهما من النشطاء في الجبهة الإسلامية كما عملا سويا كمسؤولين في حكومة الإنقاذ هذه الخليفو جعلت المراقبين يربطون بين رغبة الشيخ حسن الترابي في إسقاط حكومة البشير وبين حركة العدل والمساواة في العمل العسكري.

2- الأطراف الإقليمية

إن دول الجوار تمثل أطرافا غير فاعلة وتتم صراعات الداخلية بتدخل الدول المجاورة بشكل و بآخر من أجل التأثير على مسار وتطور الصراعات.[196]

- موقف تشاد

فقد سعت إلى عدم تقديم أية مساعدات للمعارضة تلبية لطلب الحكومة السودانية وذلك سعيا لتحقيق مايلي:

- ✓ ضمان عدم إثارة الخرطوم، مشكلات لها عند حدودها الشرقية الممتدة بينها وبين السودان وبالتحديد عند حدود دارفور وتشاد من خلال تعهد من الجانب السوداني بعدم دعم المعرضة التشادية؛[197]
- ✓ عدم الإستقرار في السودان وخاصة في دارفور ينعكس سلبا على الإستقرار السياسي والإجتماعي في تشاد منها نزوح اللاجئين.

- موقف ليبيا

إتسم الموقف الليبي بالغموض وذلك لإرتباط ليبيا بجميع أطراف النزاع وقد حاولت أخذ دور الوسيط بين الفرقاء السياسيين في دارفور وحكومة الخرطوم وقد توارت ليبيا عن دارفور بعد ثورة الربيع العربي التي أطاحت بالرئيس السابق.[198]

- موقف مصر

غلبت عليه الحيادية ولعبت دور توافقي من خلال الإرتكاز إلى منطلقات رئيسية بشأن الأزمة.[199]

- ✓ الوقوف ضد أي مسعى لتدويل الأزمة وضرورة إلتزام كافة الجهود الدولية والحفاظ على وحدة السودان وسيادته؛
- ✓ الحرص على معالجة الأزمة تحت مظلة الإتحاد الإفريقي وفي إطار إفريقي عربي؛
- ✓ ضرورة التوصل إلى إتفاق شامل بين الحكومة السودانية وأطراف النزاع بشكل نهائي وهذا كله ناتج عن إدراك مصر أن زعزعة الإستقرار في السودان ينعكس سلبا على الأمن القومي في مصر وإرتباط الأمن المائي المصري الذي يعتمد على نهر النيل التي تكون منابعه من السودان الجنوبي إذ تدور الأخيرة في فلك المصالح الإسرائلية والأمريكية حيث تستخدم المياه كورقة ضغط التوجهات الجيوبوليتكية لمصر.

- موقف نجيريا

---

196 شبانة أيمن السيد محمد، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية والإفريقية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم سياسة، سنة 2003، ص 117.

197 رأفت، إجلال ورسلان، هانئ، مرجع سابق، ص 34.

198 قنديل محمد، آفاق أفريقية، المجلد السابع، العدد 34، سنة 2008، ص 168.

199 ضيفي عبد النعيم، رسلان، هاني، مرجع سابق، ص 35.

على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة الآن نيجريا حرصت على لعب دور فعال في أزمة دارفور من أهمها التدخل الدولي في هذه المشكلة قد يؤدي إل عدم الإستقرار في منطقتي وسط وغرب إفريقيا مما يؤثر على الدور النيجيري وقد أصر الرئيس النيجيري بصفته الرئيس الحالي للإتحاد الإفريقي على توسيع صلاحيات القوة الإفريقية لتشمل حماية المدنيين.

- موقف أريتريا

إنتهجت سياسة عدوانية ضد حكومة الخرطوم وذلك بتأيدها للمعارضة وإستقبالها على أراضيها ودعمها لحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وذلك بسبب ما يلي:

- ✓ تخفيض الضغط الإقليمي الذي يشكله محور صنعاء الذي يتكون من اليمن، إثيوبيا، السودان، وذلك من خلال زعزعة الإستقرار داخل السودان؛
- ✓ تخفيف الضغوط التي فرضتها القوات الحكومية السودانية على منطقة الشرق المجاور لها وذلك بإنشغال الحكومة السودانية بمشكلة دارفور يساعد إريتريا على الإنفراد بالشرق كله؛
- ✓ الأطماع الأريترية على الأراضي الزراعية في منطقة شرق السودان.[200]

- موقف إفريقيا الوسطى

تخوفها من بعض قوى المعارضة فيها أن تستغل أزمة دارفور وتقوم بالإنقلاب أو تمرد ضدها نظرا للإرتباط القبيلة بين دارفور وجمهورية إفريقيا الوسطى ولذلك مصلحتها تكمن في الحل السلمي للأزمة دون التدخلات الخارجية، كما أنها لجأت لتوثيق علاقتها مع جارتها السودان وتشاد لضبط الحدود.

تأييدها لتحركات الإقليمية لحل أزمة دارفور سلميا وأصدرت تعليمات تؤيد فيها الجهود السلمية التي يقوم بها الإتحاد الإفريقي ودول الجوار.[201]

3- الأطراف الدولية

تعدد الجهات والدول الأجنبية التي تدخلت في مشكلة دارفور وأصبح لها دور في الأحداث وتحديد إتجاهات المنظمات العالمية وهيئة الأمم المتحدة من أهم المواقف الدولية نذكر منها:

- الموقف الأمريكي

إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا عدائيا ضد الحكومة السودانية منذ إندلاع الصراع في دارفور وتجسيد هذا الموقف من خلال مجموعة من العقوبات والحملات التحريضية التي تأتي في مقدمتها تدويل مشكلة دارفور وإدراجها على جدول أعمال الأمم المتحدة وإعطائها مساحة كبيرة من المناقشات ودعم وإصدار القرارات الدولية من خلال مجلس الأمن بشأن الإبادة الجماعية من طرف الحكومة السودانية ضد سكان دارفور والتدخل الأممي وإمكانية إستخدام القوة.[202]

وهذا يمكن وراءه مصالح أمريكية في المنطقة منها:

- ✓ التخطيط لربط نفط دارفور مع خط تشاد-كاميرون الذي يتم تصديره عبر ميناء كريبي على المحيط الأطلسي الذي يشكل بديلا عن النفط في الشرق الأوسط وقت الأزمات فضلا عن تقليل مصاريف

---

200 كامل أحمد خميس، دارفور بين الضغوط الخارجية والإستجابة الداخلية السياسة الدولية، العدد 177، سنة 2009، ص 21.

201 البحيري زكي، مرجع سابق، ص 230.

202 أبو العينين محمود، آفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد 24، سنة 2004، ص 148.

النقل حيث يمول البنك الدولي هذا المشروع الذي تديره أكبر الشركات الأمريكية وهي أكسون موبيل؛[203]

- ✓ إضعاف وتفكيك الدولة السودانية من خلال فرض العقوبات الإقتصادية والسياسية والتدخل الأممي على نحو توقيع الخرطوم إتفاقية (نيغاشا) عام 2005 وإعلان دولة جنوب السودان وإبعاد المنافسة الصينية على نفط السوداني حيث أن نسبة 82% من الإنتاج يأتي من الجنوب قبل الإستقلال؛
- ✓ الإهتمام الأمريكي بإفريقيا يدخل ضمن إطار الإستراتيجية التوسعية التي تتبناها الإدارة الأمريكية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي والتي تقوم على مكافحة الإرهاب؛
- ✓ الإستفادة من معادن الإقليم الإستراتيجية والنفسية؛[204]
- ✓ الرغبة في تأمين إحتياجات أمريكا من الطاقة.

- الموقف الفرنسي

إن الموقف الفرنسي في إفريقيا ودورها في التعامل مع أزمة يأتي على النقيض من الموقف الأمريكي حيث أن هناك صراعا خفيا بين الدولتين.

ويعود إهتمام فرنسا بقضية دارفور إلى إرتباطها التاريخي والسياسي بالمنطقة الإفريقية حيث أن دارفور يشمل الرقعة الجغرافيا الفاصلة بين مصالح المستعمرات الأنجلوسكسونية والفرنكفورية (تشاد وإفريقيا الوسطى والنيجر والكاميرون)

كما تشكل فرنسا الشريك الإقتصادي الثاني للسودان في شرق إفريقيا والمستثمر الخامس فيها بعد دول آسيا.[205]

لذا فإن المواقف الفرنسية في إحداث دارفور جاءت في صنع توازنات ما بين الحكومة ومطلبات المعارضة في دارفور من خلال دعم الجهات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي والدول العربية في حل النزاع إلى جانب رفض القتل ومنع إنتشار السلاح بين الميلشيات.[206]

وهذا التوجه كان للمحافظة على مصالحها مع الحكومة السودانية ومقاومة النفوذ الأمريكي.

- الموقف الصيني

يأتي الإهتمام الصيني بقضية دارفور نتيجة الشراكة النفطية مع السودان حيث حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الإستكشاف النفطي في عدة مناطق من السودان سنة 1995 بعد قطع العلاقات بين أمريكا والسودان عام 1997.

حيث عملت الصين إلى توطيد علاقتها مع السودان في الجانب الإقتصادي حيث بلغ الإستثمار الصيني في مجال النفط السوداني ما يقارب 40% من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية ويغطي مشروع الصيني المشترك مساحة تصل إل خمسين ألف ميل مربع في الجنوب ويأمن النفط السوداني 8% من إحتياجات الصين النفطية.[207]

---

[203] أبو العينين محمود، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، في كتاب أزمة دارفور، ص 148.

[204] عبدان محمد، أزمة دارفور : أبعاد التدخل الأمريكي في المنطقة دراسات، الشرق الأوسطية، السنة التاسعة، العدد 29-30، المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، سنة 2004، ص 117.

[205] السوداني أبو إسكندر، السودان ومستقبل الصراع الجيو بوليتيكي، الطبعة الأولى، مركز الغد العربي، دمشق 2008، ص 296.

[206] قنديل محمد، فرنسا والأزمة في دارفور، أفاق إفريقية، مجلد 24، سنة 2008، ص ص 174-178.

[207] باكير علي حسين، ديلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والإنعكاسات، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010، ص 127.

حيث أكدت بكين أنها تقف بوجه أي عقوبات تفرض على الخرطوم وإستخدام حق الفيتو وهذا ما حدث في القرار الأممي (سنة 1564) عام 2004 الذي نص على تطبيق البند السابع الذي يتيح إستخدام القوة ضد الخرطوم إلا أن وقوف الصين وروسيا عمل على تغييره.

لذا تمثل موقف الصين من أزمة دارفور مصالحها الحيوية والإقتصادية مع السودان وفي إطار توجهاتها الجيو ستراتيجية في التنافس والحصول على الطاقة في إفريقيا.

الفرع الخامس: الآثار المترتبة عن النزاع

حلفت الصراعات في إقليم دارفور العديد من الخسائر منها:

- ✓ إنهيار البنية التحتية نتيجة لعدم الإستقرار الأمني وإنشغال الحكومة بالصراع المسلح في إقليم دارفور؛
- ✓ الهجرة القسرية حيث هاجر ما يقارب 205 مليون شخص ما يشكل نسبة 50% من إجمالي النازحين في السودان منذ بداية الصراع عام 2003؛
- ✓ الآثار الإجتماعية وإرتفاع معدل الجريمة؛
- ✓ التخزين والتدمير للقرى والمنشآت نتيجة الحرق حيث أحرقت أكثر من 100 قرية؛
- ✓ توقيف العمل تماما في مشروعات التنمية المختلفة؛
- ✓ نهب المتحاربون قطعان كبيرة من المواشي والإبل؛
- ✓ توقف حركة الزراعة والتجارة إلا في المدن الكبيرة والآمنة؛
- ✓ تعميق الولاءات والإنتماءات دون الوطنية
- ✓ إنتشار ثقافة العنف وشيوع الفساد؛
- ✓ تجنيد الأطفال الأقل من 15 سنة حيث كان الأطفال أشد الفئة تصرار من الهجمات الموجهة لهم وإستخدامهم في الحرب؛
- ✓ الإغتصاب وأشكال اعنف الجنسي للنساء.

المطلب الثاني: دور العوامل البيئية في النزاع

الفرع الأول: الصراع حول الموارد الطبيعية والأرض

الصراع الحقيقي بدأ عام 1983 بين الرعاة والمزراعين والتنافس حول الموارد الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة، وكنتيجة لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي منذ أواخر الستينات والتحولات البيئية التي نتجت عنها إنحسر نطاق المراعي والموارد المائية والتربة الخصبة، وحماية للحقوق المشتركة بين المزارعين والرعاة إتفق أهل دارفور على فتح مراحيل ومسارات أصبحت الآن سببا للصراعات القبلية،[208] وذلك لكثرة أعداد الإبل والماشية التي تمر عبر المرحال يستحيل معها ضبط هذه الحركة خاصة مع التوسع الزراعي، فضلا عن بعض الأخطاء الأدارية وعدم متابعة السلطات المحلية المراحيل الموسمية.

أيضا إن محاولة بعض القرويين قفل المسارات أو طرق التي تؤدي إل مشارب المياه تسبب في صراعات دموية بين المزارعين والرعاة، كما نجد أيضا في أحيان كثيرة نتيجة للضغوط الإقتصادية بعض المواطنين

[208] شمس الهدى إدريس، دارفور المؤامرة الكبرى، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم أغسطس 2006، ص 14.

بحجز موارد المياه والأبار، وذلك بتسويرها بأشواك والبدء في بيعها بالصفيحة، ولأن الرعاة يعتبرون الماء ملكا مشاعا فهم لا يترددون البتة في إزالة الأشواك كما يقوم بعض المزارعين في محاولة منهم لإبعاد الرعاة عن مناطقهم وتجنب الصراع بحرق المراعي والعلف الطبيعي ولمسافات شاسعة، ما يؤدي لصراعات دموية،[209] ويظهر هذا الصراع بصورة واضحة بين قبائل الزغاوة والرزيقات الشمالية (المهرية والحلول والعريقات) في عام 1969 بمنطقة الجنيك التابعة لمحافظة كتم وفي عام 1994 وقع نزاع بين الزيادية والميدوب ضد الكبابيش والكواهلة في منطقة شمال الغاشر منذ عام 1932 وتكررت في الأعوام 1957-1964-1982-1997 وجميعها نزاعات حول مصادر المياه والرعي.[210]

- الصراع حول الأرض

من الصراعات الموجودة في دارفور أيضا الصراع حول الأرض أو (الحو أكبر)، كان سببا أخر ومهدد لذلك النزاع والصراع الراهن في دارفور، والحو أكبر هي أرض زراعية أو سكنية أو رعوية يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو قبيلة أو عشيرة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها على الطبيعة ملكا لها يتوارثها من بعده زرثته، فأصبحت الحاكورة لا تفي لسد حاجتهم،[211] وكذلك مطالبة بعض القبائل إلغاء نظام الحواكير وديار القبائل وبالتالي التعامل بالقيم والمفاهيم الجديدة بدلا من الإحتكام إلى التراث والعرق.[212]

الفرع الثاني: النزوح

تحدد ظاهرة النزوح نتيجة لعوامل كثيرة منها السياسية، حيث تجبر الأوضاع السياسية والأمنية بأن تتحرك بعض المجموعات من السكان إلى مناطق أخرى طلبا للأمن، ومنها الطبيعية كما أجبرت الظروف الطبيعية التي تعرض لها سكان دارفور في (15) سنة الماضية الكثير من السكان على التحرك من الشمال إلى أوسط وجنوب دارفور وخاصة المدن مثل نيالا وبنفس القدر نزحت مجموعات كبيرة من الرعاة إلى المناطق الجنوبية مما شكل ضغطا على المجموعات المستقرة،[213] ويشكل سكان الحواضر اليوم حوالي ثلث سكان دارفور أي 33% مما يمثل تعديلا وإختلالا في نظام السكن الحضري في الإقليم والذي لم يتجاوز تعداده خلال سنوات ما بعد الإستقلال 5% ويعود السبب إلى النزوح الناتج عن الحرب والإختلال الأمني الذي أفضى لتفريغ الريف لصالح الحواضر، الأمر الذي يشكل قلب مشكلة دارفور حاليا،[214] وقد تعرضت منطقة غرب إفريقيا منذ السبعينات لظروف طبيعية قاسية إنعكس ذلك على أجزاء واسعة من السودان وخاصة منطقة دارفور التي تضررت كثيرا في الأعوام 1952-1969-1973-1984 وهذه الظروف كانت نتيجة لأسباب طبيعيو تمثلت في قلة الأمطار وسوء الإستغلال البشري للموارد الطبيعية التي نجمت عن الرعي الجائر وقطع الأشجار وإزالة الغابات وإنخفاض المياه الجوفية.[215]

---

[209] أحمد أدم بوش، جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، نوفمبر/ديسمبر 2003، ص 21.

[210] يوسف تكنة، الحكم القبلي بدارفور، نيالا ديسمبر 1997.

[211] شمو إبراهيم شمو، دارفور تقاطعات الثقافة والسياسة مجلة كرامة إتحاد الكتاب السودانيين، العدد الأول، سبتمبر ، ص 47.2007

[212] علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2003 ص 45.

[213] حاتم إبراهيم، علي دينار حريق، دارفور قضية الصراع الأهلي والسياسي، سلسلة الكتاب الدوري، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 44.

[214] تيم لينوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الإستقلال وحتى الإنتفاضة، ترجمة الفاتح التحابي محمد علي، بدون دار النشر، 1990، ص 59.

[215] التجاني مصطفى، أسباب الصراعات القبلية في دارفور وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، بدون دار النشر 1990، ص 97.

كل هذه العوامل إنعكست سلبا على حياة الإنسان والحيوان والنبات على حد سواء وفي هذه الظروف لم يجد السكان سوى النزوح والهجرة إلى مناطق تواجد الماء والكلا وهذا ما خلق توتر بين النازحين والمستقرين.

الفرع الثالث: الصراع القبلي والنهب المسلح وغياب التنمية

1- الصراع القبلي

لقد كانت حروب مجموعة القبائل العربية بولايات دارفور الثلاث في بادئ الأمر إستجابة منها لدواعي الكوارث الطبيعية في هجراتها الأولى منذ سنة 1980 نتيجة لمشاكل الزراعة والمراعي غير أنهم وبعد هذا التاريخ قد أصبحت لهم إستراتيجيات سياسية تنفذ بتكتيك مرحلي، فمن جانبها تجزم القبائل العربية في منطقة الجنينة بولاية غرب دارفور أن أفراد قبيلة المساليت يسعون للقضاء على العناصر العربية المستقرة بحجة تحرير أرض المساليت ويزعم كثير من أهل دارفور بالأخص القبائل العربية أن الزغاوة يسعون لخلق دولة تحت مسمى

(دولة الزغاوة الكبرى) التي تمتد من تشاد إلى أواسط غرب السودان بمساعدة من تشاد وعقدت العديد من مؤتمرات الصلح لكنها فشلت.[216]

2- النهب المسلح

تطور الصراع من صراع موارد وحياة إلى صراع نهب مسلح وتطور الأمر في الحالات الفردية إلى نهب القبائل ودخل في دائرة العمل والعمل المضاد وغالبا ما يصاحبه قتل الأفراد مما جعل المنطقة في صراع مسلح.[217]

حيث كان بداية نشاط النهب المسلح في سنة 1979 بقيادة مجموعة من الذين تلقوا تدريبا في الخارج بعد فشل حركة يوليو 1976 المسلحة ضد نظام نميري، كما أن الحكومة المركزية أسهمت في إذكاء هذه الظاهرة بضخ السلاح إلى دارفور من خلال تسليحها لبعض القبائل بهدف منع تغلغل متمردي حركة تحرير السودان التي كان زعيمها (قرنق) ولحماية السكان من النهب الذي يتعرضون له من وقت لأخر وفي منتصف سنة 1984 شهدت دارفور إرتفاع ملحوظ في حوادث النهب المسلح نتيجة لإمتداد موجات الجفاف والتصحر التي ضربت المنطقة.[218]

3- غياب التنمية

إن ولايات دارفور رغم كثافة سكانها وكبر رقعتها الجغرافية ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية مازالت تعتبر من أكثر مناطق السودان تخلفا، حيث يعتقد المهتمون بقضايا دارفور أنها لم تنل حظها من التنمية في العهود الماضية وذلك راجع لسببين:

- إن أغلب الذين كانوا يمثلون دارفور في البرلمانات الأولى ممن عرفوا في الساحة السياسية لم يتكبدوا عناء زيادة دوائرهم الجغرافية؛

---

[216] منى طه أيوب، الدوافع السياسية للصراع في دارفور، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الملف الدوري، نوفمبر/ديسمبر 2003، ص 14.

[217] عماد عواد، أزمة دارفور: تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات، المستقبل العربي، العدد 312، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 57.

[218] مرجع نفسه، ص 59.

- الأحزاب الكبرى التي كانت تشكل الحكومات في الماضي كانت تضمن الفوز في دوائر بعينها عبر كل البرلمانات لذلك سميت بالدوائر (المغلقة) آنذاك حيث كانت حكومات الأحزاب تميل إلى توجيه خدمات التنمية لمناطق أخرى بعيدة عن هذه الدوائر المضمونة للحزب طمعا في كسب أصوات الناخبين في أماكن أخرى وهذا ما حرم معظم مناطق دارفور من حقها في التنمية والنصيب العادل في تقسيم الثروة كما أنه في فترة الحكم الثنائي شهدت بعض المناطق شيئا من التقدم الإقتصادي بينما حرمت مناطق أخرى من ذلك.[219]

أما في فترة حكومة مايو رغم محاربتها العطش وكذلك محاولات الطيب المرضى حاكم إقليم دارفور تحسين من خدمات الولاية إلا أن حط دارفور من التنمية لم يكن بشكل متكافئ مع الكثافة السكانية وإمكاناتها الزاخرة كما أن جزء كبير من الميزانية الموجه للإقليم كان يصرف على المرتبات والجهود الأمنية وتأمين الجبهة الفردية مما أصاب المنطقة بالركود الإقتصادي وإنعدام التنمية.[220]

وحتى تنام ثورة الإنقاذ والجهود المبذولة لإنعقاد مؤتمرات الصلح القبلي لتأمين الإستقرار وتحقيق التنمية إلا أنها فشلت في إيقاف نزيف الدم وإستمر توجيه الأموال والموارد لإستتباب الأمن وهذا ما منع قيام مشاريع ملموسة مع غياب البنيات الأساسية كالطرق ووسائل الإتصال هذا حال دون ربط أجزاء الولايات ببعضها البعض في إقليم دارفور الثلاث.

كذلك تفشي الأمية والتخلف وشبح موارد المياه والتنافس عليها شكل بؤرة للحروب المتكررة في دارفور.[221]

الفرع الرابع: الآثار البيئية للنزاع

- إزالة الغابات

أدى الوعي الجائر وتعرية الغابات إلى تقليص رقعة الغطاء النباتي وبالتالي إنجراف التربة السطحية وتدهور نوعيتها وزوال الأشجار والنباتات الواقية الدفاعات الطبيعية ضد الرمال الزاحفة، وإلى ذلك تعرض الإقليم لإنخفاض ملحوظ في هطول الأمطار ومن أصل السنوات العشرين الأكثر جفافا التي شهدتها شمال دارفور في التاريخ المسجل سجلت 17 سنة منذ العام 1972 ومع إرتفاع الكثافة السكانية وتنامي الطلب على الموارد، أدت موجات الجفاف المتكررة في ظروف شبه فوضوية إلى تعزيز التنافس العنفي بين المزارعين والبدو والرعاة في الإقليم حيث نحو 75% من السكان يعتمدون بشكل مباشر على الموارد الطبيعية لكسب رزقهم.

ومع التزايد في عدد السكان والمواشي إتضح مدى ضعف المؤسسات المشرفة على إستخدام الأراضي والمياه حيث كانت بعض المجموعات محرومة بشكل خاص فالتصحر والجفاف تسبب في الفقر والتهميش والهجرة وبالتالي الوقوع في النزاعات حيث تم تجنيد مجموعات من الرعاة المهمشين في مليشيات لخوض حروب بالوكالة والإغارة على قطعات الماشية.[222]

---

219 بكر نوي، شمال دارفور، مؤتمر الأمن والتنمية، كتم الإدارة الأهلية، 1991.

220 شمس الهدى إبراهيم، المرجع سابق، ص 37.

221 أحمد أدم بوش، مرجع سابق، ص 24.

222 شريف، عبد الحي، تقرير الهيئة القومية للغابات، غابات دارفور، الخرطوم، ت 2016.

كما أن التعبير في المناخ سيزيد الضغوط على الأراضي والمياه فإن دارفور ومنطقة الساحل برمتها أطلق عليها لقب موقع الكارثة المناخية الأولى حيث أنها يجب أن تضع خطة خاصة بالتنمية ووقف النزاعات والتوترات العرقية من أجل الخروج بحل لهذه المشكلة.

حيث تم قطع مساحات كبيرة من الغابات وذات الغطاء النباتي للأشجار متفرقا نتيجة الحرق والقطع للأشجار حيث يتم حرق 52 ألف شجرة سنويا وهذا يخلف تأثير كارثيا على البيئة في دارفور.

كما أن المزارعين إضطرهم النزاع إلى هجر حقولهم واللجوء إلى مخيمات النازحين وبالتالي يجدون تجارة الأخشاب العمل الوحيد المتاح لهم كما زاد تفاقم نقص الأراضي الخصبة والمياه مع قدوم النازحين.

2- التلوث

2-1- التلوث البلاستيكي

إن التلوث البلاستيكي يعد من أخطر المهددات البيئية في السودان وذلك نسبة لإنتشار النفايات البلاستيكية بصورة كبيرة داخل المدن والأرياف والمناطق الزراعية وتلوث الأنهار وبيئة البحر الأحمر.

حيث أن هذا التلوث يهدد الإنتاج المستدام والموارد البيئية التي تعتمد عليها السودان وما يترتب عن هذا تأثيرات إقتصادية وبيئية وصحية وأمنية تستنزف كثير من الموارد المالية والبشرية.[223]

2-2- التلوث المياه

أغلقت السلطات الصحية بولاية جنوب دارفور 15 بئرا من بين 151 بئر تمد عاصمتها نيالا بمياه الشرب بسبب التلوث الأمر الذي أثر على الإمداد المائي للمدنية التي تأتي في المرحلة الثانية من حيث عدد السكان بعد العاصمة الخرطوم.

وقد أكد تقرير حكومي رسمي تلوث المياه بمدينة نيالا بجنوب دارفور نتيجة التخلص من الفضلات في وادي نيالا وكذلك التخلص من فضلات المدابغ التقليدية في حافة الوادي.

كما تشمل المشكلات البيئية الرئيسية المرتبطة بسد مروري ترسب الطمي في بحيرة الخزان وتأكل الضفاف بسبب التدفق المكثف للمياه خلال فترات زمنية.[224]

وفضلا عن ذلك فإن طاقة التخزين الفعال لكل مستودعات السدود تتأثر إلى درجة خطيرة يترسب الطمي (بإستثناء سد جبل أوليا) وسببت السدود كذلك تدهورا كبير في نظم الأراضي الرطبة.

2-3- التلوث الصناعي

نظرا لأن التنمية الصناعية مازالت محدودة نسبيا فإن ضررها البيئي لا يزال متوسط ومن المسائل التي تبعث على القلق تدفق مياه الصرف من المصانع وتصريف المياه المرتبطة بإستخراج خام النفط لعدم وجود مرافق لمعالجتها حتى في العاصمة الخرطوم، وعادة ما تصب مياه الصرف الصناعية في شبكة المجاري المحلية ومن المشاكل الصناعية الأخرى الإنبعاثات في الهواء وتصريف النفايات الخطرة والصلبة.

2-4- تدهور الحياة البرية والمحميات

---

[223] سليمان سيد، أحمد السيد، سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي وتدهور القطاع الزراعي (حالة السودان)، مجلة دراسات إفريقية، العدد 25، سنة 2001، ص 101.

[224] الخرطوم العربي الإنفصال والتصحر بآكلات غابات السودان 21/08/2020 http://www.alaraby.co.uk/Society.

شهدت العقود القليلة الماضية عدوانا كبيرا على الحياة البرية،[225] وكان الضرر الأكبر لتدمير الموائل وتجزئتها في الشمال ووسط السودان بسبب توزيع الزراعة وقطع الغابات وإختفاء الحيوانات البرية الكبيرة وباتت محصورة غالبا في قلب المحميات وأقاليم صحراوية نائية، وفي الجنوب أدى الصيد العشوائي إلى هلاك القسم الأعظم من تجمعات الحيوانات البرية والإستئصال المحلي لكثير من الأنواع مثل الفيل ووحيد القرن والجاموس والزرافات والحمار الوحشي وغزال أم كاباجو.

2-5- تدهور الأراضي الزراعية

تمثل الزراعة أكبر القطاعات الإقتصادية في السودان وهي أخطر مشكلات البلد البيئية المزمنة التي تشمل تدهور الأراضي وإنجراف الضفاف النهرية وإجتياح الأنواع النباتية الداخلية وإساءة إستعمال المبيدات في الزراعة المروية وتلوث المياه أما الزراعة الآلية غير المنظمة والسيئة الأدارة التي تغطي ما يقدر بـــ 6.5 ملايين هكتار، فهي مدمرة بنوع خاص وتؤدي إلى إزالة الغابات على نطاق واسع وزوال الحياة البرية وتدهور الأراضي بشدة.[226]

2-6- النزوح السكاني

يوجد أكثر من خمسة ملايين نازح داخل البلد ولاجئ من دول الجوار حيث أصبح في السودان أكبر عدد من النازحين في العالم وفي دارفور حدث النزوح الداخلي بمعدل غير مسبوق منذ 2003 وجاء هذا النزوح الضخم للسكان مصحوبا بمعاناة بشرية وإضرار بيئية هائلة فقد تدهورت المناطق الواقعة حول المخيمات الكبيرة في دارفور وأدى إنعدام الضوابط والحلول إلى إساءات لحقوق الإنسان ونزاعات على الموارد وفقدان الأمن الغذائي.

2-7- التصحر والجفاف

يعاني السودان خاصة إقليم دارفور من النزوح السكاني بسبب التصحر والجفاف الذي ضرب البلاد،[227] حيث تسبب كل من الجفاف والتصحر في شح الإمداد المائي من إقليم دارفور وأثر ذلك على حياة السكان وأدى نقص إنعدام الإحتياجات الضرورية من ماء وغداء وتدهور النظم الإيكولوجية وإرتفاع درجات الحرارة وخصوبة التربة المنخفضة وتصحر وجفاف إلى نزوح وإنتقال السكان بحثا عن سبل العيش فكل هذه العوامل ساهمت في إنعدام الأمن الغذائي والإستقرار في البلاد.

المبحث الثاني: آليات إدارة النزاع في إقليم دارفور ومستقبل النزاع

المطلب الأول: الآليات الوطنية والإقليمية لإدارة النزاع في إقليم دارفور

الفرع الأول: الآليات الوطنية

سعت الحكومة السودانية إلى إيجاد تسوية مناسبة بعيدا عن التدخل الخارجي ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الجهود التي قامت بها الحكومة في سبيل إحتواء الأزمة.

1- حلف الأزمة على المستوى الوطني

---

[225] مجوب قمر الدين زروق، محمد عثمان السماني، التدهور البيئي وأهمية تكامل الجهود لحماية الموارد الطبيعية المتجددة في السودان، الخرطوم، دون دار النشر، 2003، ص 6.

[226] إنتصار إبراهيم محمد الشيخ، تأثير الحرب الأهلية على حركة السكان والتحول المجتمعي، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان 2010، ص ص 30-31.

[227] عبد الجبار عبد الله فضل، ورقة بحثية حول مشكلة درافور، بعنوان مشكلات الماء والزراعة والرعي والمسارات، قاعة الصداقة، الخرطوم 2004، ص ص 3-4.

كانت أهم محاولة لابد أن رأي أوسع من أجهزة النظام هي ملتقى الفاشر التشاوري في 25 مارس 2003 لكن رفضت الحكومة توصياته وقد جرت محادثات في مناطق مختلفة أهمها كان برعاية تشاد تمخض عنه إتفاق بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في 03 سبتمبر 2003 في أبشي لكنه كان مجرد إتفاق إجرائي،[228] حيث أنه لم يضع حل نهائيا للقتال كما تعددت الوسائط التي قام بها المواطنين دون جدوى بسبب الشكوك في جدية المحاولات القائمة لحل أزمة من سواء كان الشك من قبل الحكومة السودانية أو الحركات المسلحة وعلى الرغم من الإعداد لمؤتمر صلح قبلي إلا أنه لن يكون مجديا لأنه سيجري على نمط المؤتمرات التي سبقته من حيث الإعتماد على حشد الضغوط على أطراف النزاع لإبرام صلح وكذلك العمل على تسوية الثأر القتلى ووقف الأعمال الإستفزازية المتبادلة، وإيجاد حل بين المزارعين والرعاة لحل كل هذا يجب أن تعتمد المؤتمر على نفوذ زعماء العشائر لكن ذلك يستحيل بسبب الحركات المسلحة التي لها أهداف سياسية يصعب على الدولة التفاهم معها.[229]

كذلك إتفاق السلام الموقع مؤخرا بعث الأمل إرساء قواعد السلام في دارفور أصبح وشيكا وهناك نوعان من الفوائد ذات الصلة وكلاهما يحتاج إلى وقت ليحدث أثره الأول يتمثل نماذج وأحكام الحكم الذاتي للولاية وسوابق تقاسم السلطة والثروة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمؤسسات الوطنية الجديدة الرامية إلى تعزيز مشاركة الولاية في الحكومة المركزية التي تحددها إتفاق السلام والثاني هو دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية حيث أنها شريك له ثقة لدى متمردي دارفور وبصفتها شريكا في الخرطوم مع حكومة المؤتمر الوطني الحاكمة حاليا ينبغي عليها تلطيف سياسة الحكومة في دارفور وتشجيع الوصول لحل سلمي والسلطات والحقوق والترتيبات السياسية المحددة في إتفاق السلام الشامل إذا ما أخذت معا تمثل أساسا قويا لإيجاد حل سياسي لدارفور.

وفي إطار الجهود الوطنية، عملت حكومة السودان على بذل الجهود لتقريب وجهات النظر مع كل من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان في 15 يناير 2007 إتفق كل من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة على توقيع بروتوكول لإقرار السلام في دارفور، إعتماد على ما ورد في إتفاق أبوجا.[230]

2- المساعي الرامية لإزالة التهميش وغياب المشاركة السياسية في إقليم دارفور

إن مختلف الحقوق والمبادئ التي إتفق عليها في بروتوكولات إتفاق السلام الشامل مثل تأكيد المعايير الدولية لحقوق الإنسان وإعادة تأكيد أن المواطنة هي أساس الحقوق المتساوية في السودان من شأنها أن توفر لمتمردي دارفور أساسا قانونيا، لمعالجة مطالبهم المتعلقة بإزالة التهميش والتمييز والنص في برتوكول تقاسم السلطة،[231] على أن الخدمة المدنية ستكون ممثلة تمثيلا الإيجابي وبرامج التدريب، لتحقيق هذا الغرض من شأنه أن ينال رضا وإستحسان المتمردين الذين يعلنون رغبة سكان دارفور في الحصول على تمثيل أفضل في مؤسسات الوطنية والإلتزام بإجراء إنتخابات على جميع المستويات

---

228 عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، دار النشر والتوزيع، طبعة الأولى، القاهرة 2005، ص 307.

229 السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 47.

230 مشكلة دارفور وتداعيتها المحلية والإقليمية والعالمية http://www.moqate1.com .

231 المعتصم أحمد علي الأمين، لجنة لفتح المسارات ومعالجة أوضاع المراحيل بإقليم دارفور، نقلا من الموقع http://www.darfourmenes.net 21/08/2020

قبل نهاية الرابعة من الفترة الإنتقالية ذات السنوات الستة يشمل دارفور أيضا في عملية تحول ديمقراطي الوطني.

3- مبدأ تقاسم السلطة

يوجد هناك ثغرات رئيسية في تقاسم السلطة وبمدى أقل في تقاسم الثروة فنجد ترتيب تقاسم السلطة في الولايات الشمالية 70% لحزب المؤتمر الوطني و10% للحركة الشعبية و20% للقوى السياسية الأخرى قبل إجراء الإنتخابات.

وهذا التقسيم لا يرضى المتمردين وذلك لتعدد المجموعات التي تقاتل في دارفور يصبح تقاسم السلطة أكثر تعقيدا والمشكل الأكبر تقاسم السلطة على المستوى الوطني حيث أن 14% فقط من مقاعد البرلمان مخصصة لمختلف القوى الشمالية المعارضة في الفترة السابقة لإجراء الإنتخابات وإذ تطالب عضوية المعارضة، المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي، بالتمثيل العادل لجميع القوى السياسية في اللجنة التي ستعد مشروع الدستور الإنتقالي وفي الهيئات الإنتقالية الأخر على نقيض النسب المئوية الثابتة المتفق عليها في إتفاق السلام الشامل، لن يكون للمتمردين في دارفور سوى مجال صغير في البرلمان.

إن ترتيبات تقاسم السلطة قبل الإنتخابات وخاصة بين الجماعات السياسية الشمالية من المرجح أن تكون عقبة أمام أي حل سياسي في دارفور والحل الأنسب لهذه المشكلة أن يوافق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية على إعادة تقييم هذه الترتيبات وإتاحة التمثيل للجماعات الموجودة خارج العملية السياسية.

4- دور الحركة الشعبية لتحرير السودان في إرساء السلام في دارفور

من شأنها أن تبدأ بالعمل مع المتمردين لاسيما جيش تحرير السودان للمساعدة في قبول إتفاق السلام الشامل ويمكنها العمل أيضا مع جيش تحرير السودان لمحاولة التغلب على إنقسامته الداخلية وينبغي للحركة الشعبية محاولة إرسال وفد في جميع الحولات المقبلة لمفاوضات دارفور وهي ستكون الوسيط بين الأطراف الرئيسية في الصراع وينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بمشاركة الحركة الشعبية في العملية وتشجيعها على ذلك لأن قيادة الحركة تدرك أن إتفاق السلام الشامل مرهون بحل مشكلة دارفور وهذا ما يجعل إستقرار دارفور من الأولويات وينبغي أن تكون هناك مشاركة أكبر في عملية أبوجا التي يقودها الإتحاد الإفريقي.

وقد بذلت الحكومة السودانية جهودا متواصلة لمواجهة الموقف في دارفور تمثلت في:

- خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 18 يونيو 2004 الذي طرح فيه الإعلان السياسي لترتيب الأوضاع وتحقيق الإستقرار في دارفور حيث إحتوى على:

- ✓ إعلان تعبئة الأجهزة كافة لترسيخ الأمن والإستقرار بضبط ومطاردة كل المجموعات المتعلقة من تمرد وجنجويد وتوارابورا وبالشمرقة وتجريد المارقين من السلاح وتقديمهم للعدالة؛
- ✓ إنشاء النيابات والمحاكم لمعاقبة عصابات النهب المجرمين؛
- ✓ نشر قوات الشرطة لحماية المحليات وتأمين عودة المواطنين لقراهم.

- ✓ توفير إحتياجات إنجاح الموسم الزراعي؛
- ✓ تنفيذ التنمية العاجلة والخدمات الضرورية؛
- ✓ إعادة النازحين وتوفير لهم كل الضروريات؛
- ✓ الدعوة للمؤتمر الجامع بدارفور؛
- ✓ الجلوس مع المتمردين والتفاوض بجدية من أجل إيجاد الحلول الجذرية للأزمة.

الفرع الثاني: الجهود الإقليمية الرامية لحل الأزمة في دارفور

بادرت العديد من الدول للمساهمة في إيجاد حل للأزمة في دارفور إلى جانب الإتحاد الإفريقي حاولت جامعة الدول العربية أن تقوم بدور في محاولة إحلال السلام في دارفور

1- الإطار العام لجهود التسوية الإقليمية في دارفور

كانت الإنطلاقة لإيجاد حل للأزمة مع إتفاقية أبشي لتصل إلى المحطة الرئيسية في أبوجا تحت إشراف الإتحاد الإفريقي مرورا بمحطات أخرى في أنجامينا وطرابلس وأديس أبابا وفي كل مرحلة كانت الأزمة تنتقل من طور إلى آخر وتواجه تحديات تقتضي إستحداث آليات أو مبادرات جديدة وهذا بسبب الخلاف الحاصل بين حركتي التمرد والإنشقاقات الداخلية في كل منها وهذا ما أثر على عملية التفاوض وفي بعض الأحيان هناك غياب هيكل محدد للوفود المفاوضة الأمر الذي جعل تغييرهم يكون بإستمرار وعدم إتفاق أعضاء الوفد الواحد، والطعن في شرعية تمثيلهم من الأجنحة المنابة لهم بالإضافة إلى الإختلاف في القاعدة الإجتماعية القبلية لكل من الحركتين مع الإختلاف في تحالفهم الداخلي والإقليمي وكذلك إختلاف مرجعيتهم السياسية فإحداهما تتبنى العلمانية فحين الأخرى تتبنى طرحا إسلاميا

على الرغم من طول مدة المباحثات التي كانت بدايتها منذ سبتمبر2003 كان أو إتفاق إلى غاية أكتوبر 2005 إلا أن جهود التسوية لم تسفر سوى عن توقيع إتفاق هش لوقف إطلاق النار في أنجامينا 2004 والبروتوكولين الأمني والإنساني في الجولة الثالثة في أبوجا وإعلان المبادئ في الجولة الخامسة في 2005.

1- تدخل جامعة الدول العربية

لقد كانت جامعة الدول العربية على متابعة للأزمة الدارفوية منذ تفجيرها فأوفد الأمين العام أول بعثة دولية للوقوف على الأوضاع في دارفور وعقدت لقاءات مع الحكومة إضافة إلى الزيارات السياسية لبعض الولايات ومجمعات النازحين واللاجئين شرق تشاد وعقدت لقاء بأديس أبابا مع الحكومة التشادية ورئاسة الإتحاد الإفريقي ومفوض شؤون السلم والأمن ومسؤولي وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الإنساني تضمن تقرير أسباب وأبعاد الأزمة وتطوراتها كما درس مجلس الجامعة في 2004 تطورات الأوضاع بمشاركة رئيس المفوضية وممثل خاص لدارفور ممثل من طرف الأمم المتحدة ووزير نيجيريا وخرجوا بقرار تقديم الدعم للإتحاد الإفريقي من أجل الوصول لحل الأزمة بمشاركة الدول العربية.

كما شارك في كافة مفاوضات إثيوبيا لدعوى من رئيس المفوضية في جهود الوساطة برعاية الإتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة وأسفرت نتائجها على مايلي:

- يتضمن إتفاق سلام دارفور تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية والحوار الدارفوري ويمثل توقيع الإتفاق خطوة مهمة نحو إيجاد حل سياسي للأزمة.

- بالإضافة إلى الملاحق التي تم التوصل إليها في الجولات السابقة من المفاوضات وهي:

- ✓ إتفاق وقف إطلاق النار وقع في 2004/04/08 في أنجامينا؛
- ✓ البرتوكول المعنى بتحسين الوضع الإنساني في 2004/04/08؛
- ✓ إتفاق نشر المراقبين في دارفور في 2004/05/28؛
- ✓ برتوكول تعزيز الوضع الأمني في 2005/07/05.

2- تدخل الإتحاد الإفريقي لحل الأزمة في دارفور

بعد إجتماع قمة الإتحاد ومجلسه للسلم والأمن في 2004 خصصت فرقة عسكرية قدرها 300 جندي لحماية فرقة المعونة الإنسانية بالمنطقة ومراقبة الحلول المطروحة وكذا مشاهدة وقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين لكن الضغط الأمريكي كان وراء إخفاق الفرقة العسكرية في منع النزاع في إقليم دارفور مما دفع بالحكومة السودانية إلى مطالبة الإتحاد الإفريقي بزيادة قواته بدارفور في 2006،[232] ومع إستمرار العنف تم توسيع هذه القوات بعد تلقيها التمويل من الإتحاد الأوربي، وبلغ عددها 7000 شخص منهم 600 لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين، غير أن هذه القوة تفتقر إلى تجهيزات اللازمة.[233] من الملاحظ صغر دور الإتحاد الإفريقي وضآلة تأثيره في الجهود والمساعي الرامية لتسوية النزاع في دارفور على الرغم من الدعم المالي واللوجستي من قبل الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وهذا راجع إلى سببين أولهما عدم إرتياح الجانبين المتفاوضين لوساطته، ذلك أن الحكومة تفضل الظهير العربي في حين تدعو الحركتان العسكريتان إلى التدخل الدولي المباشر وثانيهما أن الإتحاد الإفريقي لا يملك الآليات الكافية.

أما عن تحرك الدبلوماسي عن المستوى الإقليمي فقد أسفر عن تولي مصر قيادة الخط العربي لدعم الحكومة السودانية داخليا وخارجيا.

أما عن الموقف الليبي يعتريه الغموض بسبب إرتباط ليبيا بجميع أطراف الأزمة وقد عقدت في طرابلس قمة خماسية تهدف إلى تسوية النزاع في دارفور بالطرق السياسية.

أما تشاد فقد كان موقفها بين مساندة الحكومة السودانية تارة وبين مساندة متمردي دارفور تارة أخرى وتقف إثيوبيا موقفا مشابها وإن تمسكت بالمظهر المحايد محافظة على وضعها كقوة إقليمية في شرق إفلايقيا.

أما أريتريا فقد كانت العلاقة بين الدولتين عدائية ومتوترة حيث قامت إريتريا بدعم السياسي والعسكري لأطراف النزاع وعملت على تنسيق إسرائيلي –إريتري لدعم مسلحي دارفور قصد حصول جيش تحرير السودان على تمويل يمكن أن تقول أن دور إريتريا كان داعما للمعارضة.

3- المفاوضات والإتفاقات الرامية لتسوية الأزمة في دارفور

3-1- إتفاق أبشي

كانت هذه الإتفاقية تنص عن رغبة المجموعات لجيش تحرير السودان في الحوار، لوضع أسس الحل السلمي والإعتراف بسلطة الدولة على المستوى الولائي والرئاسي وهذه المجموعات مكونة من خمس

---

[232] ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2005، ص ص 78-79.

[233] هاشمي حسين، دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، جوان 2006، ص ص 118-119.

فصائل رئيسية تقطن مناطق دار وغاوة وجبل سي، وجبل ميدوب وجبل مرة ومنطقة مورني تحت قيادة القائد الميداني عبد الله أبو بكر الذي قاد الهجوم على الفاشر ورفضت حركة العدل والمساواة الإشتراك في المفاوضات بسبب تحيز تشاد لحكومة الخرطوم وقد شملت الإتفاقية ثلاث أطراف الحكومة السودانية وجيش السودان وحكومة تشاد.[234]

ونصت الإتفاقية على وقف إطلاق النار وقف كل العمليات العدائية التي تزيد من سوء الأوضاع والتحكم والسيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية وإطلاق الطرفان للأسرى ومعتقلي الحرب وأن تجميع قوات جيش تحرير السودان في مواقع يحدد بإتفاق الطرفين وكذلك إلتزام الطرفين بإرساء دعائم السلام الشامل والدائم في المنطقة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية إلى جانب تكوين لجنة ثلاثية تتكون من حكومة السودان وحكومة تشاد وجيش تحرير السودان لمتابعة تطبيق بنود الإتفاقية.[235]

وقد نص البند السابع منها على بدأ المفاوضات الخاصة بملاحق الإتفاق بعد 45 يوما من تاريخ توقيع الإتفاقية مع تسليم الأسلحة في فترة لا تتعدى في الأسبوعين بعد الإتفاق النهائي حول الملاحق وبسبب عدم إحضار الاملاحق من قبل جيش تحرير السودان لم تحرز الجولة الثانية من المفاوضات أي تقدم وقد صار بيان مشترك منح 30 يوما كمهلة لجيش تحرير السودان لإحضار الملاحق.

كما سمح بدخول المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية للمناطق التي تأثرت بالحرب وضمان حرية تنقل الأفراد والممتلكات.

3-2- جولة مفاوضات أنجا مينا الأولى ديسمبر 2003

تقرر إنعقادها في 16 ديسمبر 2003 في عاصمة تشاد أنجا مينا وقد علقت أمال كبيرة على هذه الجولة التي كان من الممكن أن يصل إلى وقف إطلاق النار ووضع الأسس لإتفاق نهائي وبالنظر لأهمية هذه الجولة فقد سافر رئيس ديبي قبلها قبل يومين إلى الخرطوم للبحث في سبل تجاوز العقبات المعلقة مع الرئيس السوداني البشير إلا أنها إنهارت قبل أن تبدأ وذلك أن وفد تحرير السودان طرح مطالب جديدة لم تكن واردة من قبل[236] أهما إعطاء حكم ذاتي واسع النطاق لإقليم دارفور من خلال حكومة فيدرالية برئاستهم في ولايات دارفور الثلاث وأن تكون هناك فترة إنتقالية تمتد من عامين إلى أربعة أعوام مع الحصول على حصة من عوائد البترول تقدر بـــ13% وكذلك الإحتفاظ بجيش تحرير السودان خاضعا لحركة تحرير السودان على أن يتسلم قيادة المنطقة العسكرية الغربية بعد إخلائها من القوات المسلحة السودانية مع منحهم وزارات سيادية إلى جانب رقابة دولية على تنفيذ الإتفاق ولهذا طلب رئيس ديبي من وفد حركة تحرير السودان مغادرة الأراضي التشادية فورا وأعلن تخليه عن الوساطة وأعلن أن حركة تحرير السودان هي المسؤولة عن فشل المفاوضات وأشارت تقارير الصحافة

إلى غلق الحدود بين السودان وتشاد،الأمر الذي يعني إنقطاع الإمدادات اللوجستية عن المتمردين.[237]

---

[234] هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية: دراسة إستراتيجية، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 157، سنة 2005، ص 91.

[235] سليمان محمد خليل الغناني، أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني، سنة 2008، ص 168.

[236] الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل والإنصاف في دارفور، تقديم محمد فائق، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة 2007، ص 284.

[237] قاسم المهداوي، دارفور في سطور، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، سنة 2008، ص 63.

وقد ردت حكومة السودان بإعلان حالة الطوارئ في ولايتي شمال وجنوب دارفور وإعلان التعبئة العامة فيهما وإستدعاء قوات الدفاع الشعبي وحظر التجول من العاشرة مساء إلى السادسة صباحا وعقد رئيس الإستخبارات العسكرية السودانية مؤتمرا صحفيا إتهم فيه إريتريا وحزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الترابي وأطراف خارجية بأنها تقف وراء حركة تحرير السودان وقد قامت الحكومة السودانية بإعتقال بعض قادة حزب المؤتمر الشعبي في دارفور وإتهمت الحزب بإشعال نار الفتنة في غرب دارفور وذلك لإسقاط النظام والتأثير على المفاوضات في نيفاشا.

وقد كانت وجهة نظر كانت متصارعة داخل النظام وجهة رأت ضرورة الإستمرار في محاولات التسوية السلمية عن طريق التفاوض بسبب صعوبة السيطرة الأمنية على الإقليم في حالة إندلاع العمليات العسكرية بينما وجهة الثانية ترى أن حركات التمرد غير جادة في الوصول إل تسوية وأنها تسعى لكسب الوقت من أجل إستقطاب الدعم من الخارج والحصول على تأييد السكان المحليين وقد أعلنت الحركات المسلحة أن المناطق الواقعة تحت سيطرتها مناطق محررة ونلاحظ أن وجهة النظر هذه هي الغالبة بعد فشل المفاوضات وقد أدى هذا إلى إطلاق حملة عسكرية ضد مواقع التمرد شاركت فيها القوات المسلحة وميلشيات الدفاع الشعبي المعروفة باسم الجانجويد وقصفت هذه الحملة القرى والأماكن التي ينطلق منها المتمردين وذلك من أجل عزلهم عن الدعم والمساندة ورغم كل ذلك إلا أنها فشلت في تحقيق النتائج الموجودة في تحقيق الإستقرار والأمن.

3-3- جولة مفاوضات أنجامينا الثانية أبريل 2004

في 2004 أحتضنت تشاد مفاوضات في أنجامينا والتي أدت إلى التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار الإنساني في 08أفريل بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، لم تشارك مجموعة واحدة في محادثات أو إتفاق أفريل لوقف إطلاق النار، هي حركة العدل والمساواة وإستمرت هجمات الجانجويد والمجموعات المتمردة على الرغم من وقف إطلاق النار وأسس الإتحاد الإفريقي لجنة لمراقبة هذا الأخير وتسجيل الملاحظات حوله وفي أوت، أرسل الإتحاد الإفريقي 150 جندي رواندي لحماية مراقبي وقف إطلاق النار إلا أن 150 جندي غير كافي وبالتالي إنضم 150 جندي نيجيري، وفي 18 سبتمبر أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1564 أعلن فيه أن الحكومة السودانية لم تنفذ إلتزاماتها ورحب بنية الإتحاد الإفريقي في زيادة عدد المراقبين وفي 2005 بعد توقيع الحكومة السودانية إتفاقا لوقف إطلاق النار مع جيش التحرير الشعبي السوداني الذي أدى إلى نهاية الحرب الأهلية السودانية الثانية زاد عدد قوة مهمة الإتحاد الإفريقي في السودان حيث أصبح يصل إلى 600 جندي و80 مراقب عسكري وفي أفريل 2005 ضمت قوة مهمة الإتحاد الإفريقي في السودان ما يقارب 7000.[238]

أدت صعوبة الأزمة بخطر وقوع كارثة وشيكة وفي 10 يوليو 2005 تحسنت الأوضاع الأمنية بمجيئ جون قرنق الزعيم السابق لجيش التحرير الشعبي السوداني[239] على الرغم من تحسن مستوى الأمن تقدمت المحادثات بين الجماعات المتمردة المختلفة في منطقة دارفور ببطئ وقد أدى الهجوم على مدينة أدري

[238] هاني رسلان، أزمة دارفور على خطي الجنوب، جريدة الأهرام 21 أفريل 2004 ص ص 206-208.
[239] أنظر مضمون وقف إطلاق النار.

التشادية بالقرب من الحدود السودانية إلى مقتل 300 متمرد في ديسمبر وقد ألقى اللوم على السودان بخصوص هذا الهجوم.[240]

قد تصاعد توتر الحكومة التشادية إلى إعلانها العداوة مع السودان وفي 05 ماي 2006 وقعت حكومة السودان إتفاق السلام في دارفور مع فيصل ميني ميناوي في جيش تحرير السودان ومع ذلك رفض الإتفاق من قبل حركة العدل والمساواة إشتغل الزعيم المفاوض سليم أحمد (يعمل لصالح الإتحاد الإفريقي) ونائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك وممثلون عن الإتحاد الإفريقي ومسؤولون أجانب آخرون في العاصمة النيجيرية أبوجا لكتابة الإتفاق وقد شمل الإتفاق على ما يلي:

- ✓ تقاسم السلطة؛
- ✓ تجريد الجنجويد وغيرها من الميلشيات من السلاح؛
- ✓ دمج جنود حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة في القوات المسلحة السودانية والشرطة وتأسيس نظام إتحادي تقاسم الثروة للنهوض بالإقتصاد في دارفور؛
- ✓ تنظيم إستفتاء على الوضع المستقبلي لدارفور مع وضع كافة التدابير الرامية لتعزيز تدفق المساعدات الإنسانية.

حضر ممثلون عن الإتحاد الإفريقي نيجيريا، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأروبي، جامعة الدول العربية، مصر، كندا، النرويج، هولندا بصفتهم شهودا على الإتفاق.

4- قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا

عقد الإتحاد الإفريقي قمته الثالثة ما بين 06 و08 جويلية في أديس أبابا، وقد إتسمت هذه القمة بقفزة نوعية مقارنة عن غيرها من القمم الإفريقية بإعتبارها نجحت في مناقشة القضايا التي من أجلها نشأ هذا الإتحاد.[241]

حيث إستحوذت أزمة دارفور على النصيب الأكبر من إهتمام القمة وتكونت قمة إفريقية مصغرة خاصة بمشكلة دارفور برئاسة الرئيس النيجيري أوباسا نحو رئيس دورة الإتحاد الإفريقي، وعضوية كل من رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي عمر كوناري ورؤساء كل من السودان والسينغال وجنوب إفريقيا وقد كان هناك خلاف حول مهمة القوات الإضافية المقرر إرسالها لحماية المراقبين إذ رأت الخرطوم أن مهمة القوة هي حماية المراقبين لا تتعداها وفحين يرى كل من الرئيس النيجيري ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي أن المهمة تشمل حماية المدنيين في حالة تعرضهم للإعتداء وقد متلث القرارات الصادرة عن هذه القمة نقله نوعية في مفاوضات دارفور إذ أصبحت المفاوضات تجري برعاية الإتحاد ويتولى مسؤولية تنظيمها.

وقد دعا الإتحاد الإفريقي لجولة ثانية من المفاوضات بين حكومة السودان وجماعات المعارضة السودانية في 15 جويلية 2004 في عاصمة أثيوبيا أديس أبابا لحل الأزمة إلا أن التمثيل من الوفود المعارضة كان

---

[240] مشكلة دارفور، وتداعيتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص 465.

[241] مانع جمال عبد الناصر، الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية، عدد خاص 11، جامعة باجي مختار عنابة، مارس 2007 ص 205.

منخفضا وطرح نفس المطالبة السابقة وقد كانت نتائجها سلبية وإنتهت المفاوضات بعد يومين من إنعقادها بعد إنسحاب وفد المعارضة دون التوصل لحل.[242]

5- مفاوضات أبوجا الأولي

عقب فشل مفاوضات أديس أبابا تحركت الجهود الإفريقية من أجل إستئناف المفاوضات وتتجلى التحركات الإفريقية في الجهود التي بذلها الرئيس النيجيري بزيارة إلى الخرطوم في أوت 2004، [243] للبحث في عملية السلام مع حكومة السودان ودفع عملية التسوية بالإضافة إلى الضغوط التي مارسها الإتحاد الإفريقي على حركتي التمرد في دارفور لدفعها للعودة إلى المفاوضات.[244]

وقد إنعقدت مفاوضات أبوجا بحضور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وقد قسمت أشغال المفاوضات إلى ثلاث أقسام تعلق بالشؤون الإنسانية والوضع الأمني وقضايا الحل السياسي والمسائل الإقتصادية والإجتماعية مع الإتفاق على أولوية الملف الإنساني منها إغاثة النازحين.

لكن نجد أن هذه الجولة فشلت في تحقيق أي تقدم فيما تتعلق في تطبيق هذه القضايا بسبب التباعد في المواقف بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد.

6- القمة الخماسية في ليبيا

أجرى خمسة من القادة الأفارقة في العاصمة الليبية في 17 أكتوبر 2004 مباحثات لوضع أسس إنهاء النزاع في إقليم دارفور وشارك فيها الزعيم الليبي معمر القذافي ورئيس السودان عمر البشير والرئيس المصري حسني مبارك ونظيره التشادي إدريس ديبي[245] ورئيس نيجيريا أوبا سنجو ووجهت الدعوة أيضا لمتمردي دارفور غير أنهم لم يشاركوا في القمة وكان هدف القمة تفادي تدويل الأزمة وحلها إفريقيا.[246]

7- مفاوضات أبوجا الثانية 21 أكتوبر 2004

إنعقدت في 21 أكتوبر 2004 وتتمثل السمة البارزة في هذه الجولة على إعتمادها منهجية تفاوضية مشابهة لتلك المعتمدة في مفاوضات نيفاشا.[247]

وتمثلت أبرز نتائج هذه المفاوضات في التوقيع على البرتوكولين الخاصين بالأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور بين الحكومة السودانية وحركات التمرد بحضور الرئيس النيجيري والوسطاء الأفارقة والغربيين وبعد توقيع البروتوكولين الأمني والإنساني تمثلت أولويات الإتحاد الإفريقي على الجانب السياسي والمتعلق بتقسيم الثروة والمشاركة في السلطة وقد حاول الإتحاد الإفريقي إقناع الأطراف بتوقيع إعلان المبادئ بشأن الملف السياسي لكن رفض الطلب من قبل حركتي التمرد.

8- القمة السداسية بليبيا

شارك فيها الرئيس السوداني عمر البشير وقد تم إنعقادها في طرابلس 13 ماي 2005 شارك فيها رئيس مصر وليبيا ونيجيريا وتشاد والغابون وذلك بهدف تهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور تحت

---

242 خالد حنفي علي، قمة أديس أبابا: فعالية أفريقية وتراجع عربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 108، مجلد 39، 2004، ص 67.

243 أماني طويل، الإدارة الخارجية في الأزمة السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 41، 2006، ص 210.

244 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 6 2004/155، جلسة 5015 المعقودة في 30 جوان 2004.

245 دارفور بإشراك حركات التمرد القمة العربية الإفريقية دعوة لحل أزمة طرابلس، الشرق الأوسط 11، أكتوبر 2009.

246 إسلام أون لاين نت، قمة خماسية بطرابلس لإنهاء أزمة دارفور طرابلس، 17 أكتوبر 2004.

247 بدر حسين الشافعي، مستقبل أزمة دارفور في ضوء إتفاق أبوجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، المجلد 40، 2005.

إشراف الإتحاد الإفريقي وكان المشاركون في الملتقى الجامع لأبناء دارفور الذي ضم ممثلي الإدارة الأهلية وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بدارفور وأبناء دارفور في المهجر قد وقعوا قبل إنعقاد المؤتمر إعلان طرابلس حيث أكدوا إلتزامهم بوقف إطلاق النار.

9- القمة السباعية

كانت في 17 ماي 2005 شارك فيها قادة ليبيا والسودان وتشاد وإريتريا ومصر برئاسة الرئيس النيجيري بصفته رئيس الإتحاد الإفريقي وحضور ممثلين من الغابون وتجمع دول الساحل والصحراء وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي إلى تفويض القذافي للإستمرار في إتصالاته مع كافة الأطراف في دارفور إلى أن يتحقق حل للمشكلة.[248]

وقد وضعت القمة خارطة الطريق لمسيرة المباحثات لحل المشكلة على أن يقتصر الوجود العسكري في دارفور على القوات إفريقية فقط ورفضت القمة أي وجود لقوات أجنبية غير إفريقية.

10- وثيقة إعلان المبادئ لمستقبل الحوار السياسي في إقليم دارفور

بدأت الجولة الخامسة في 10 جوان 2005 وقد وقعت الحكومة السودانية مع الحركتين المسلحتين في 5 جويلية 2005 وثيقة إعلان المبادئ الذي يؤسس لمستقبل الحوار السياسي في الإقليم وقد وقعت في أبوجا عاصمة نيجيريا وإتفق الأطراف على العودة مجددا إلى طاولة المفاوضات في 24 أوت 2005 ونص الإتفاق على إشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية والحرية وقيام مجتمع مدني وإستقلال القضاء والإعلام وحقوق المواطنة وحرية التعبير والتجمع لكل السودانيين كما إتفقوا على قيام نظام فيدرالي وإعادة تأهيل الإقليم وتوزيع منصف للثروات.[249]

11- إتفاق السلام بأبوجا

إنعقد في 05 ماي 2006 في أبوجا برعاية الإتحاد الإفريقي الذي وقع بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان.

12- القمة السداسية الثانية في ليبيا

في محاولة لدعم الأفارقة لرفض السودان نشر قوات دولية في دارفور عقدت يوم 21 نوفمبر 2006 في طرابلس قمة سداسية مصغرة بحضور رؤساء عرب الرئيس المصري والتشادي والإريتري ورئيس جمهورية إفريقيا الوسطى إضافة إلى رئيس ليبيا ناقش فيها الخلافات بين تشاد والسودان وأيضا ضرورة إستمرار عملية حفظ السلام في دارفور بقيادة الإتحاد الإفريقي على أن تعزز بمزيد من الأموال ومهمات الإمداد والتموين.

13- مفاوضات الدوحة بدولة قطر فيفري 2009

وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة إتفاق بناء الثقة وحسن النوايا.

حيث أن هذه المفاوضات التي دعت لها قطر بمشاركة الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة حيث حرضت الأطراف المتفاوضة على إتخاذ كافة التدابير التي تساعد على التوصل إلى التسوية دائمة للصراع منها

---

[248] معزيز عبد السلام، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، عنابة 2009، ص 95.

[249] مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ (الحلقة الثالثة)، الجهود الإنسانية ومساعي حل أزمة دارفور، 2007.

تبادل الأسري وإطلاق سراح المحبوسين والمعتقلين بسبب النزاع وضمان وصول مساعدات الإغاثة والتوقف عن العنف.

المطلب الثاني: دور المجتمع الدولي في تسوية النزاع في إقليم دارفور

الفرع الأول: دور الإتحاد الأوربي

بدأ الإتحاد الأوربي يعطى إهتماما أكبر بأزمة دارفور حيث واصل في 2001 حواره الناقد مع حكومة السودان وسمح للحكومة بإستخدام مبلغ 427 يورو خصصت للعون التنموي ومجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحكم القانون والسلام بإعادة إحياء عملية الإيقاد وربط الإتحاد الأوربي مساندته التنموية بعملية السلام وإختتمت الحلقة الأخيرة من هذا الحوار السياسي في 19 ديسمبر 2003 بالخرطوم بتأكيد على موقف الإتحاد الأوربي لتطبيع العلاقات.[250]

قصر الإتحاد الأوربي إستجابته حول دارفور في المراحل الأولى على المساعدة الإنسانية.[251]

أصدرت رئاسة الإتحاد الأوربي في أوائل يناير 2004 إعلانا صيغ بكلمات قوية دعا فيه الحكومة وجيش تحرير السودا لإحترام إتفاقية سبتمبر لوقف إطلاق النار وإستئناف المفاوضات حول تسوية سياسية مع إحترام الكامل لحقوق الإنسان والعمل على حماية المدنيين وكفالة انساب المعونات الإنسانية لضحايا الحرب.[252]

أجرى آلن قولتي مبعوث المملكة المتحدة الخاص للسلام في السودان في زيارة له للسودان محادثات مكثفة مع الحكومة والمعارضة بشأن دارفور كجزء من محاولة لإحياء عملية أبشي.

وهناك تقارير تشير إلى موافقة الحكومة على إقتراح يرمي إلى توسيع اللجنة الثلاثية لتضم وجودا دوليا ولكنها طالبت بأن تكون حركة العدل والمساواة جزءا من أي محادثات وهذا ما جعل السفير قولتي يطلب من رئيس المؤتمر الشعبي حسن الترابي إستمالة حركة العدل والمساواة للإنضمام.

وقد أعرب الرئيس الفرنسي دومينيك دي فليبيان خلال زيارته لأنجامينا والخرطوم في سنة 2004 على إستعداد يلاده للمشاركة في جهود التسوية السلمية لازمة دارفور حتى لا يتأزم الوضع أكثر وصادق على مقترح الحكومة السودانية يعقد مؤتمر قومي شامل وحال بأن فرنسا وتشاد على إستعداد للمساهمة في هذا المؤتمر.

الفرع الثاني: دور الأمم المتحدة في جهود التسوية في إقليم دارفور

1- طبيعة الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة

حددت الحكومة مناطق في دارفور لتكون سالمة وآمنة وفق لخطة العمل المتفق عليها مع الأمم المتحدة وإتفق على سبع مواقع[253] يتعين على الحكومة أن تؤمن حولها مسافة عشرين كم من الجهات، وكان يتعين إعادة نشر القوات الحكومية في تلك المناطق لتكون في مقر الرئاسة والحاميات العسكرية وإحضار المزيد من قوات الشرطة إن القتال الذي إندلع في 26 أوت 2004 أدى إلى زيادة الشك والتوتر بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي الذي كان يرصد الإنتهاكات اليومية ويتحقق منها وهجوم الحكومة لإستعادة مناطق

---

250 الزاكي، عمر حاج، دور الإتحاد الأروبي في مشكلة دارفور، وزارة الخارجية، المركز القومي لدراسات الدبلوماسية، ص 14.

251 قنديل محمد، مرجع سابق، ص ص 174-178.

252 حسن، محمود أحمد، دور الإتحاد الأروبي في مشكلة دارفور، المركز القومي لدراسات الدبلوماسية، ص ص 14-15.

253 الشاعري، صالح يحي، تسوية النزاعات الدولية سلميا، دارفور، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، ص 381.

المتمردين بذريعة توسيع محيط المناطق الآمنة وبسبب هذه التصرفات من قبل الحكومة السودانية أدى لى فشل المفاوضات.[254]

وقد سعت الأمم المتحدة لإنشاء آلية التعامل مع الصدمات حول المناطق الآمنة وإتفقت الأمم المتحدة ولجنة الإتحاد الإفريقي لوقف إطلاق النار في 17 سبتمبر 2004 وإتخاذ الإجراءات لتوفيق بين مختلف الإتفاقات ومع ذلك تم التخلي عن مفهوم المناطق الآمنة ولم يعد يشار إليه من قبل الأمم المتحدة أو الحكومة وبدأت الحكومة بتدمير المخيمات.[255]

2- الضغوط التي تمارسها هيئة الأمم المتحدة في سبيل تسوية الأزمة

إنتقد الأمين العام للأمم المتحدة دور السودان في إدارة الأزمة وتأخرها في وصول المساعدات الإنسانية وقد حصل على تعهدات من الرئيس السوداني بإزالة جميع العقبات التي تعرقل وصول المساعدات وتوفير الأمن للمدنيين ومحاكمة المسؤولين عن أعمال العنف المسلح ووقع البيان مشترك بينهما تعهدت فيه الحكومة السودانية بنزع أسلحة الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى وإلغاء القيود على العمل الإنساني وحرية التحرك في دارفور ومحاكمة المجموعات والأفراد المهتمة بإنتهاكات حقوق الإنسان.[256]

كما تعهدت الأمم المتحدة بتوفير الحاجات الإنسانية لمواطني دارفور واللاجئين السودان في تشاد خلال خطة عمل إنساني تنفذ في 90 يوما ونشر مراقبي وقف إطلاق النار في الإتحاد الإفريقي وعين إيان برونك ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة لمتابعة الإتفاق بين السودان والأمم المتحدة وكذلك فعلت بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الهجرة الدولية التي وقعت إتفاقية مع السودان بقصد برامج العودة الطوعية، والتعاون لمعالجة أوضاع النازحين وحماية المراقبين.[257]

3- موقف مجلس الأمن

قرار مجلس الأمن رقم 1593 الذي ينص على أنه يجب تقديم المسؤولين عن الجرائم في دارفور للمحكمة وأصدر هذا القرار بناء على مشروع قرار فرنسي ساندت الولايات المتحدة الأمريكية كل فقراته ماعدا الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية .

وأصدر هذا القرار بغالبية 11 صوتا من دون معارضة بينما إمتنعت أربع دول عن التصويت الجزائر، البرازيل، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد صعد المجلس موقعه ضد السودان بسبب دارفور في قرارات عدة، صدرت متعاقبة في الشهور الأخيرة منذ منتصف 2004 وإنتهت في القرار رقم 1574 بأن مجلس الأمن ينوي تطبيق جزاءات المادة 41 على السودان ما لم تتعاون مع الأمم المتحدة في تحقيق أهداف القرار ومتطلباته ومن الملاحظ أن قرار دارفور أشار إلى إستثناء المواطنين الأمريكيين الذين يرتكبون جرائم في السودان من تقديمهم للمحكمة الجنائية وهو تمييز إنتقدته منظمات حقوق الإنسان.[258]

---

254 فضل، صلاح والآيس، هيام، دور الغرب في دارفور، مشكلة دارفور والسلام في السودان، سنة 2004، ص 76.

255 عبد القادر إسماعيل، مشكلة دارفور : الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي، مؤسسة الطوبجي لتجارة والطباعة والنشر، القاهرة 2008، ص 51.

256 صالح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، دار إيترك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2004، ص 67.

257 عبدلي نزار، العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، السنة 2007/2006، ص 25.

258 كمرشو الهاشمي، سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة بسكرة 2013/2012، ص ص 20-21.

كان القرار الأول رقم 1325 الصادر في 30 جويلية 2004 تضمن إرسال عشرة آلاف جندي لحفظ السلام بين الطرفين وقد رفضت السودان هذا القرار وشنت حملة شعبية ضده وأن القضاء السوداني وحده مكلف بهذه القضية.

الفرع الثالث: مستقبل النزاع في إقليم دارفور

يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات للنزاع في إقليم دارفور سيناريو إستمرار النزاع وسيناريو حدة التوتر وسيناريو التسوية من الخارج.

1- إستمرار النزاع

بعد أكثر من عشر سنوات فشلت الحكومة في إستباب الأمن والقضاء على التمرد وكسب ثقة السكان كما عجزت الحركات المتمردة هي الأخر عن القيام بخطوات عسكرية أو سياسية تحدث بها تغييرا للوضع وفي ظل هذا الفشل في التوصل لحل جذري للأزمة من المحتمل بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

كما أن بقاء الرئيس السوداني عمر البشير متمسكا بالحكم رغم صدور لائحة من المحكمة الدولية بإتهامه بإرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وكذلك جرائم الإبادة لا يزال طليقا من شأنه أن يطيل في أمد النزاع.[259]

كذلك فيما يخص تقسيم الثروة والسلطة فإن النظام السياسي للسودان يبقى على ما هو عليه دون توزيع عادل للثروة والسلطة ومن شأن هذا الحرمان وعدم تلبية مطالب الحركات أن يطيل في النزاع .

أما عن الحركات المتمردة فقد فقدت هي الأخرى زمام المبادرة بسبب إنقساماتها المستمرة وغياب الرؤية السياسية الواضحة والشاملة لمعظمها في ظل هذا الحال إثبات مقدرتها على القيام بخطوات عسكرية أو سياسية تستطيع من خلالها إحداث إختراقات أو إنتصارات جوهرية تؤثر بها على موازين القوى في الإقليم تكاد تكون منعدمة.[260]

كما أن المجتمع الدولي تحول إلى مراقبة الأحداث دون أن يتدخل في حل الأزمة ولأن هناك مصالح لقوى عظمى في الحفاظ على وضع التوازن الحالي بالإقليم بين الحكومة وحركات التمرد.

كذلك غياب مشاريع التنمية في الإقليم مع إستمرار عملية النهب والسرقة.[261]

وكل هذه الأدلة واضحة على إستمرارية النزاع.

2- زيادة حدة التوتر والنزاع

يعتبر هذا السيناريو أكثر تشاؤما بسبب الأوضاع تدهور الأوضاع الأمنية بدارفور كذلك تدهور الأوضاع الأمنية في الأقاليم المجاورة بما في ذلك تشاد وتداعيات الربيع العربي.[262]

---

[259] نادية محمود مصطفى (محرر)، أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 2004، ص 21.

[260] أحمد يوسف أحمد ، نقيب مسعد، السودان بين إستحقاقات المرحلة الإنتقالية لتقرير مصير الجنوب السودان مضاعفات أزمة دارفور حالة الأمة العربية 2005 النظام العربي: تحدي البقاء، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص ص 40-41.

[261] مستاك يحي محمد لمين، قضية دارفور أبعادها الإقليمية والدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2013، ص 168.

[262] محمد العقيد محمد أحمد، تداعيات إنفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية، مجلة قراءات إفريقية، العدد08، سنة 2011، ص 48.

وكذلك إنفصال جنوب السودان في 09 جويلية 2011 له تداعيات سلبية في ظل تصاعد الصوت الإنفصالي وتلويح حركة العدل والمساواة باللجوء إلى حق تقرير المصير وكذلك حالة الإضطربات التي تعيشها السودان في الأقاليم الأخرى منها جبال النوبة وكردفان.

كذلك يمكن أن يتحالف جنوب السودان مع حركات التمرد في إطار التنافس وكذلك وجود الحركات المتمردة ضد دولة جنوب السودان في دولة شمال السودان وهذا ما أكدته الخرطوم إتهمت جنوب السودان بدعم المتمردين.

كذلك التوتر بين الخرطوم وتشاد حيث ترى أمريكا أن عدم الإستقرار في دارفور يغذي ما وصفتها بالحرب الهادئة بين تشاد والسودان.[263]

بالإضافة إلى ذلك بإمكان جماعة بوكو حرام أن تمتد إلى دارفور بعد تنفيذها هجوما على تشاد في الحدود مع السودان وتخوف الأمم المتحدة من تحول دارفور إلى تربة خصبة للمتطرفين وهذا يهدد الأمن والإستقرار في دارفور.

وكذلك الإنقلاب الأمني في ليبيا وسقوط القدافي والفوضى التي تلت سقوطه يمكن أن يخلق بيئة مناسبة لتهريب السلاح من ليبيا إلى دارفور.

حيث يرى الخبير العسكري اللواء محمد العباسي أن ما يحدث في ليبيا ومالي قد يساعد على تعقيد الوضع في دارفور ويجعل منه بيئة ملائمة للإرهاب.

وكذلك نشرت تقارير عن دخول متشددين من مالي إلى منطقة هروبا من الهجمات التي شنتها القوات الفرنسية.[264]

كما تشهد إفريقيا الوسطى نزاعا مسلحا بين الميلشيات المسلحة الذي أخذ طابعا دينيا بين المسيح والإسلام وتعتبر دارفور الولاية الأقرب لها وبالتالي الحدود مفتوحة أمام الرعاة والحركة التجارية لذلك فالإنقلاب الأمني هناك يمكن أن يؤثر على الوضع في دارفور.

3- نجاح التسوية

يرتكز على التحول الديمقراطي بتوافق كل القوى السياسية والتعددية الحزبية نحو بناء دولة المواطنة السودانية ويشكل هذا التحول هدفا رئيسيا لإتفاقية السلام التي ترعها بعض الأطراف الإقليمية والدولية.[265]

كما أن هناك أطراف تدفع بإتجاه السلام منها حكومة تشاد حين وقعت إتفاقية سلام مع حكومة السودان وطرد المعارضة التشادية من السودان كما قامت الدولتان بعمليات تمشيط للحدود بينهما وهذا كله سوف يساهم في تعزيز سبل الأمن في المنطقة.

---

263 الملف الإستراتيجي، القرن الإفريقي: مسرح لصراعات محلية وإقليمية، مجلة القدس للدراسات السياسية، العدد 51، 2007، ص ص 30-31.

264 زاهر البشير، نزار عبد الباقي، دارفور هل تصبح ملاذا لمتمردي مالي؟ صحيفة الراكوبة، الخرطوم 2013/07/08 نقلا عن موقع http://www.alrakoba.net/mews.actio-show-id89659.htm.10/05/2015.

265 محمد هيبة علي أحطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 03، 2011، ص 647.

وكذلك الأطراف العربية التي تدفع بإتجاه السلام منها دولة قطر التي لعبت دورا فاعلا في النزاع وبذلت جهود في سبيل التسوية منها توقيع وثيقة الدوحة لسلام دارفور في 14 جوان 2011 ومن بين المؤشرات على نجاح المبادرة القطرية هدوء الأوضاع الأمنية.[266]

كما لعبت جامعة الدول العربية دورا في إحلال السلم في دارفور منذ 2007 إرتكز دورها على التمويل ودعم جهود الإغاثة وتشجيع النازحين واللاجئين على العودة إلى ديارهم.

أما عن الإتحاد الإفريقي فقد خلق أرضية للتفاوض بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية.

وقد إستخدم الوسائل السلمية والوساطة والمساعي الحميد في إنجاح المفاوضات.[267]

وسعي إلى تقريب وجهات النظر بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وقيام مجلس السلم والأمن الإفريقي بدور كبير في تحقيق المصالحة.

كذلك هيئة الأمم المتحدة التي لعبت دورا فعالا في تسوية النزاع الدارفوري من خلال زيادة الأمين العام كوفي عنان للخرطوم وإقليم دارفور ووقع إتفاق 90 يوما ومنحت الخرطوم 90 يوما لتنفيذ عهودها المتفق عليها.

---

[266] ناتاليا هيريرا ايسلانا، متطوعو الأمم المتحدة يعملون على تعزيز قدرات المجتمع في دارفور نقلا عن موقع http://www.unamid.unmissions org/défaut.Aspisc? ctrl.25/052015.

[267] الأهرام المساني العربي مؤتمر إعادة بناء درافور تدعيم للجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة 2013/04/07 نقلا عن الموقع http://www.digital.ahram.org/articles.aspsc? Serial : 1244471 & Eid : 5492. 12/05/2015.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الرابع والأخير موضوع النزاع في إقليم دارفور الذي يعد من أهم النزاعات التي تواجه دولة السودان، حيث إنفجر النزاع في عام 2003 بين حركات متمردة والحكومة السودانية ولكن جذوره ترجع إلى فترات سابقة أخذت طابع الموجهات القبلية طبيعة لتكوين المجتمع في السوداني الذي يتكون من مجموعة قبائل حيث لعب فيها المتغير البيئي دورا بارزا في النزاع.

حيث تعد العوامل الطبيعية من العوامل الأساسية التي أوجدت أرضية النزاع القبلي في الإقليم إذ أدت ظروف الجفاف التي ضربت الإقليم إلى هجرة القبائل، وبالتالي نشوب الصراع بين الساكنين والمهاجرين وكذلك عوامل التهميش وتفاوت في توزيع التنمية والنظام الفاسد كلها عوامل تدخل في تأجيج النزاع.

لقد تم تقديم الحلول والمبادرات لوقف النزاع الدائر في دارفور، كذلك آليات تسوية النزاع منها الآليات الوطنية تمثلت في جهود الحكومة السودانية في محاولة إيجاد حل للأزمة والآليات الإقليمية التي تمثلت في الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وكذلك موقف دول الجوار من الأزمة ومحاولة حل الأزمة إقليميا دون تدخل الأطراف الأجنبية غير أن ذلك لم ينجح وتم تدويل النزاع وتدخلت الأمم المتحدة لتسوية النزاع وإستعمال مواد ميثاق الأمم المتحدة لتسير مصالح الدول الكبرى في دارفور أهمها الولايات المتحدة التي أثرت على قرارات مجلس الأمن مما أثر ذلك سلبا على القضية الدارفورية.

الخاتمة العامة

الخاتمة

أبرزت هذه الدراسة أن القضايا البيئية من أهم عوامل النزاعات والصراعات وتحديدا المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تعرف بالسلع والخدمات المتعلقة بالنظام الايكولوجي والطاقة والمياه هذا بالإضافة إلى العوامل التي تتأثر بالمتغيرات البيئية كالنمو السكاني والمستوى المعيشي والتنمية المستدامة التي تشكل مصدرا خطيرا لعدم الإستقرار المحلي والإقليمي والدولي.

كما أن الندرة أو نقص المياه والموارد المتجددة من شأنه أن يكون عامل مهم في تحفيز النزاعات أو الصراعات ما بين الدول نظرا لزيادة إستهلاك هذه الموارد من جهة ثانية فمن أسباب تنقل ونزوح الآلاف من الناس يعود إلى الحرمان الإقتصادي والإجتماعي وهذا سوف يؤدي إلى أزمات شرعية بالنسبة للدول المتأثرة والتي لا تنجح في إدارة عواقب التدهور البيئي.

كما أن إرتباط البيئة بالنزاع لا يكون مباشرا بالضرورة فهو غالبا ما يعمل في موازاة ضغوط إجتماعية إقتصادية وسياسية ونادرا ما تكون العوامل البيئية هي السبب الوحيد لصراع ومع ذلك من الواضح أن إستغلال الموارد الطبيعية والضغوط البيئية ذات الصلة يمكن أن يصبح دافعا للعنف ولابد من الإشارة أيضا إلى أن غياب حسن الإدارة البيئية أو عدم ملاءمتها يمكن أيضا أن يكون مصدرا للنزاع؛

وقد توصلت دراستي لعديد من النتائج تمثلت في:

- فغياب الشفافية والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار في سياسات إداة الموارد البيئية يؤدي إلى توتر بين المجتمعات المتضررة والنخب الحاكمة؛
- ندرة الموارد البيئية وتدهور البيئة يعتبر سببا من أسباب النزاع، وهو يستند إلى أن ندرة الموارد قادرة على إشعال شرارة الإنهيار الإجتماعي والنزاعات العنيفة
- درجة تقاسم الموارد من طرف المجموعات المتنافسة حرمان مجموعة معينة يزيد من إحتمالات لجوءها إلى العنف؛
- تزايد عدد السكان الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة ما يضطر بعض المجموعات للهجرة، وبالتالي يزيد الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة وهذا يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب وتأجج مشاعر الكراهية إلى النزاع والعنف حيث أن المناطق المحرومة يسهل فيها خطابات التعبئة بهدف التمرد والعصيان؛
- إستنزاف الغابات (التصحر، تراجع مستويات تساقط الأمطار) كلها تؤدي إلى نزاعات بيئية؛
- يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم تدهور البيئة ويلعب دور المحرك الذي يسرع دورة الندرة، التدهور، النزاع؛
- فإن تغير المناخ يشكل من دون أدنى شك عنصرا كبيرا قادرا على توليد أزمة بيئية هائلة وعلى زيادة حدة ديناميكية النزاع وتوسيع رقعته وتسريع وتيرته؛
- تؤدي العامل المناخي دورا رئيسيا في إنعدام التوازن ابشري فالتصحر والفياضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة تساهم في زيادة الإختلال بالتوازن وتولد المزيد من اللاجئين أو ما يسمى اللجوء المناخي، لذا فالتغير المناخي يعتبر مصدر للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان الأساسية ومن المتوقع أيضا أن تؤدي هذه المتغيرات البيئية إلى مواجهات أو صدمات داخلية بين مختلف مكونات المجتمع الواحد خصوصا بين الجماعات الأثنية أو القومية أو

الدينية، كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول وبالتالي أن الهجرة السكانية لأسباب بيئية هي إحدى الصلات أكثر وضوحا بين التغير المناخي والنزاعات؛

- الأغلبية الكبرى من النزاعات المرتبطة بالبيئة تحدث في الدول النامية وهي أكثر عرضة لظروف الصحية والإجتماعية سيئة كالبطالة؛

- تزايد النشاط الإقتصادي العالمي وحدوث تغيرات شاملة في المناخ سيؤدي إلى إستنزاف موارد المواد الخام الطبيعية والمائية والحيوانية في العالم؛

- ندرة الموارد الضرورية تعد سبب في التوتر الإجتماعي وربما نشوب صراعات كما أن وفرة الموارد المطلوبة عالية القيمة هي مصدر محتمل لتوتر وعامل مثير للصراعات المسلحة؛

- إن السلام والأمن يرتبطان إرتباطا وثيقا بالرفاهية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية وإستقرار البيئة.

الإقتراحات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم إقتراحات لتخفيف حدة النزاعات البيئية وحلها:

- يتطلب من الحكومات المعنية الرصد الدقيق للثروات والموارد الطبيعية المتاحة للدولة والتي لم تستغل الإستغلال الأمثل لصالح شعوبها أو أسئ إستخدامها بما يحرم غالبية الشعب منها ثم وضع خطة الإستثمار الإقتصادي لهذه الموارد سواء محليا أو بالتبادل التجاري مع دول أخرى لديها وفرة في موارد تفتقدها الدول المعنية ووضع خطط لترشيد إستخدامات الوقود والمياه وتوجيه دعم كافي للبحوث والتطوير لإيجاد بدائل في حالة وجود نقص حاد؛

- تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في هذه المجالات؛

- السعي نحو خفض حدة النزاعات مع الدول الأخرى المجاورة في الدائرتين الإقليمية والدولية وحل المشاكل حول الموارد بالوسائل السلمية وعقد إتفاقيات ويمكن للمؤسسات الإقليمية والدولية أن تلعب دورا مهما من أجل التوصل إلى مثل هذه الإتفاقيات؛

- إعتماد سياسات متكاملة ومتناسقة تأخذ بعين الإعتبار مصالح جميع الأطراف وتحويل الدولة من مجرد جهاز إداري إلى مؤسسة لرسم السياسات والتخطيط الإستراتيجي؛

- لمعالجة بغية الموارد لابد من تطوير سياسة جديدة مبتمرة ووضع أطر قانونية وإرساء آليات عملية لإشراف أكثر صرامة ومساءلة والحد من مخاطر التدهور البيئي والإستعداد والإنذار المبكر؛

- يمكن أن تكون ندرة الموارد البيئية محفزا للإبداع التكنولوجي والإصلاح الإداري بالإعتماد على السياسات والإستراتيجيات المناسبة؛

- إن سياسات التنمية المبنية على معلومات صائبة وعلى الإستثمار في بنية تحتية أساسية وصيانتها، وعلى الإفكار المبدعة أن تحقق نتائج هامة في تخفيض إحتمال نشوء النزاعات؛

- تمويل النشاطات البيئية وتحسين الإدارة البيئية؛

- تعزيز القدرات والتعاون في مجالي البيئة والنزاع وتحسين القدرة على الإنذار المبكر؛

- التعاون مع المنظمات الدولية ولاسيما الأمم المتحدة بغية الإفادة من مواردها العلمية والتكنولوجية والمالية في تحليل الأثار البيئية للحرب وتخفيضها؛

- على الحكومة إمتلاك التجهيزات اللازمة التي تؤهلها للتعامل مع تداعيات الهجرة الداخلية والدولية تتضمن إستجابات معيارية للنمو السكاني (إمدادات المياه، المأوى والتدابير الصحية والخدمات العامة)،

وكذلك تحسين مستوى القدرات الوطنية وتطويرها للتعامل مع الهجرة فتتحمل الوكالات الوطنية مسؤولية تحديدا أي من المهاجرين يستحق الدخول إلى الدولة؛

- إعتماد سياسات حكيمة للهجرة والإندماج وحدها قادرة على كبح إحتمالات نشوب النزاعات في الدول المضيفة؛
- يجب أن تكون الموارد الطبيعية التي تجري إدارتها جزءا قيما لإستراتيجية تنمية الدولة المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم:**

1- سورة قريش

- **الكتب باللغة العربية:**

1- أبو العينين محمود، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، في كتاب أزمة دارفور.
2- أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
3- أحمد أدم بوش، جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، نوفمبر/ديسمبر 2003.
4- أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986.
5- أحمد يوسف أحمد ، نقيب مسعد، السودان بين إستحقاقات المرحلة الإنتقالية لتقرير مصير الجنوب السودان مضاعفات أزمة دارفور حالة الأمة العربية 2005 النظام العربي: تحدي البقاء، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2006.
6- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مكتبة الأكاديمية، القاهرة 1991.
7- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية (د.د.ن)، (د.س.ن).
8- الأشقر أحمد، علم السكان، حلب 1993.
9- ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2005.
10- الأمم المتحدة، إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، كتيب الأمم المتحدة لحفظ السلام لذوي الرتب الصغيرة، المسودة الثالثة، نيويورك 1997.
11- باكير علي حسين، دبلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والإنعكاسات، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010.
12- البحري زكي دارفور، أصول أزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية مكتبة النهضة المصرية.
13- بريان وايت، وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دار النشر بالغراف ماكملان، الطبعة الأولى، دبي 2004.
14- بوتول غاستون، الحرب والمجتمع (تحليل إجتماعي للحروب ونتائجها الإجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة عباس الشربيني، دار النهضة العربية، بيروت 1983.
15- بوشة، إبراهيم، أزمة دارفور والأرض، ورقة في كتاب أزمة دارفور.
16- التجاني مصطفى، أسباب الصراعات القبلية في دارفور وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، بدون دار النشر 1990.
17- تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما خضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2016.
18- تيم لينوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الإستقلال وحتى الإنتفاضة، ترجمة الفاتح التحابي محمد علي، بدون دار النشر، 1990.
19- الجمل شوقي، تاريخ سودان وادي النيل: حضارية وعلاقته بمصر، مكتبة الأنجلوا المصرية، ج1، سنة 1969.
20- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1/ 2004.
21- حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دار نور، قصة الصراع الأهلي السياسي، الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، ب.ت.

22- حاتم إبراهيم، علي دينار حريق، دارفور قضية الصراع الأهلي والسياسي، سلسلة الكتاب الدوري، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، الطبعة الثانية، 2006.
23- حتى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت 1985.
24- حسن، محمود أحمد، دور الإتحاد الأوربي في مشكلة دارفور، المركز القومي لدراسات الدبلوماسية.
25- حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة والتحليل، منشورة خير جليس، باتنة 2007.
26- دوراتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحي، ط1، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر1985.
27- رأفت إجلال، رسلان هاني، أبعاد الصراع في دارفور الأزمة والأفق المستقبلي، مركز البحوث والدراسات السياسية، سنة 2004.
28- الراوي جابر إبراهيم، المنازعات الدولية، دار السلام، بغداد 1978.
29- رشيد الحمد، محمد سعيد طاير، نبي البيئة ومشكلاتها، دار عالم المعرفة، الكويت 1979.
30- رشيد عبد الوهاب، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة 1999
31- رمزي، ذكي، المشكلة السكانية وخراطة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1984.
32- ريتشارد وين جونز، التصور المفاهيمي للأمن: الأمن والنظرية النقدية، لين رايتر للنشر، بولدرو لندن 1999.
33- الزاكي، عمر حاج، دور الإتحاد الأروبي في مشكلة دارفور، ورقه في كتاب أزمة دارفور.
34- الزاكي، عمر حاج، دور الإتحاد الأروبي في مشكلة دارفور، وزارة الخارجية، المركز القومي لدراسات الدبلوماسية.
35- زياد الصامدي، حل النزاعات: برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة لأمم المتحدة، سنة 2010.
36- سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، مركز جزيرة للدراسات، قطر 2014.
37- سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
38- سعيد أحمد نوفل، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، ص 15.
39- سليمان عبد الله الحلبي، مفهوم الأمن: مستوياته صيغة وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، الكويت، د ن س ن.
40- سليمان محمد خليل العناني، أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني، 2008.
41- سمير الجمال، الحماية القانونية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة 2007.
42- السوداني أبو إسكندر، السودان ومستقبل الصراع الجيوبوليتيكي، الطبعة الأولى، مركز الغد العربي، دمشق 2008.
43- سورسي باركسي، الأنظمة البيئية، منشورات باريس.
44- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، إيترك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2006.
45- سيروري كالن، عالم يفيض سكانه، ترجمة: ليلى الجبالي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت 1996.

46- شارون ويهارتا، بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على إفريقيا، في مجموعة باحثين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي) ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت 2006.
47- الشاعري، صالح يحي، تسوية النزاعات الدولية سلميا، دارفور، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي.
48- شمس الهدى إدريس، دارفور المؤامرة الكبرى، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم أغسطس 2006.
49- الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل والإنصاف في دارفور، تقديم محمد فائق، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة 2007.
50- صالح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، دار إيترك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2004.
51- ضلع جمال محمد السيد، أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية سنة 2008.
52- ضيفي عبد النعيم، دارفور: التاريخ، الصراع، المستقبل، الطبعة الأولى، دار الرشاد، سنة 2008.
53- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر 2009.
54- طارق أحمد عثمان، مبارك محمد عبد المولى، الصراع في دارفور: الجذور، الأسباب، تطورات الأزمة، في حسن مكي والسيد فليفل (محرران)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، معهد الدراسات الإفريقية، القاهرة 2005.
55- عادل حسين وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1985.
56- عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية: الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
57- عبد الحليم، رجب محمد، العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى.
58- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر 2008.
59- عبد القادر إسماعيل، مشكلة دارفور : الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي، مؤسسة الطوبجي لتجارة والطباعة والنشر، القاهرة 2008.
60- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، دار النشر والتوزيع، طبعة الأولى، القاهرة 2005.
61- عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار محدلاوي للنشر، الأردن 2006.
62- عبد القادر، الشيخلى، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، ط1،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009.
63- عبد الله، عمرو خيري، حل النزاعات، معهد الدراسات السلام، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة كوستاريكا، الإسكندرية، مصر 2007.
64- عبد المجيد قدي، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية، ط1، الجزائر 2010.
65- عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، ط1، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر 2004.
66- العسلي عصام جميل، دراسات دولية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق 1998.
67- علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2003.

68- عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية، أساليب وقائية، مركز القرار للإشتشارات، القاهرة، 1997.
69- غاستون بوثول آخرون، الحروب والحضارات، ترجمة أمد عبد الكريم، دار طلاسم للدراسات والنشر والترجمة، سوريا 1984.
70- فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، ط1، دار المعرفة، عمان الأردن 2007.
71- فضل، صلاح والأيس، هيام، دور الغرب في دارفور، مشكلة دارفور والسلام في السودان، سنة 2004.
72- فؤاد البطانية، الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل المؤسسة، الغريبة للدراسات والنشر، الأردن 2003.
73- فوللرج.ف.س، إدارة الحرب (من عام 1789 حتى أيامنا هذه)، ترجمة أكرم الديرى، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت ، سبتمبر 1971.
74- فياض هاشم نعمة، "الهجرة الدولية والتنمية الإجتماعية- الإقتصادية ،حوليات، العدد 2، الجامعة الحرة 2007.
75- فيلنت، جولي ودي قال، ألكس، ترجمة أنطوان باسيل تاريخ دارفور حرب وإبادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، سنة 2006.
76- قاسم المهداوي، دارفور في سطور، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، سنة 2008.
77- كارل كلاوزفيتش، عن الحرب، ترجمة: سليم شاكر الأماسي، المؤسسة العربية للدراسات، عمان 1997.
78- كرداشية منير عبد الله، علم السكان الديمغرافيا السكانية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2009.
79- كلير مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن ، دار الكتاب العربي، بيروت 2002.
80- كمال الجازولي، الحقيقة في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2006.
81- كمال حداد، النزاعات الدولية، دار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان 1997.
82- كوثر أبو عين، النظام البيئي وصحة المجتمع ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان 2006.
83- مايكل روس، لعنة الموارد الطبيعية: كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيرا في ايان بانون وبول كوليير، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص 61.
84- مايكل شيهان، الأمن الدولي: دراسة تحليلية، راينر للنشر، بولدرو لندن 2005.
85- مجوب قمر الدين زروق، محمد عثمان السماني، التدهور البيئي وأهمية تكامل الجهود لحماية الموارد الطبيعية المتجددة في السودان، الخرطوم، دون دار النشر، 2003.
86- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة، ج1، الجزائر2003.
87- محمد سليمان دارفور، حرب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر، كمبردج، المملكة المتحدة 2004.
88- محمد عمارة، مقومات الأمن الإجتماعي في الإسلام، مكتبة الإمام البخاري، ط1 القاهرة، مصر2009.
89- محمد وليد عبد الرحيم، الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت 1994.
90- محمود أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر 2003.

91- المهدي الصادق، نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإتفاق في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سنة 2008، ص 152.
92- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية :مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب ،القاهرة مصر 1988.
93- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1، المستقبل العربي، القاهرة 1986.
94- نادية محمود مصطفى (محرر)، أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 2004.
95- نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوى إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 1985.
96- نبيل، وليد إستراتيجية الصراعات والحروب البشرية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو سنة 2006.
97- وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2010.
98- ويلر، م، وولف، س، (محررين)، الإستقلال، والحكم الذاتي وتسوية النزاعات، نهج حيثة لتصميم المؤسسات في المجتمعات المنقسمة، لندن 2005.

- **الرسائل العلمية:**

1- أسماء درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2009.
2- إنتصار إبراهيم محمد الشيخ، تأثير الحرب الأهلية على حركة السكان والتحول المجتمعي، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان 2010.
3- خولة سارف، حنان مخنان، دور المنظمات الغير حكومية في الحفاظ على الأمن البيئي منظمة السلام الأخضر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة 2012.
4- خيدر محمد كريم، الصراع موارد الطاقة في العالم: دراسة حالة النفط الإفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.
5- رفيق بوبشيش، دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية، دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 2016.
6- سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا: نموذج منطقة الايكواس في ليبيريا كوت ديفوار، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة سنة 2012.
7- سعداوي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية :دراسة نظرية وتطبيقية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة منتوري قسنطينة 1997.
8- سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004-2013، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 2013.
9- سميرة سليمان، دور البيرقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة الغير الشرعية، مذكرة لنيل الماجستير، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2012.
10- شبانة أيمن السيد محمد، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية والإفريقية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم سياسة، سنة 2003.
11- شرشر، طارق زكي محمد، مواقف الجماعة العربية من أزمة دارفور، رسالة ماجستر سنة 2009.

12- طه وسام أحمد، نظام الإدارة في دارفور(1916-1936)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، سنة 2009.
13- عبدلي نزار، العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، السنة 2007/2006.
14- قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن غير منظارات العلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010.
15- كمرشو الهاشمي، سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة بسكرة 2013/2012، ص ص 21-20.
16- معزيز عبد السلام، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، عنابة 2009.
17- ناصري سميرة، آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010.
18- ذهاشمي حسين، دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، جوان 2006.
19- يحي القهالي حمير، الوضع القانوني لرجال الشرطة الدوليين التابعين للأمم المتحدة في عمليات بناء السلام، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط 2013.

- **المجلات والدوريات**

1- أبو العينين محمود، آفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد 24، سنة 2004.
2- أسماء سلامي، الإعلام و الإتصال كفاعل إستراتيجي في إرسال مبادئ الحكومة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة الواقع والمأمول، مجلة دراسات وأبحاث العدد 25، 2016.
3- أماني طويل، الإدارة الخارجية في الأزمة السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 41، 2006.
4- بدر حسين الشافعي، مستقبل أزمة دارفور في ضوء إتفاق أبوجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، المجلد 40، 2005.
5- بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم وبناء السلم، السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992.
6- جاكي سيلبرز، القوة الأفريقية الجاهزة، معهد الدراسات الأمنية، مارس 2008.
7- جمالي حسين جلال الدين، الصراع العسكري في دارفور والمحكمة الجنائية الدولية، أصوات من دارفور، العدد الثاني، 2008.
8- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية مجلد 5، عدد 01، 2009.
9- خالد حنفي علي، قمة أديس أبابا: فعالية أفريقية وتراجع عربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 108، مجلد 39، 2004.
10- خديجة عرفة، مفهوم الأمن الإنساني المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مجلة مفاهيم، العدد 13، القاهرة، مصر جانفي 2006.
11- رانيا حسين خفاجة، الإتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة، السياسة الدولية، عدد 150، أكتوبر 2002.
12- سليمان سيد، أحمد السيد، سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي وتدهور القطاع الزراعي (حالة السودان)، مجلة دراسات إفريقية، العدد 25، سنة 2001.
13- سنان حواط، الحرب الأهلية بين المظلومية والطمع، دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والإضرابات الأهلية، مجلة دلتا نون عدد 01 جوان 2014.

14- شمو إبراهيم شمو، دارفور تقاطعات الثقافة والسياسة مجلة كرامة إتحاد الكتاب السودانيين، العدد الأول، سبتمبر2007.
15- طروب بحري، "الأمن الغذائي": المفاهيم والأبعاد، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011.
16- عبد النور ناجي،" دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد الثالث، 2010.
17- عبدان محمد، أزمة دارفور : أبعاد التدخل الأمريكي في المنطقة دراسات، الشرق الأوسطية، السنة التاسعة، العدد 29-30، المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، سنة 2004.
18- عماد عواد، أزمة دارفور: تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات، المستقبل العربي، العدد 312، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
19- قنديل محمد، آفاق أفريقية، المجلد السابع، العدد 34، سنة 2008.
20- قنديل محمد، فرنسا والأزمة في دارفور، أفاق إفريقية، مجلد 24، سنة 2008.
21- كامل أحمد خميس، دارفور بين الضغوط الخارجية والإستجابة الداخلية السياسة الدولية، العدد 177، سنة 2009.
22- مانع جمال عبد الناصر، الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية، عدد خاص 11، جامعة باجي مختار عنابة، مارس 2007.
23- محمد العقيد محمد أحمد، تداعيات إنفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية، مجلة قراءات إفريقية، العدد08، سنة 2011.
24- محمد هيبة علي أحطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 03، 2011.
25- الملف الإستراتيجي، القرن الإفريقي: مسرح لصراعات محلية وإقليمية، مجلة القدس للدراسات السياسية، العدد 51، 2007.
26- منى طه أيوب، الدوافع السياسية للصراع في دارفور، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الملف الدوري، نوفمبر/ديسمبر 2003.
27- نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوى إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 1985.
28- النداوي، صبا، قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية، الحوار المتصدر، العدد 2022، تاريخ 2007/08/29.
29- هارتزل، ك وهودي، م، ترسيخ السلام: تقاسم السلطة إدارة نزاع ما بعد الحرب الأهلية، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، 47 (2)، 2003.
30- هاني رسلان، أزمة دارفور على خطي الجنوب، جريدة الأهرام 21 أفريل 2004.
31- هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية: دراسة إستراتيجية، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 157، سنة 2005.

المؤتمرات والملتقيات العلمية

1- إسلام أون لاين نت، قمة خماسية بطرابلس لإنهاء أزمة دارفور طرابلس، 17 أكتوبر 2004.
2- بكر نوي، شمال دارفور، مؤتمر الأمن والتنمية، كتم الإدارة الأهلية، 1991.
3- حمد عبد الكريم علي حبيب، دور النشاط البشري في التغير البيئي دراسة عن ظاهرة التصحر وأسبابها ودلالتها البيئية المؤتمر الدولي للموارد المائية والبيئة الجافة ، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية 2004.
4- دارفور بإشراك حركات التمرد القمة العربية الإفريقية دعوة لحل أزمة طرابلس، الشرق الأوسط 11، أكتوبر 2009.
5- سماح سيد أحمد المرسي، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا: مع إشارة خاصة لدور الإيكواس في غرب إفريقيا، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لشباب الباحثين، قضايا السلم والأمن في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2006.

6- رابح زيغوني، الأمن البيئي في ميزان التحليل الواقعي: هل نحتاج الواقعية لإعادة تعريف الأمن؟، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وتأثيراتها على الأمن الدولي والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 17-18 أفريل 2012.
7- عبد الجبار عبد الله فضل، ورقة بحثية حول مشكلة درافور، بعنوان مشكلات الماء والزراعة والرعي والمسارات، قاعة الصداقة، الخرطوم 2004.
8- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور إقتصادي، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 1996/01/11، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، باريس، فرنسا 1996.
9- مشكلة دارفور وتداعيتها المحلية والإقليمية والعالمية 1.com http://www.moqate.

مواقع الانترنت

1- أحمد برقوق التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني، أطلع عليه بتاريخ 06 ماي 2020. http://www.politics.dz.co/threads/altaxdiat.almmi. fi almghrbalyrbi 6985
2- بوعزة، الطيب، مالتوس والتأسيس لفوبيا الديمغرافيا، موقع مجلة طنجة الأدبية، 2004، الموقع: www.aladabia.net
3- الحديثي عباس غالي، أنماط الصراعات البيئية :http://omu.edu.ly/
4- داود عبد الرزاق الباز، مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة، أطلع عليه بتاريخ 18 أفريل 2020 www.blgh.com
5- زكريا حسين، "الأمن القومي" تم تصفح الموقع يوم 2020/04/14 http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11 article2.shlm/
6- سامي السيد، برامج وآليات السلم والأمن داخل المنظمات الإقليمية الإفريقية، دراسة حالة للكوميسا والأكواس، أفاق إفريقية، عدد 20، خريف 2006، على موقع www.sis.gov.eg
7- سليم حميداني، الدبلوماسية الوقائية كآلية أممية في التعامل مع نزاعات ما بعد الحرب الباردة 2013 اطلع عليه بتاريخ 16 ماي 2020 http://guelma moontada.net/t134/topic
8- عبد الرحمن تيشورى، "الإقتصاد البيئي والأمن البيئي"، تم تصفح الموقع يوم 07 أفريل 2020 http://www.ahewar.Org/débat/show.art.asp? Aid: 264425.

مقالات منشورة على الانترنت

1- الأهرام المساني العربي مؤتمر إعادة بناء درافور تدعيم للجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة 2013/04/07 نقلا عن الموقع http://www.digital.ahram.org/articles.aspsc? Serial : 1244471 & Eid : 5492. 12/05/2015.
2- زاهر البشير، نزار عبد الباقي، دارفور هل تصبح ملاذا لمتمردي مالي؟ صحيفة الراكوبة، الخرطوم 2013/07/08 نقلا عن موقع http://www.alrakoba.net/mews.actio-show-id89659.htm.10/05/2015.
3- فايق حسن جاسم الشحيري، البيئة والأمن الدولي، أطلعت عليه بتاريخ 17 أفريل2020 http ://www.fedoo.net/environnement/environnemental/environnemental:Security-html
4- مشكلة دارفور وتداعيتها المحلية والإقليمية والعالمية 1.com http://www.moqate.
5- المعتصم أحمد علي الأمين، لجنة لفتح المسارات ومعالجة أوضاع المراحيل بإقليم دارفور، نقلا من الموقع. 21/08/2020 http://www.darfour menes.net
6- ناتاليا هيريرا ايسلانا متطوعو الأمم المتحدة يعملون على تعزيز قدرات المجتمع في دارفور نقلا عن موقع http://www.unamid.unmissions.org/default.aspsc? ctrl.25/052015

التقارير

1- الأمم المتحدة، برنامج للسلم، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وثيقة رقم A/47/277، S/24111، سنة 1992.
2- تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية نيروبي، 23-27 أيار/ مايو 2016.
3- شريف، عبد الحي، تقرير الهيئة القومية للغابات، غابات دارفور، الخرطوم، ت 2016.
4- لورى ناثان، الوساطة وفريق الإتحاد الإفريقي للحكماء، تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، 15 يوليو 2004.
5- محمود أبو العينين، دور مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، في محمود أبو العينين (محررا)، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة يوليو 2007.
6- المفوضية الأوربية الممثلة العليا للإتحاد الأوربي للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوربي والمجلس الأوربي واللجنة الإقتصادية الإجتماعية الأوربية ولجنة المناطق، 18 تشرين الثاني، 2015.
7- منظمة الوحدة الأفريقية، وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، المادة (04)، يومي 10-12 جويلية 2000.
8- يوسف تكنة، تقرير عن الصراع القبلي بدارفور: مؤتمر الشامل لولايات دارفور المؤتمر الوطني، نيالا 1997.

القواميس

1- روبرت د.كابلان، إنتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، الكويت جانفي 2015.
2- رومي البلجيكي وآخرون، القاموس القانوني الثلاثي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002.

نصوص القانونية

1- الأمم التحدة، ميثاق الأمم المتحدة- الفصل السادس-المادة 33.

الكتب باللغة الأجنبية

1- Abdel rim kibech, general theories of international conflict, unpublished work Constantine, 2005.
2- Arvid EK engard, the African Union Mission in Sudan (AMIS) swedish défonce Research Agency, 2008.
3- Atwood, "towards a new definition of national security: the new, strategic threats". Vital speeches vol 62, N°05,1995.
4- Conca Ken the environnement –Security trap, 1998.
5- Dankelman and davison, women and environement in the world, earth scan, London 1991.
6- E.B.Weiss, "Intergenerational equity : toward an intergenerational legal framework", in N. choucri (ed), global accord, environmental challenges and international responses, (Cambridge MIT Press, 1993.
7- Eric van de Giessen, horn of Africa: environmental security assessment, The Hague, the Netherlands, institute for environmental security, 2011.
8- Ibrahim, hayder, Darfour report 2006 sudan ese étudient center, dar ghareb, 2006.

9- Jams Wyllie," force and security ", in Trevor G. Salmon and others, issues in international relation, London and New York, Rutledge, 2 nd edition, 2008.
10- Link Later, A. Beyond realism and Marx ism: critical theory and international relations, London, Macmillan, 1990.
11- Mathews,j.redefining security foreign affairs, vol.68, n°2,1989.
12- Melinda Kimble, climate change: emerging, insecurities in : Felix dodds & Tim pippard, op cit.
13- Michael w.doyle, nicholas sambanis, international peacebuilding, A.T heoretical and quantitative analysis, the american political science review, vol 94, N42000.
14- Nicol detraz and michele m.Betsill cliate change and environmental security, for whom the descourse shifts international studies peropectives, vol 10, 2009.
15- Niklass wanstrom, mikeal weissenn conflict conflict prevention sweden : central asian Caucasian Instutes,2005.
16- Par jonathan bernard, les theories de la sécurité environnementale, regard critique sur un concept ambigu, janvier 2007.
17- Patrika gillard cambridage advanced learner's dictionary, cambridage university press,2003.
18- Paul Collier and Anke Hofer, on Economic causes of civil War, Oxford Economic papers 1998.
19- Sans le nom, la politique étrangère et de la sécurité commune (PESC) unité d'études européennes.
20- Thierry balzacq,"QU'est-ce que la sécurité nationale ?", la revue internationale et stratégique, n° : 52, hiver 2003.
21- Thomas schelling, stratégie du conflit, traduit par Raymond manicacci.

المواقع الانترنت باللغة الأجنبية

1- Josh Gellers, Climate Change and enveronnemental security, bringing realism bak/N° 20106, https://papers.ssrn.com/s013/papers.cfm? Abstract.id:1695816.see 6mai2018.
2- Marianne stone, Security according to buzan: A comprehensive security analysis, security discussion paper series (Columbia university: school of international and puplicaffairs, spring 2009. At: http://gest.msh-paris.fr/img/pdf Security.forbuzan.mp3.pdf.
3- Use Energy, Get Richch and Savethe planet, the new york times, 20april2009 نسخة محفوظة 2019 على موقع واي باك مشين 7فبراير